تاريخ العرب

من البدايات وحتى عصرنا الراهن

ألف عام قبل الميلاد وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية

الجزء الثاني

منتصف القرن الثالث عشر حتى نهاية الحرب العالمية الثانية

تأليف : فريق من الباحثين

برئاسة : البروفسور د. لوثر راتمان

ترجمة : د. ضرغام الدباغ

المركز العربي الألماني

Deutsch Arabisches Zentrum

تاريخ العرب

من البدايات وحتى عصرنا الراهن

ألف عام قبل الميلاد وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية

الجزء الثاني

منتصف القرن الثالث عشر حتى نهاية الحرب العالمية الثانية

تأليف : فريق من الباحثين برئاسة : البروفسور د. لوثر راتمان

ترجمة : د. ضرغام الدباغ

الطبعة الأولى صادرة عن

المركز العربي الألماني / برلين 2021

رقم المطبوع (60)

يوزع مجاناً

فهرس

الفصل الأول : غزو المغول للمشرق العربي، ودور مصر بقيادة المماليك(أواسط القرن الثالث حتى 1516 /17) 05

1. المشرق العربي.....06
2. التيار المغولي.....06
3. العرب في الإمبراطورية الإيلخانية 08
4. المماليك 09

آ . البحريون.
ب. البرجيون والاحتلال العثماني.

إجمالي الفصل.....19

الفصل الثاني : الأقطار العربية والسيادة العثمانية (17/1516 حتى نهاية القرن 18) 21

1. أقطار المشرق العربية.....22
2. مصر.....26
3. شبه الجزيرة العربية.....27
4. المغرب (عدا مراكش).....28
5. مراكش.....30
6. التطور الثقافي.....31
7. المقاومة العربية ضد السيادة العثمانية.....32

إجمالي الفصل.....35

الفصل الثالث : أزمة النظام في الإمبراطورية العثمانية وتأثيراتها على الأقطار العربية (من نهاية القرن 18 حتى أواسط القرن 19) 36

حملة نابليون.....39
مصر بقيادة محمد علي.....42
الحركة الوهابية.....47
أقطار المشرق العربي.....50
إجمالي الفصل.....58

الفصل الرابع : العرب في النضال ضد الإقطاع التركي والسياسة الاستعمارية الأوربية (أواسط القرن 19 حتى 1914).....59

1. الاتجاهات الأساسية للتوسع الاستعماري للقوى الأوربية العظمى في شمال أفريقيا والشرق الأوسط.....60
2. حركة الاستقلال في أقطار المشرق العربي.....64
3. شبه الجزيرة العربية في السياسة التركية والاستعمار الأوربي.....74
   أ. عدن واليمن.
   ب أقطار الخليج.
   ج . الدولة الوهابية الجديدة.
4. حركة الاستقلال المصرية.....78
5. انتفاضة المهدي في السودان 1881/ 1885.....91
6. المقاومة العربية ضد الاستعمار الإيطالي في ليبيا.....97
7. الجزائر ـ الضم الفرنسي والمقاومة الوطنية حتى عام 1941.....101
   أ. قبل الاحتلال الفرنسي.
   ب. الغزو.
   ج. الانتفاضة الشعبية بقيادة عبد القادر.
   د. ضرب الانتفاضة واحتلال جديد.
   هـ .الجزائر تحت السيادة الفرنسية.
8. تونس تحت السيادة الاستعمارية الفرنسية.....111
9. مراكش تفقد استقلالها.....127
   أ. قبل الحماية ـ القوى الأوربية في صراع من أجل مراكش.
   ب. تحت السيادة الاستعمارية الفرنسية.
   ج. المقاومة المراكشية ضد النظام الاستعماري.

إجمالي الفصل.....122

الفصل الخامس : العرب في الحرب العالمية الأولى (1914-1918).....123

آ. العرب في شبكة الأهداف الحربية الاستعمارية.
ب. مصر في الحرب العالمية الأولى.
ج. المقاومة المعادية للاستعمار لشعوب المشرق العربي.
د. خيانة السياسة البريطانية للعرب.

الفصل الأول

غزو المغول للمشرق العربي، ودور مصر بقيادة المماليك (أواسط القرن الثالث حتى 17/1516)

المشرق العربي.

التيار المغولي.

العرب في الإمبراطورية الإيلخانية.

المماليك

آ. البحريون

ب. البرجيون والاحتلال العثماني.

إجمالي الفصل

أولاً : المشرق العربي

بلغ التمزّق والانهيار السياسي في المشرق العربي خلال النصف الأول من القرن الثالث عشر ذروة جديدة، إذ أدى سقوط سلطة الأيوبيين في مصر إلى تأسيس العديد من الكيانات الإقطاعية الصغيرة في شمال بلاد النهرين وسوريا بين عدة فروع متنافسة من عائلة الأيوبيين، وكانت الحملة الصليبية ما تزال تحتفظ وتحتل بعض المدن على ساحل البحر المتوسط، كما أنهم كانوا ما يزالون يهاجمون المدن المصرية في كثير من الأحيان، كما أنهم استطاعوا لفترة قصيرة احتلال القدس 1229 - 1244.

ففي بغداد حاول الخليفة العباسي الناصر وحقق بعض النجاح في مسعاه أن يستعيد مكانته ومهابته كخليفة حيال السلاجقة خطوة فخطوة، ولكنه كان عام 1217 قد وجد خصماً آخر، متمثلاً بشاه خوارزم. وقد حاول بجميع السبل رفع مكانة الخلافة واتخذ في ذلك محاولة أخيرة تمثلت في إعادة تنظيم الفتوة، وهي منظمة للشبان(مر ذكرها في فصل سابق) وجعلها تحت قيادته، ولكنه فشل في مساعيه تلك بسبب مقاومة العديد من كبار الملاكين والإقطاعيين.

أما تهديد بغداد من قبل الملك شاه عاهل خوارزم فقد صرف النظر عنه بسبب هجوم المغول من أواسط آسيا إلى الغرب الذي بدأ عام 1219 بتصفية دولة شاه، ولم يكن نداء المساعدة من الخليفة الناصر إلى جنكيز خان من أجل تفادي الصدام ليلقى صداه مما أدى في النهاية إلى إزاحة الخلافة وإنهائها، وكانت القوة التوسعية الهائلة للإمبراطورية المغولية القبلية ـ الإقطاعية ستتجه إلى الغرب توسعاً إن عاجلاً أو آجلاً.

ثانياً : التيار المغولي

كانت القبائل المغولية في قسمها الأعظم قبائل بدوية، تمارس رعي المواشي وكانوا قد بدؤوا بالتشكل كشعب في القرن الحادي عشر والثاني عشر في مناطق براري آسيا الوسطى الممتدة من بحيرة بايكال إلى إيريتش Irtysch، ومن جنوب سيبريا وحتى سور الصين العظيم.

وقد انهار لدى المغول(الذين يعتبر المؤرخون أن التتار قبيلة رئيسية بينهم) وفي نهاية القرن الثاني عشر وبداية القرن الثالث عشر نظام العلاقات القبلية البدوية، وبدأت تحالفات من أصول قبلية بالتشكل، وكان أن تربّع على قمة هذا التحالف، أقوى وأثرى تلك القبائل متمثلة بأرستقراطية الإقطاع المبكر لقبيلة النيون Niyon.

والنيون هي أقوى قبيلة من بين نبلاء المغول، بل هي أقوى تحالف قبلي وفي اعتمادهم على أتباعهم المسلحين كانوا يعتاشون من القتال مع القبائل الأخرى ويستولون على الغنائم وفق نمط العبودية البطريركية ويستفيدون من أسرى الحرب، وكذلك في استغلالهم الأحرار من منتسبي القبيلة البسطاء ومن فرض الضريبة على القبائل الأخرى، ولكن هذه الصراعات الحربية بين القبائل وجدت نهاية لها عندما تمكن تيموشين(وهو أبن أحد أثرياء النويون) بعد صراع طويل من الانتصار على أبرز ممثلي القبائل وأن يفرض لنفسه موقعاً قيادياً على القبائل المغولية.

وقد انتخب تيموشين في اجتماع لكافة قادة القبائل عام 1206 خاناً أعظم لكافة المغول باسم جنكيز خان، لذلك فإن كانت تشكل المقدمات لتوسع عسكري هائل تدور قبل كل شيء لمصالح نبلاء التوركو ـ مغول Turko - Mongol، الذين أصبحوا في القرن الثالث عشر خطراً

مفزعاً يهدد الشعوب في آسيا وأوربا. وتمكنوا في عهد جنكيز خان وأبنائه وأحفاده، الموجة من التوسع في الموجة الأولى عام (1207- 1247) والاستيلاء على مساحات شاسعة في وسط وشمال القوقاز، كما أنهم أخضعوا الإمارات الروسية، وثم توسعوا لفترات قصيرة صوب بولونيا وهنغاريا.

وكان قادة المغول يهاجمون بجيوش من فرسان يمتازون بخفة الحركة وبمقاتلي القبائل التركية والمغولية، وكانوا ينتظمون وفق النظام العشري بإشراف جنكيز خان. وينال القادة العسكريون في المناصب القيادية الأراضي وفق نظام الإقطاع العسكري، فأصبح سادة الإقطاع مرتبطين بالأرض أكثر من ذي قبل.

وتكمن النجاحات والانتصارات في القوة العسكرية المغولية للجيش، أنهم كانوا قد تعلموا الكثير من الأسرى الصينيين لا سيما تكنيك الحصار الحديث، إضافة إلى ضعف البلدان التي هاجموها التي لم تستطع أن تقاوم عنف الهجمات المغولية. وفوق ذلك فإن هذه القوة المغولية كانت تمضي يداً بيد مع تدمير الأراضي الخصبة والإرهاب الواسع النطاق، وتدمير العديد من المدن المزدهرة واغتيال أعداد لا حصر لها من أسرى الحروب، وكذلك النساء والأطفال وإدخال مهارات الصناعة اليدوية إلى العمل العبودي.

وكان الخليفة العباسي قد كسب وقتاً عام 1245 عندما هبت الاضطرابات في القوقاز وكانت سبباً لإلغاء خطة الزحف إلى بغداد، وكان في ذلك فرصة لالتقاط الأنفاس ولكن قدر الخليفة كان قد أزف عام 1258، عندما وصل هولاكو وهو حفيد جنكيزخان وشقيق الخان الأكبر مانغو Mango، عبر مسيرة حربية قطع خلالها إيران ووصل إلى أبواب مدينة بغداد. وقد احتلت بغداد في العاشر من شباط 1258، و أمر هولاكو بجلب الخليفة المستعصم(1242-1258) إليه ملفوفاً في سجادة ليلاقي الموت خنقاً.

كان أفول خلافة العباسيين التي استمرت(بما في ذلك المراحل التي كان الحكم فيها اسمياً للعباسيين) لمدة خمسمائة عام بدون صدى يستحق الذكر بين الشعوب الإسلامية، وكان الخلفاء قد فقدوا ومنذ فترة طويلة السلطة لصالح العناصر العربية، التركية، الإيرانية العسكرية وكذلك العناصر المدنية الإقطاعية والقيادات والفئات الحاكمة المستبدة التي استخدمت الإسلام المتشدد كوسيلة في نضالها من أجل ترسيخ مواقعها.

وكان هدف الزحف الثاني للتوركو- مغول، هو عبور نهر الفرات باتجاه سوريا، حيث احتلوا حلب، دمشق، ومدن أخرى وأبادوا الجزء الأعظم منها، غير أن الجيش المصري القادم بقيادة المماليك تمكن بانتصاره المهم جداً في موقعة عين جالوت أيلول / 1260من إيقاف المغول. وبذلك اكتفى المغول باحتلال العراق وشمال بلاد ما بين النهرين في المشرق العربي وجعلها في دولة المغول(هولاكو) أو الإيلخانيين، بالإضافة إلى إيران. وقد تمكنوا في عام 1262 من قمع الانتفاضة التي قادها أحد الأمراء المرتبطين بالمماليك في الموصل وقمعت هذه الانتفاضة بصورة وحشية وقاسية.

ثالثاً : العرب وعهد الإيلخانيين

كانت إدارة عموم الدولة المغولية ضرباً من إدارة عسكرية، خليطاً من بلدان ذات مستويات متباينة من التطور: اجتماعيا واقتصادياً وثقافياً، (وهكذا كانت الإيلخانية في إيران من أصول تركية، أمراء إيلخان ، وبأنماط من التبعية للخان المغولي الأعظم ولاحقاً في الصين)، من خلال تطور غير متجانس في مختلف المناطق.

وكانوا قد اتخذوا مدينة تبريز التي تقع جنوب أذربيجان مقراً لهم، مع أنهم لم يتخلوا نهائياً عن نمط معيشتهم البدوية ومنها انطلقوا إلى العراق وشمال بلاد النهرين التي اعتبرت محافظات حدودية، ويحاولون عبثاً غزو سوريا التي كانت محكومة من المماليك، واستمروا بتلك المحاولات العابثة لاحتلالها.

وفي ذلك اتخذت الأطراف سواء البابا أو قادة الصليبيين أو المغول المساعي الدبلوماسية بهدف إقامة تحالف عسكري ضد المماليك، ولكن هذا المشروع لاقى الفشل في النهاية لسبب رئيسي وهو أن كل طرف كان يطالب بالدور القيادي فيه.

وفي بغداد، تسيد منذ عام 1258 كما جرى في جميع المدن المحتلة المهمة، حاكم(محافظ) عسكري، كان يباشر حكمه في المرحلة الأولى على الأقل بواسطة وزير ومراقب للمالية(صاحب ديوان)يقفان إلى جانبه وكان عدد الحكام في بلاد الرافدين يرتفع كلما كان نفوذ الإيلخانيين يتعرض للأفول، وكلما كانت المناطق تتقلص تحت حكمهم.

وكان للاحتلال المغولي آثاره الكارثية على الصعيد الاقتصادي، إذ أن الترك والمغول لم يتخلوا عن نمط حياتهم البدوية لذلك لم تكن هناك هجرات استيطانية لأقوام تركومغولية في بلاد الرافدين. فقد كان نبلاء البدو يرون في هذه المناطق مجرد مصادر للربح وحصون ضد المماليك. وكانت أنظمة الري قد دمرت خلال الاحتلال وكان السكان العاملون في الزراعة ملزمين بتقديم ثمن أو تسع (تسعة من عشرة) من الإنتاج، فيما يحجز الباقي ويخزن للاستخدام المقيد. وكان تحكم موظفي الضرائب وكذلك العصابات المسلحة رائجاً ومنتشراً بكثرة، إذ كانوا غالباً ما يقومون بالاستيلاء على قرى كاملة وإرغام الناس على الفرار وهبط الإنتاج في المدن، بينما كانت التجارة العراقية البعيدة المدى متصاعدة بين الإيلخانيين ودول المماليك.

وكانت سلطة الإيلخان فوق ذلك تنحط بشكل ملحوظ، إذ هم في صراعات عسكرية مستمرة مع الخانات المغول، ومع الخان الذهبي في جنوب روسيا، وكذلك مع خانات المغول في أواسط آسيا، إضافة إلى الاشتباك في الصراعات الداخلية على السلطة بين أرستقراطية بدو التركو ـ مغول.

وحتى الإصلاحات التي قام بها الإيلخان غازان Gazan 1295 - 1304، التي أنهى بها وبشكل تام تبعيته إلى الخان الأعظم، والذي كان قد استخدم أرستقراطية الموظفين من الإيرانيين وشدد من مواقعهم السلطوية وذلك بأن جعل منهم كبار ملاكي أراضي وشخصيات إسلامية معتبرة(كما دخل شخصياً إلى الإسلام). ولكن بسبب تنامي الروح الانفصالية عند أرستقراطية بدو المغول وبسبب المزيج الاجتماعي في الإمبراطورية أيضاً، فقد حكمت على هذه الجهود بالفشل.

وكان أسلوب منح الأراضي والإقطاعيات، وهو مشابه للنظام السلجوقي إذ أدى منح الأراضي للضباط والجنود وموظفي الدولة مع إعفائهم من الضرائب، إلى توفير ظروف الانشقاق للإقطاع.

وكان للانتفاضات الشعبية في إيران أثر مهم في تدهور وسقوط الإيلخانيين، تلك التي حدثت في خراسان وأنحاء إيرانية أخرى والتي هزت وبعمق الدولة ولا سيما بعد وفاة الإيلخان أبي سعيد 1335، التي تأسست بعدها العديد من الدول الإقطاعية المغولية ـ التركية المتنافسة فيما بينها.

تأسست قبيلة توركو مغول جلائرية Galair في العراق وعاصمتها بغداد، والتي كانت قد احتلت مؤقتاً أذربيجان، الموصل، دياربكر. وقد فر أبو سعيد قبل غزو تيمور عام 1393 هارباً إلى مماليك مصر، وتسيدت البلاد قبائل تركمانية قرة قوينلو (الخروف الأسود 1411ت 1469) وآق قوينلو (الخروف الأبيض 1969 ـ 1502) وبعد إعادة احتلال بغداد عام 1406 وكانت البلاد طيلة هذه المرحلة مسرحاً للصراعات السياسية والعسكرية بين مختلف الأطراف، لذلك لم تشهد ازدهاراً ثقافياً أو اقتصادياً، فلم يحصل إلا القليل من الملموس مما يمكن ملاحظته وتسجيله.

رابعاً: المماليك

لاحظنا لأكثر من مرة، أن الحكام الإقطاعيين المسلمين ولأجل ترسيخ قبضتهم على السلطة حيال أطماع القادة العسكريين، أو دسائس حكام الولايات وكبار الإقطاعيين، كانوا يعتمدون في ذلك على حراس شخصيين لهم ينحدرون من قوميات غريبة، أو من العبيد المرتزقة الذين كانوا يقربونهم إليهم. وسرعان ما كان قادة هؤلاء يكلفون لاحقاً بمهام ووظائف عليا عسكرية ومدنية. وكان هؤلاء القادة (الذين كانوا يسعون إلى تقليد الحرس الروماني البريتوري)، يدفعون بأنفسهم أكثر فأكثر إلى قمة السلطة، وبذلك كانوا يشاركون في الصراعات مع أفراد العائلة الحاكمة المرشحين للعرش.

وهكذا لم تكن ظاهرة هجوم المماليك على السلطة في مصر بمستغربة في التاريخ العربي ـ الإسلامي، مع أن الأمر يتعلق هنا بفئة عسكرية غريبة استطاعت بعد قرون، السيطرة على عموم الحياة العسكرية والمدنية كما استطاعت أن تتوسع وتمتد إلى مناطق أخرى.

والمماليك (وهم عبيد بيض)، قد تطوعوا للخدمة في الجيش تخلصاً من العبودية، أو كانوا قد أُسروا هم أو ذويهم في المعارك أو تم شراؤهم، وهم على الأغلب من عروق تركية، قطعوا مسيرة تجول خلال أواسط آسيا وسواحل البحر الأسود إلى القوقاز وإلى جنوب روسيا.

وكان عماد الدين الزنكي وصلاح الدين الأيوبي، (ولاحقاً دولة الأيوبيين) قد أحاطوا أنفسهم بحراس من المماليك الذين يحوزون عادة على قابليات عسكرية ممتازة وينالون امتيازات خاصة. ومن بينهم الكثير ممن نالوا بعد تحريرهم مراتب قيادية عليا.
وقد لعب هؤلاء الحراس الشخصيين دوراً مهماً في الصراعات على السلطة بين الأمويين المتنافسين على العرش وكذلك برزوا في النضال ضد الصليبيين، وكان بكوات المماليك يحوزون على الإقطاعيات العسكرية، ومثّلوا في العهد الأيوبي مجموعة قوية بين فئة إقطاعيي البلاد.

وفي المراحل اللاحقة عندما انهار حكم الأيوبيين، استغل المماليك الفرصة فتحركوا وتمكنوا من تنصيب أحدهم وهو آيبك Aibek 1250 ـ 1257 سلطاناً، فتزوج السلطانة شجرة الدر،

أرملة آخر سلطان أيوبي وهي السيدة الوحيدة التي حكمت في شمال أفريقيا الإسلامية وغرب آسيا(وإن لم يدم ذلك أكثر من 80 يوماً)، وكان لها نصيب في السلطة بيد أنها عملت على تدبير اغتيال آيبك الذي كان يخطط للزواج من سيدة أخرى. فيما هي نفسها قتلت فيما بعد على يد الزوجة الأولى لآيبك.

وبدأ بعد ذلك عملية تأسيس نهائية لحكم المماليك التي تحمل إجمالاً عنوان مرحلتين:
آ/ سيادة المماليك البحريين: ومعظمهم من الأتراك 1250- 1390، وأطلق عليهم هذا السبب بسبب مقرهم الكائن في جزيرة الروضة التي تقع وسط نهر النيل.
ب/ سيادة المماليك البرجيين: وهم من العناصر الشركسية 1382 - 90/1517 وسموا كذلك بسبب مقرهم الكائن في قلعة القاهرة.

وبصرف النظر عن مراحل التطور لحكم المماليك في مصر وسوريا التي ينبغي التطرق لها، إذ لابد أن نقرر بصفة عامة أن الأمر يتعلق الآن بتأسيس أرستقراطية عسكرية غريبة(التي أصبحت ممكنة وقائمة فعلاً من خلال توافد مستمر للعبيد العسكريين) ومن خلال اندماج وتمازج مع السكان العرب مع أن عسكرة الحياة الاقتصادية والاجتماعية كانت قد قطعت شوطاً بعيداً وبمقاييس كبيرة. وهكذا فإن الأمر يبدو كسخرية للتاريخ أن يكون هؤلاء الذين غالباً كانوا غير متعلمين، كما أنهم ليسوا من الحكام العرب الأشداء ولكنهم الوحيدون الذين كان باستطاعتهم الوقوف بوجه الهجمة المغولية، كما أنهم بذلك وفروا الأساس للدفاع عن إرث الثقافة العربية ـ الإسلامية.

آ / المماليك البحريين :
بعد أن استلم أيبك السلطة في 1250 باسم المماليك استطاع بسرعة أن يدافع عن نظامه بوجه العديد من المعارضين، الأمراء الأيوبيين المحليين في سوريا، ولا سيما الناصر في حلب الذي ضم إلى سلطانه دمشق أيضاً. ولكن كل ذلك لم يكن ليجعل المماليك في مصر أن يتركوا السلطة دون قتال، لا بل أن آيبك أخذ اعترافا شرعياً من الخليفة بسلطته.

و قد اتضح أبعاد الخطر الأيوبي على مصر عندما تقدمت جيوش الناصر الأيوبية حتى وصلت حدود مصر الشرقية وأحرز أيبك الانتصار عليها عام 1251، وكانت قد جرت عام 1253 انتفاضة القبائل العربية في مصر تحت شعار "مصر للمصريين"، التي استخدم فيها جيش المماليك القسوة والعنف لإعادة النظام. وكذلك ضد العديد من البكوات أيضاً، وقبل كل شيء أوكتاي القائد السابق للمماليك البحرية الذي عمل آيبك ضده، مما حمل أوكتاي على حبسه في قلعة القاهرة وقتله هناك.

وهكذا أحكم المماليك قبضتهم على السلطة خطوة فخطوة، وكان السلطان المغولي هولاكو (الذي غزا سوريا عام 1260) قد عزم على احتلال مصر أيضاً، وكان يمثل للمماليك العدو الأكثر خطورة. وبفعل القيادة العسكرية الممتازة لبيبرس في عهد السلطان قطز 1259 - 1260، تمكن جيش المماليك في معركة عين جالوت، أيلول / 1260 القريبة من بحيرة جينزاريت Genezareth في فلسطين، أن يلحق الهزيمة بالجيش المغولي، وبناء على هذه المعركة قامت قطعات من جيش المماليك بمطاردة بقايا المغول في كافة أرجاء سوريا إلى ما وراء نهر الفرات.

والأسباب التي جعلت انتصار المماليك مهمة تاريخياً ومتعددة الوجوه.

فمن جهة حدّ المماليك من التوسع المغولي الشامل، كما أن تأثيرات ذلك شملت الرعية في المناطق التي احتلها المغول والعاملون في جيش المغول، الأمر الذي قلص من قدراتهم القتالية، ومن جهة أخرى فإن المماليك استطاعوا استخدام الثروات المادية المصرية في القتال واستخدام النظام العشري، والشدة والصرامة في الجيوش المغولية كنظام في جيشهم على النمط التركي المحترف.

وفي الانتصارات اللاحقة للمماليك، فقد كانت هناك كثمرة لاتجاه الصدام المشترك ضد الإيلخانيين اتصالات دبلوماسية مفيدة مع الخان الذهبي في جنوب روسيا الذي كان معادياً للمغول في منطقة القوقاز، وكانت هناك هجمات متبادلة بينهم، وبذلك فإن جزءاً مهماً من قوى العدو كانت مقيدة في تلك المنطقة.

وبعد تنظيف سوريا من المغول، عيّن السلطان قطز أمراء أيوبيين في مدن: حمص وحماة كحكام تابعين له ملتزمين بدفع الضريبة. وتم تعيين حكام مماليك في المدن السورية الأخرى، وبذلك فقد وضع حجر الأساس لسيادة تدوم عدة قرون للمماليك في سوريا أيضاً، فيما أدرك مماليك سوريا بسرعة بأنهم توصلوا إلى سلطة يمكنها التوسع والاستقلال. وفي طريق عودته من حملة سوريا سقط قطز ضحية اغتيال قاتل من أحد قادة المماليك الذي كان يرغب بولاية حلب، ولم تستجب رغبته واسمه بيبرس الذي انتُخب فيما بعد سلطاناً.

وبيبرس هذا (1260- 1271) هو عبد مملوك سابق وقد جُلب من مناطق قزوين، وتحديداً من منطقة بين بحر قزوين وجبال الأورال، وهو أول سلطان مملوك مهم خاض المعارك بدون هوادة من أجل ترسيخ مكانة الدولة وقوة المركز، وهو ما أظهر فائدة وفاعلية على المدى البعيد. ثم بدأ بتعيين حكاماً على الأقاليم قائمين على الطاعة لا العصيان والتمرّد، وكان قاسياً وشديداً مع الفاسدين منهم. وكانت الاعتبارات الاستراتيجية في حكومته تؤخذ بنظر الاعتبار، كما فتحت الكثير من الشوارع أو جرى تحسينها وتقوية الأسطول المصري، وكذلك المباشرة بتشييد أبنية عامة مهمة وإعادة بناء السدود المهمة ومشاريع الري، وبناء الموانئ المصري كلها فعاليات طبعت فترة حكمه بطابعها، كما تأسست إدارة بريد حكومية ممتازة وأعيد استخدام الحمام الزاجل الناقل للرسائل بصورة جيدة.

ومن المهام الأخرى التي اهتمت بها إدارة بيبرس هي التجارة، والتجارة المصرية البعيدة المدى، وكان في عقد الاتفاقيات التجارية مع ملك صقلية، كاستيلين وأراغون، أفضل دليل على هذه السياسة.
كما كسب بيبرس في الخان الذهبي حليفاً في الدفاع عن هجمات مغولية جديدة من الإيلخانيين، وكان قد دخل الإسلام حديثاً، ثم أن بيبرس تزوج ابنة هذا الخان وكان لذلك أهمية خاصة.

ومن أجل أن يستعرض بيبرس شرعية حكمه ومواجهة الدعايات الشيعية، دعا عام 1261 عم آخر خليفة عباسي الذي كان قد نجا من المجزرة التي كان المغول قد أقاموها في بغداد، وقد أسبغ عليه هذا شرعية الحكم على المناطق التي كانت تحت هيمنة المماليك، وبذلك بدأت مرحلة الخلافة من القاهرة والتي كانت الشخصية الممثلة لها تكمن بيد سلاطين المماليك حتى سقوط دولتهم في مصر، ثم صار للعثمانيين فيما بعد نقل قمة ومكان الخلافة.

ولأغراض المحاججة الأيديولوجية، استخدم بيبرس القضاة كأول حاكم مسلم من المذاهب السنية الأربعة المتشددة، وأن تتنافس فيما بينها من أجل ترسيخ مكانته، كما حاز بيبرس بصفة

خاصة على الشعبية في العالم العربي حتى اليوم من خلال قيادته للعديد من الهجمات ضد آخر وجود للصليبيين على شاطئ البحر المتوسط الذي كان الأساس في إزاحتهم نهائياً.

ففي عام 1263 تمكنت قواته من احتلال مدينة الناصرة، وفي عام 1266 صفد وعام 1268 يافا، وأنطاكيا، وفي عام 1271 قلعة هوسبيتاليتوردنيس Hospitalliterordens حصن الأكراد أبطال الفروسية (ربما المقصود قلعة شقيف في جنوب لبنان ـ المترجم) وواجه بحزم الحشاشين في سوريا، ثم سدّد عام 1277 ضربة إلى تحالف التركومغول الإيلخانيين في آسيا الوسطى، لكن دون أن يتمكن من الاحتفاظ بالمواقع التي احتلها هناك(آسيا الصغرى)، وانتصر جنرالاته على الملك المسيحي النوبي وأرغموه على دفع الضريبة، وكذلك أرغم القبائل البدوية في ليبيا على الاعتراف بسلطته العليا.

واستلم السلطان قلاوون 1279-1290الإرث الذي خلّفه بيبرس، وهو ينحدر أيضاً من منطقة قزوين وكان مملوكاً لدى آخر الأيوبيين ثم ترقى إلى واحد من أهم بكوات المماليك ودخل مجال الصراع على السلطة متنافساً مع أولاد بيبرس وضد سائر بكوات المماليك وحراس حماية بيبرس الذين كانوا متحالفين مع بعض القبائل البدوية العربية، وكذلك مع أمراء الأيوبيين في حماة(سوريا) وكان مهيئاً لتطوير سلطة المماليك، مع أن السلطة بعد 100 عام من وفاة قلاوون كانت بيد خلفاءه اسمياً.

وكان الصراع بعد وفاة أحد السلاطين يدور غالباً بين المرشحين المتنافسين على السلطة من بين الأمراء المماليك، وكان المنتصر على الأغلب هو من يتمتع بالقوة وبأوسع وأعرض التحالفات بين المماليك الذي يتمكن من خلق كتلة قوية من حوله.

وعزز قلاوون مواقعه من خلال إنشاء قسم خاص من العبيد الشراكسة المرتزقة الذين كانت قلعة القاهرة مقراً لهم، ومنها خرج لاحقاً المماليك البرجيين. وقد استخدم قلاوون في داخل البلاد سياسة مركزية قوية كسياسة بيبرس حيال الطامعين أو العصاة من المماليك.
وهكذا وجد نفسه في مجال السياسة الخارجية في ذات الجبهة التي كان ينسق معها، وحيال خطر مغولي جديد قام بعقد اتفاقية سلام أمدها عشر سنوات مع أمراء الصليبيين الذين كانوا ما يزالون موجودين هناك.

وتمكن جيش مملوكي معزز بقوات سورية عام 1281، وبقوات عربية من الحجاز من إلحاق هزيمة قاسية بجيش الإيلخان أباقاAbaqa بالقرب من حمص في معركة حامية الوطيس أرغمت الإيلخانيين على قبول هدنة أمدها سبع سنوات. وبعد هذا النصر لم يتردد قلاوون في التحرك ومهاجمة ما تبقى من الوجود الصليبي فيما سقطت الحصون الأخيرة للصليبيين أمام زحف فرسان المماليك كما حصل في صور واللاذقية وطرابلس. وكان لاحتلال عكا، التي تتمتع بحصون منيعة التي كان قلاوون قد خطط لها ونفذها بعد وفاته ابنه السلطان خليل (1290- 1293) عام 1291 وبها أنهى وطرد كافة الوجود الصليبي في سوريا وفلسطين، إذ تساقطت المدن الأخرى بسهولة بعد سقوط عكا، وتم احتلالها مثل صيدا وبيروت.

وعزز قلاوون مواقع المماليك مقابل ملوك النوبة الذين أرغموا من خلال حملتين عسكريتين على دفع الضريبة للمماليك. وانطلاقا من ذلك فإنه عزز مصالح التجار المصريين وانطلاقتهم التجارية المهمة عبر البحر الأحمر والسيطرة على طرق عبر الحجاز ومكة والمدينة، كما أنه عبّر بذلك عن ضرورة الاعتراف بالمصالح المصرية من خلال الحكام في اليمن.

وكان تأمين المصالح التجارية المصرية والدفاع عن تهديد المخاطر المغولية يعزز العلاقة الودية بين قلاوون والقيصر البيزنطي وكذلك الخان الذهبي، والعديد من الاتفاقيات مع جمهورية جنوة وكذلك مع ملوك صقلية وفرنسا وكاستلينا، وكانت هذه الاتفاقيات تلعب دوراً كبيراً في تجارة المماليك الدولية البعيدة المدى.

وكما كان الحال في عهد حكومات المماليك القوية والسلاطين المهمين، كذلك كان الأمر مع قلاوون في تشييد العديد من الأبنية العامة، إذ شيد في القاهرة المستشفى(المارستان) المنصوري، وكذلك جامع كبير يضم مدرسة والذي كان مرتبطاً بضريح السلطان والذي يعد من الآثار الهامة التي تستحق الملاحظة للفن المعماري في عصر المماليك.

وقد حاول السلطان خليل بن قلاوون، استخدام العنف الشديد في قمع معارضة المماليك الأقوياء لسيادة والده، لكنه سقط عام 1293 صريعاً بضربة قاتلة من أحد جنوده.
وكانت فترة حكم أخيه الناصر 1293- 1294 مرحلة حافلة بالصراعات الدائمية بين أمراء المماليك الأقوياء ومنهم ثلاثة: كيتيونة 1294- 1296، ولاشين 1296-1298، وبيبرس الثاني 1308-1309. وتمكن الناصر ولفترة قصيرة من اغتصاب السلطة من الأمراء المتنافسين والتوسع في توزيع الأراضي الإقطاعية للعسكريين المماليك في مختلف أقسامهم، وكان التردي في حياة المواطنين يتسع (كما كان هناك العديد من حالات الطاعون والمجاعات)، وعندما علم جيش الإيلخان غازان بالنزاعات بين أمراء المماليك في سوريا ومصر استغل الفرصة وجدد حملته على سوريا.

وهكذا فقد هاجم غازان المماليك، ووجه إليهم ضربة بالقرب من مدينة حمص عام 1299، ثم احتل دمشق عام 1300، ولكنه لم يستطع أن يحتل أي قلعة حصينة. وكان التصاعد المحموم في ضغط الضرائب قد رفع من استعداد المماليك لحملة جديدة، إذ أن التناقضات الداخلية في صفوف الإيلخانات، وكذلك الهجمات المستمرة في قوات التركو مغول القادمين عبر مناطق أوكسانيا في الشرق كانت سبباً لأن يلتقي غازان بجيش المماليك في مرج الصفار بالقرب من دمشق عام 1303 وتمكن المماليك هذه المرة من ضرب جيش الخان ضربة قوية وحاسمة، مهدت الظروف والأسباب لسقوط سريع للسلطة الإيلخانية، وبذلك زالت مخاطر غزوات جديدة على الأقل حتى هجوم تيمور القاسي.

ولم تكن الشؤون الخارجية هي التي تهدد سلطة المماليك، بل وكانت هناك المخاطر الداخلية أيضاً. فمنذ عام 1302، تهز القبائل البدوية في مصر العليا من مكانة ونفوذ السلطان وقام المماليك بحملة وحشية ضد البدو وقتلوا منهم ستة عشر ألفاً، كما خُرّبت أراض زراعية في مصر العليا وتُركت مهجورة من السكان.

وقد حاول السلطان الناصر في مرحلة حكمه الثالثة 1309 - 1340 أن يقوي من مواقع السلطة المركزية حيال الأمراء المماليك من خلال تقليص الضرائب التي لم يعد لها حدود، فأعدت سياسة أسعار جديدة منظمة، ونظام جديد للإقطاعيات العسكرية وتنشيط الحياة الاقتصادية في البلاد.

وتابع السلطان في مجال السياسة الخارجية، بناء علاقات تجارية مع البلدان والقوى الأوربية المهمة، وكذلك علاقات الصداقة التقليدية مع البيزنطيين ومع الخان الذهبي. وفي نفس الوقت ليستفيد من تداعي وانهيار الإيلخانيين، فيبسط نفوذه وقواته على مكة والمدينة ولكن بالمقابل كسب حكام اليمن والنوبة مجدداً نفوذه والمزيد من الاستقلال.

وكان اشتداد الاتجاهات المضادة للمركزية في عهد المماليك، مترابطة ومتلازمة مع مظاهر العظمة والبذخ في بلاط السلطان، وتتمثل في بناء العديد من الأبنية العامة التي تسببت في إرهاق الأوضاع المالية للبلاد، ولكنها أدت بعد وفاة السلطان الناصر إلى انهيار سريع لنظام السلطنة كما جددت الصراع على السلطة بين الأمراء.

وحكم من عام 1340 وحتى 1383 اثنا عشر حاكماً بعد الناصر، بعضهم كان طفلاً لم يبلغ سن الرشد، فكانوا ألعوبة بأيدي وزرائهم أو ضباطهم، ومنهم المملوك الشركسي برقوق الذي استطاع عام 1382 أن يزيح منافسيه بشكل منتظم، وأن يستولي على الحكم ويؤسس بذلك سلطة مماليك البرجيين.

وكانت شخصية وهيبة الدولة منذ بدء حكم المماليك مطبوعة بطابع البكوات والأمراء والمنتسبين الذين شكلوا طبقة عسكرية كانت تشغل كافة المناصب المهمة في بلاط السلطان. وكان نظام الإدارة يتبع النظام العباسي كنموذج، وجهاز المراسم كان يعمل بما يناسب ويلائم رغبات بكوات المماليك وكان تضخيم التنافس صفة دائمية فيما بينهم.

وأصبح التوسع السريع في نظام الإقطاع العسكري الآن خاضعاً للإرث بصورة تامة مما وفّر للمماليك قاعدة اقتصادية متينة مكنتهم من المساهمة في عدة نشاطات وفروع مالية وكذلك تقديم الهدايا التي كانت على الأغلب تُقدم تزلفاً وتملقاً للسلاطين، كما أعادت الحياة إلى ضريبة العقار وجرى التوسع فيها بشكل ملحوظ. وقد جرى البدء بالسجل العقاري في القرن الرابع عشر وكانت تشمل 12/5 (خمسة من اثنا عشر)من الأراضي الصالحة، كانت مدونة كأراضي خاصة للسلطان، والباقي على الأوساط العسكرية المحيطة بالبكوات، قادة المئتين، ثم قادة الألف وهكذا، والتي منحت كإقطاعيات عسكرية. وكان بكوات المماليك يخوضون نضالاً دائمياً من أجل تقوية وتحسين مواقعهم الاقتصادية، وبذلك كانوا قد تمكنوا في القرن الثالث عشر من حيازة القسم الأعظم من الأراضي الصالحة للزراعة، كما وزعت قسم من هذه الأراضي على الجنود. ولكن عندما حاول السلطان لاشين 98/1296 سحب هذه الأراضي راح ضحية لمؤامرة اغتيال.

وكان كبار بكوات المماليك متعجرفين ومتكبرين كالسلطان نفسه، وكان لبعضهم حراس شخصيين، ومثّلوا خطراً دائماً على السلطان ونفوذه. ودفعت السلطان وموظفيه يبحثون عن سياسة جديدة للإقطاع و نظام جديد للضرائب وما لبثت أن سقطت هذه المحاولات ضحية مقاومة البكوات للإصلاح، وكذلك ساهمت ميزانية القصر المالية وحاجاته المرهقة.

أما بالنسبة للقسم من السكان، فقد كان اسم المماليك على الرغم من التقدم الاقتصادي، يعني لهم استغلال لا حدود له وتهديد دائمي للملكية وللحياة من خلال التنافس الدائمي بين بكوات المماليك. وباستثناء ممثلي التيار الديني المتشدد الذين استفاد منهم المماليك في نظرية موحدة كانت تبرر سلطانهم، والموظفين الذين كان غالبيتهم من الأقباط الذين يعملون منذ قرون في مجال جباية الضرائب ويصعب الاستغناء عنهم، وكبار التجار، وفي حدود معينة، كان بإمكانهم الاستفادة من سلاطين المماليك فيما كانوا أيضاً يسقطون غالباً ضحايا للإجراءات التعسفية. والسياسة التجارية للسلاطين الذين كانوا غالباً ما يمتلكون العديد من الورش اليدوية، وكذلك في احتكار الضرائب والكمارك والصناعات.

وكانت الفعاليات في إنتاج المصنوعات منذ عهد الأيوبيين، وقد شهدت تقدماً ملحوظاً، وكذلك تقدمت التجارة البعيدة المدى واستمرت حتى بداية القرن الخامس عشر، وكانت هناك علاقات عبر اتفاقيات تجارية قد شهدتها التجارة الخارجية بشكل رئيسي مع مدن إيطاليا الشمالية وجنوب فرنسا ومع أراغون وكاستيلي وصقلية وبيزنطة، ومع الخان الذهبي وبلدان أوربية عديدة، وكانت العديد من البلدان الأوربية قد عقدت الاتفاقيات لإقامة علاقات قنصلية ولهم ممثلون في المدن الساحلية المصرية، يقيم فيها التجار الأوربيون كما كانت مقراً لاستراحة القوافل التابعة لسلطة قنصلياتهم القضائية.

وكانت طرق التجارة عبر البحر الأحمر إلى الهند بيد تحالفات التجار المصريين منذ عهد صلاح الدين، وقد توصل بعضهم من خلال تجارة التوابل إلى إحراز ثراء كبير. وكانت ذروة حكم وسيادة المماليك قد تداعت وانهارت مع آخر ازدهار للثقافة العربية ـ الإسلامية وكان تحت تأثير الإسلام المتشدد وقبل كل شيء في المجالات الثقافية والفلسفية واللاهوتية التي كانت لها آثارها الواضحة في الركود الاقتصادي.

وبرزت أعمال علمية في مجالات: العلوم الطبيعية والإنسانية، والطب البيطري، التاريخ، والأعمال الموسوعية وسير الشخصيات. ومن أشهر المؤرخين في عهد المماليك : أبو الفدا 1273 - 1332، المقريزي 1346-1442، ابن تغربيدي 1411-1469، والسيوطي 1445-1502، الذين أنجزوا أعمالاً عن مصر كما عن تاريخ العالم، ولكنها تفتقد إلى الأصالة في أغلبها, وقد حررت مجموعة من الحكايات(ألف ليلة وليلة) بصيغتها النهائية ضمن المنطقة التي كانت تابعة للمماليك، والتي تتضمن إشارات إلى معلومات ثمينة عن الحياة اليومية. كما ساهم في تطور الحضارة العربية ـ الإسلامية عدد لا يحصى من المعماريين والبنائين المهرة وكذلك صناع الحرف اليدوية الفنية الذين فر عدد كبير منهم من العراق وسوريا من إرهاب المغول إلى مصر، كما أنهم وجدوا الدعم والسند في حياة مرفهة وفي احترام قدراتهم من السلطان وبكوات المماليك ومن رجال الدين والتجار الأثرياء، وقد أنجز هؤلاء الفنانين المجهولين أعمالاً مهمة ما زالت حتى الآن تقيم الدليل على براعتهم ومهارتهم: كالجوامع ذات المدارس الملحقة بها، وكذلك بناء الأضرحة والقصور وأبنية السكن للأثرياء.

كما كانت هناك عناصر جديدة في الديكور، وقبل كل شيء في الأرابيسك(فن الزخرفة العربية Arabesk) والصياغة الفنية في الخشب والعاج والقماش، تضم الكثير من الفن الراقي والدقة في العمل وكذلك في إنتاج الزجاج ولوازم الاستخدام في البيوت الراقية المرفهة.
وليس أخيراً الفن الراقي في ديكور القرآن وفن الخط الذي توصل إلى مستويات راقية.

ب / البرجيون والاحتلال العثماني
كان حكم المماليك ينطوي منذ البداية على اتجاهات الانهيار التام للشخصية السياسية للنظام المركزي، وعلاقة ذلك على تأثيراتهم السلبية على الحياة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وكان ذلك في عهد المماليك الشراكسة(البرج).

وكانت وراثة السلاطين سائدة نظرياً في العصر الأول لحكم المماليك،(وغالباً ما اخترق) والآن بدأ بكوات المماليك باستخدام العبيد كحراس شخصيين لإسقاط النظام واستلام الحكم من قبل سلاطين البرج، بما فيهم المماليك من الأصول اليونانية. وقد حكم البرجيون لمده 125 عاماً، وآخر أربعة عشر سلطان استغرق حكمهم 9 سنوات فقط. ويصف المؤرخون عدد كبير من هؤلاء السلاطين بالفساد وبكونهم سكيرون، أميون، داعرون وفاجرون ولوطيون، عديمي الثقافة، يتصاعد عندهم الميل إلى الوحشية والقسوة في جو ومناخ دائم من المؤامرات

والصراعات من أجل السلطة، كما تنشط وتزدهر فيه الخيانة والفساد الذي كان متغلغلاً بعمق في بلاط السلطان.

كانت النظم المالية ترتبط بصفة أساسية بنظام الإقطاع العسكري والضرائب على الأرض مما كان يرغم السلطان بصفة أساسية العمل بنظام الإقطاع العسكري والضرائب على الأرض والمصنوعات اليدوية ورفع الضرائب والكمارك وتخفيض دائم لقيمة العملة، من أجل بناء نظام احتكار الدولة في التجارة. وكان ذلك يؤدي إلى تراجع الوضع الاقتصادي ويزداد سوءاً بصفة عامة وليس أخيراً في تحديد التجارة البعيدة المدى.

ابتدأت التوجهات الجديدة في التجارة العالمية من خلال رحلة البحار البرتغالي فاسكودي غاما في دورته حول الساحل الجنوبي لأفريقيا، وبذلك استطاع أن يعجل في السقوط الاقتصادي لدولة المماليك مع توفر الأسباب الداخلية الجوهرية وتطورها في دولة المماليك نفسها.

أدى سقوط سلطة المماليك إلى العديد من الاضطرابات والانتفاضات للمضطهدين من السكان المحليين، وإلى معاناة الفلاحين المصريين المرتبطين بقوة إلى الأرض بشكل دائمي من تعسف الضرائب، وكذلك البدو وعامة الناس يشكلون المستودع الرئيسي لهذه الحركة.

وفي عهد السلطان برقوق 1382 - 1389 / 1390 - 1389، نهضت حركة شملت القبائل البدوية في مصر، ولم تخمد إلا بزج قوات كثيرة من المماليك والتي قُمعت بقسوة. وفي فترة حكم السلطان الشيخ مؤيد 1421 - 1422 تمكن عامة الناس في مدينة الإسكندرية ولفترة قصيرة أن يخرقوا سيطرة المماليك على المدينة وقد حاول السلاطين دائماً أن يحولوا استياء الشعب باتجاهات تنطوي على التفرقة ضد مسيحي ويهود البلاد.

ولم يكن هناك حدود لاستغلال السكان الذين كانوا في نزاع مستمر بين بكوات المماليك واحتلالهم، وكانت حياة الرعية في خطر دائم إذ أدى حدوث حالات عديدة من الطاعون والمجاعات، أدت جميعها إلى أن ينقص عدد الشعب إلى أكثر من الثلث.

ونادراً ما استطاع السلطان برقوق أن يفرض سيادته على سائر بكوات المماليك(وقبل كل شيء في الولايات السورية)، وهكذا فقد تمكنت جيوش التركو مغول بقيادة تيمورلنك(في المصادر الأوربية تامرلان Tamarlan وهي منقولة عن الفارسية)، وتعني كلمة تيمورلنك(تيمور الأعرج)، من أن تشكل خطراً جديداً على دولة المماليك.

وتأخر سقوط النظام الجنتيلي(نسبياً) لدى القبائل التركية والقبائل المغولية المستتركة أي أن أقوام مغولية صارت تدعى بالتركو مغول لشدة اختلاطها بالأتراك Turkisiert(أي دخلت في عملية تتريك ـ المترجم) القادمة عبر أوكسانيا، الذي كان قد بدأ باتجاه بناء دولة بدوية في مرحلة الإقطاع المبكر، وفي القرن الثالث عشر بدأ بهجوم مغولي آخر شديد، وبدأت جيوش تيمور باحتلال إيران 1381 /93، ثم احتل بغداد 1393، ثم احتلت بشكل قوي ومؤثر كامل بلاد الرافدين عام 1394، فقد كان الهجوم المغولي شيئاً همجياً بالنسبة للأقطار العربية من تمزيق وتشتيت وتهديم لأنظمة الري، وللإنتاج الزراعي والأراضي الصالحة للزراعة، إلى تخريب المدن وتهديم مؤسسات التعليم وقيم ثقافية نفيسة.

وتحول تيمور بعد احتلال بلاد ما بين النهرين ضد الخان الذهبي، وبذلك كسب المماليك فترة لالتقاط الأنفاس. وحتى هذا الخطر الداهم لم يكن داعياً لبكوات المماليك المتنافسين لتوحيد

صفوفهم وهكذا استطاع تيمور أن يباشر هجوماً جديداً عام 1400 ضد سوريا وبدأ باحتلالها مدينة إثر مدينة دون أن يلقى مقاومة جدّية، باستثناء المقاومة التي أبداها السلطان فرج رغماً عنه والذي لم يكن قد بلغ سن الرشد بعد 1398- 1405 / 1406، 1412 وقد شكلت حلب وحماة وحمص وبعلبك محطات في حملة تيمور السورية. وأخيراً سقطت دمشق عام 1401 وبنى تيمور أهرامات هائلة من جماجم السكان، وهدمت المدارس والجوامع والكنائس، ومنها جامع الأمويين وكنيسة يوهان في دمشق، كما استولوا على أروع الأعمال الفنية اليدوية في سوريا وأخذوها إلى سمرقند عاصمة تيمور التي أصبحت فخمة ومزدهرة مما يقيم الدليل على حملات الإبادة هذه.

ورأى سلطان المماليك نفسه مرغماً أن يعترف ولو بصورة شكلية بسلطة تيمور العليا عندما تحولت جيوش تيمور ضد الأتراك العثمانيين في آسيا الصغرى. ولكن زالت هذه المخاطر والتهديدات بوفاة تيمور عام 1405، وانهيار دولته الكبيرة فزال الخطر عن مصر، بينما كان على العراق وسوريا، أن تمضي مئات السنين في تحمل آثار الحملات المغولية.

ولكن حكم المماليك في مصر كان في آخر قواه، فالسلطان المؤيد كان قد استطاع على الأقل أن يعترف بأن هناك دولاً ذات أصول تركية على حدود آسيا الصغرى مقابل تجدد الخطر المتصاعد المتمثل بنمو دولة تركية عثمانية وكان التنافس بين الأمراء المماليك قد أدى إلى أن ينصب ويخلع أربعة سلاطين في سنة واحدة عام 1427.

وعندما وصل السلطان بارس إلى الحكم 1422-1438 وجد أن ميزانية الدولة تواجه الإفلاس، وفي نهاية عهده تدخل البلاط بشكل عنيف، وفي بعض الأحيان بإجراءات فعلية هي أشبه بالسرقة والنهب في احتكار تجارة التوابل مع الهند والإسراع في تركيز بعض أجزاء الصناعات في ورش حكومية، وبذلك بدأ التجار بطرح أسعار عالية لتلك السلع وكذلك العمل على رفع الضرائب ومستوى الكمارك بالإضافة إلى هبوط مزمن للعملة المصرية.

وأدت جميع هذه الإجراءات إلى دمار اقتصادي لأنشطة الكثير من التجار المصريين الكبار، و تزايد فعاليات القراصنة الأوربيين التي عاثت فساداً ونهباً في البحر المتوسط مما أدى إلى فقدان الأمن في الاتصالات التجارية مع أوربا بصورة إجمالية في حوالي نهاية القرن الخامس عشر، وليس أخيراً محاولات البرتغال وإسبانيا التي نجم عنها إيجاد طريق جديد إلى الهند.

وفي عام 1426 تمكّن المملوك بارس، الذي كان قد أصبح قوياً من خلال متطوعين بدو العرب من خطف قبرص من أيدي القادة الصليبيين، ولكن الملك أُعيد إلى عرشه بفضل توسط قنصل فينسيا والتجار الأوربيين، ولكن قبرص ظلت حتى نهاية عهد المماليك خاضعة لدفع الضريبة، وتمكن بارس من تحقيق نجاحات في صراعه مع حكام اليمن، وكذلك في تجارته الهندية من خلال إعادة بناء ميناء جدة على البحر الأحمر.

ولكن هذه النجاحات في السياسة الخارجية لم تمنع سقوط المماليك، إذ كانت تتصاعد بصورة متوازية لها قوة إسلامية عظمى جديدة، وهم الأتراك العثمانيون في آسيا الصغرى الذين سرعان ما أصبحوا يلعبون الدور الحاسم في تاريخ البلدان العربية.

والعثمانيون هم أسلاف لعثمان 1299- 1326 وهو قائد أسطوري لإحدى القبائل وكان ضمن الإرث الذي خلّفه السلاجقة الروم، وتمكن في القتال ضد البيزنطيين وأخيراً خلال الحملة الصليبية الرابعة التي أدت إلى إنهاء البيزنطيين مؤقتاً، من تحقيق التوسع بعد أن ضمنوا

لدولتهم ممتلكات الدولة البيزنطية قطعة إثر قطعة في آسيا الصغرى ثم في أوربا. ثم تمكّن العثمانيون بقيادة محمد الثاني أخيراً عام 1453 من احتلال القسطنطينية، وهو حدث يقدّر المؤرخون جسامته وخطورته وأقام آينال سلطان المماليك في القاهرة الاحتفالات ومعالم الزينة والبهجة بهذه المناسبة.

وكانت غاية سلاطين المماليك، (كانت مكانتهم ونفوذهم في التلاشي)، الاحتفاظ بالمدن التركمانية تارة بالأساليب العسكرية وتارة بالدبلوماسية، وتنمو الآن في الجوار دولة تركية عثمانية تبدو كعدو كبير لهم، وكانوا بجيشهم القوي والمنظم جيداً أقوى من جيش المماليك ويستخدمون الأسلحة ذات البارود.
وكانت المنازعات على السلطة بين البكوات سبباً إضافياً في إضعاف السلطة، فلم يتمكنوا لذلك من إبداء مقاومة جدية.
وفي مراحل حكم آخر السلاطين قايتباي 1488-1495 و قانصوه الغوري 1500-1516 بذلوا مختلف المحاولات الدبلوماسية والعسكرية من أجل الصمود أمام التهديدات العثمانية.

وكانت هذه السياسة يجري تنفيذها لتقوية الجيش من خلال تشديد الضرائب التي تضغط على المواطنين التي عمقت من الصعوبات الاقتصادية في البلاد، وهكذا كانت رحلة فاسكودي غاما حول الكاب(جنوب أفريقيا) تنطوي على الآمال الطيبة في تأسيس البرتغاليين وجود لهم في كلكتا الهندية عام 1497 وقد تمكن البرتغاليون بعد قتال متعدد الجولات والنتائج من تحقيق نصر على الأسطول المصري في عدن عام 1513 وعلى سواحل الخليج العربي كانت نقطة الختام في سقوط دور مصر في التجارة البعيدة المدى.

وفي آب/ 1516تمكنت القوات العثمانية بقيادة سليم الأول من إحراز نصر حاسم بالقرب من مرج دابق شمال حلب على جيش السلطان قانصوه وبذلك أصبح الطريق إلى القاهرة مفتوحاً للسلطان المنتصر سليم في 26/ كانون الثاني/ 1517، وشنق آخر سلاطين المماليك بالقرب من إحدى بوابات القاهرة وهكذا فإن المماليك الذين أسسوا أرستقراطية ملاكي الأرض في مصر سيلعبون بعد قرون دوراً مهماً في تاريخ البلاد.

إجمالي الفصل

كانت قوى الإقطاع الإقليمي في المشرق العربي تعاني من الانشقاقات، لذلك لم يكن بالإمكان إيقاف سبيل القوة التوسعية للإقطاع المغولي والوقوف أمامه، تلك القوة التوسعية التي غالباً ما مارست الإرهاب والفسق والإبادة.

وفي عام 1258 سقطت بغداد بأيدي المغول وبذلك انتهت الخلافة العباسية التي كانت في السنوات الأخيرة قد أصبحت كرة بأيدي القوى العسكرية الإقطاعية.
وأصبحت مساحات أخرى في المشرق العربي بمثابة ولايات حدودية للمغول الإيلخانيين واتسع نتيجة لذلك الجمود والتدهور الاقتصادي في المدينة والريف.

أما في مصر وفي سوريا، فقد احتفظ المماليك الأتراك الشراكسة بالسلطة وتمكنوا من إيقاف مسيرة المغول وتأثرت الأحوال في الدولة والاقتصاد بالصراع الشديد على السلطة فيما بينهم وأدى إلى جمود في تطور البلاد العربية، ولم يعد لدى الولايات العربية في الإمبراطورية العباسية القدرة على مقاومة الأتراك العثمانيين.

الفصل الثاني
الأقطار العربية والسيادة العثمانية
1517.1516
وحتى نهاية
القرن الثامن عشر

الفصل الثاني: الأقطار العربية والسيادة العثمانية 17/1516 حتى نهاية القرن 18..

1. أقطار المشرق العربي.

2. مصر.

3. شبه الجزيرة العربية.

4. المغرب(بدون مراكش).

5. مراكش.

6. التطور الثقافي.

7. المقاومة العربية ضد الاحتلال العثماني.

إجمالي الفصل

كانت معظم الأقطار العربية قد أصبحت في مجرى القرن السادس عشر تحت السيادة العليا للإمبراطورية العثمانيين الذين كانوا قد تحوّلوا في غضون أقل من قرنين ونصف من بقايا القبائل التركية أوغوس Oghus التي تقطن بيلك Beylik في غرب آسيا الصغرى إلى قوة

عظمى تدخل في الحسابات الكبرى للشرق الأدنى، تأسست على قاعدة من المقتضيات وضرورات العلاقات الاجتماعية والاقتصادية من الاستيلاء على الأرض وتلك مسألة أدركها واستوعبها السلاطين العثمانيين الأوائل بذكاء، فمنذ أواسط القرن الثالث عشر كانت الإمبراطورية البيزنطية في تدهور وانحطاط مستمر وكذلك الحال مع دولة تيمور المغولية. فبعد انهيار هذه الدول تصاعدت دولة كبيرة ذات قوة توسعية توجهت أولاً إلى جنوب شرق أوربا، ومن ثم انحرفت في مطلع القرن السادس عشر إلى الشرق الأوسط.

وبدأت القوات العثمانية صيف عام 1516 باحتلال المناطق العربية: سوريا، لبنان، فلسطين، ولم تبد أكثرية السكان في هذه الأقطار أي مقاومة تستحق الذكر حيال القوات التركية لأنهم كانوا يأملون بانقضاء عهد المماليك تحسناً في ظروف حياتهم، لاسيما الفلاحون العرب الذين كانوا عانوا من السيادة الأجنبية للمماليك الذين كانوا يرهقون كاهل رعاياهم إضافة للاستغلال الذي كان مسلطاً عليهم من قوى الإقطاع المحلية.

وفي الختام فإن كان أهم وأبرز قادة القبائل من الدروز والعلويين الذين يناهضون المماليك يتعرضون بصفة مستمرة في قراهم إلى حملات تفتيش وعقوبات من القوات المملوكية، وكذلك حال أفراد البدو المحبين للحرية في الصحراء السورية، وقد أصبح هؤلاء في تناقض شديد مع المماليك، لذلك فالأمر لا يثير العجب إذا علمنا بأن الجيش التركي وقوات الإنكشارية لم تصادف المقاومة إلا نادراً.(1)

وكانت سمعة الجيش التركي قد سبقته وتركت إعجاباً عفوياً لدى السكان السوريين، ولكنهم (العثمانيون) كانوا مسؤولين عن أعمال النهب والسلب التي رافقت حملتهم في سوريا، فاستغل المماليك ذلك في دعاياتهم بمصر لحث الشعب على مقاومة القوات العثمانية، وبالذات سكان القاهرة إذ كتب أحد المؤرخين " إن المقاومة الشجاعة كانت تدور من زقاق لزقاق، ومن بيت لبيت "(2) من أجل قهر مقاومة سكان القاهرة لقوات الاحتلال العثمانية.

وكانت قوات المماليك في الكثير من الحالات تتعرض لمطاردة الجماهير السورية الثائرة قبل أن تواجه القوات التركية المقاتلة. وبعد أن غزت القوات التركية سوريا في آب/ 1516 واحتلوها بدون مقاومة تذكر، زحفوا باتجاه مصر وأبادوا في كانون الثاني / 1517 جيشاً مملوكياً، ويعود الفضل في هذا النصر المبين الذي أحرزه الأتراك إلى التنظيم الصارم وتفوقهم في ميدان التكنيك العسكري ولا سيما في مجال المدفعية. ولكن العثمانيين واجهوا في احتلالهم لمصر صعوبات أكبر من تلك التي واجهتهم في الاحتلال العسكري لسوريا، ولكن بسبب هشاشة وتدهور الوضع الداخلي لدولة المماليك في مصر، لم تكن هناك عوائق مهمة أمام القوات التركية الغازية.

وقاد احتلال القاهرة وما ارتبط بذلك من إزاحة لدولة المماليك المستقلة تحويل مصر إلى ولاية عثمانية وكذلك سيطرة الحكومة التركية المركزية على المدن المقدسة المهمة للمسلمين(مكة والمدينة). وكانت إدارة الحجاز وإدارتها من القاهرة تعني قبل كل شيء في تجهيز مصر لهذه المناطق بالمواد المعيشية الضرورية وبذلك فإن السيادة على مصر كانت تعني دائماً السيطرة على المناطق المقدسة.

وقد استمر البقاء التام لمعظم الأقطار العربية تحت السيادة العليا للإمبراطورية العثمانية بعد وفاة السلطان سليم عام 1520 إلى بداية القرن السابع عشر باستثناء مراكش، والجزء الأعظم من شبه الجزيرة العربية أما معظم المناطق العربية فكانت تحت سيطرة الباب العالي

والعثمانيين. وطوال القرون التي استغرقتها السيادة الإقطاعية الاستبدادية الغاشمة على الأقطار العربية، لا سيما في المراحل الأولى وحتى نهاية القرن الثامن عشر قادت إلى الجمود المتعدد الجوانب والشامل للتطور الاجتماعي / الاقتصادي، كما أنها وفرت الظروف المناسبة لهذه الحالة في الماضي والحاضر. وقد وصفها العديد من المؤرخين والمستشرقين البرجوازيين المشهورين بأنها " مرحلة بدون تاريخ ".

وقد أثبتت الأبحاث لا سيما من قبل العلماء العرب حتى في هذه الفترة التي هي ربما الأشد ظلاماً في تاريخ العرب، أن إرادة ورغبة الشعوب العربية في نسف القيود والاضطهاد الوطني والاجتماعي ربما لم تكن واضحة على الصعيد الذاتي ولكن على الصعيد الموضوعي كان لها الأولوية دائماً.

وقد مثلت المساحة الهائلة للأقطار العربية الممتدة من بغداد والبصرة حتى الحدود المراكشية، سبباً جوهرياً في بروز خروقات متدرجة(متفاوتة) في فاعلية ممارسة السلطة التركية. وعموماً فإن السلطة المركزية التركية استطاعت في معظم الأقطار العربية أن تفرض تطوراً اجتماعياً واقتصادياً موحداً في خطوطه العريضة التي تلبي في عناصرها الأساسية رغبة وشروط المصالح التركية العثمانية في آسيا الصغرى.

والملاحظة الأكثر أهمية للسياسة التركية في المناطق العربية كانت تتمثل في مواصلة صيانة وتقوية العلاقات الاجتماعية التي كانت قائمة قبل الاحتلال التركي، إذ كانت سلطات الاحتلال التركية تعمل في معظم الحالات من أجل تحسين الأوضاع الاقتصادية والسياسية للإقطاعيين المحليين العرب والشخصيات الإسلامية المرموقة. كما أن العثمانيين سعوا من خلال إفساد الإقطاع في المشرق العربي للتوصل إلى الاستقرار في علاقات تبعية وإعاقة للتطور الاقتصادي والاجتماعي السريع في تلك البلدان، وقد مثلت هذه التوجهات السبب في الجمود الذي أصاب كافة مرافق الحياة ومنها الجمود في التطور الاجتماعي في الأقطار العربية في عهد السيطرة العثمانية.

أولاً: أقطار المشرق العربي

مثّلت الولايات العربية المشرقية والتي تعتبر سوريا نواة لها بمدنها: دمشق وحمص وحماة وحلب الأهم والأكثر نفوذاً بالنسبة للمحتلين الأتراك من بين جميع المناطق العربية التي كانت منذ بدء القرن السادس عشر تحت السيادة العليا العثمانية، كما أن القرب الجغرافي لها من تركيا مكّن العثمانيين من أن تكون قاعدة لهم لا سيما شمال سوريا، يمارسون منها سيادتهم على سائر المناطق العربية.

وكان نظام الإدارة القائم في الإمبراطورية العثمانية على تقسيم المناطق العربية المشرقية إلى العديد من الولايات، ولكل ولاية حاكم (والي)، وفي البدء كانت مدن: دمشق، طرابلس، بغداد، الموصل مراكزاً، وثبتت لاحقاً كمراكز إدارية منفصلة. وأخيراً حصلت تغيرات لعدة مرات في نظام الإدارة كانت تتركز بشكل جوهري على فصل ولايات لبنان الجنوبية الساحلية وربطها بمدينة بيروت، وأخيراً إدارة جبل حوران وفلسطين من قبل حاكم مدينة دمشق.

وقد تمكّن أمراء الدروز -الذين كانوا يهيمنون ويتزعمون في جبال جنوب لبنان بدرجة كبيرة- أن يدافعوا عن مواقعهم في مواجهة الحكومة المركزية التركية، وقد أجيز لهم من الباب العالي إدارة مناطقهم التي يسيطرون عليها. وكذلك كان المسيحيون في المناطق الساحلية اللبنانية وفلسطين، ولاسيما المارونيون، وهم يمثلون نسبة مهمة من السكان الذين كان القسم الأعظم منهم يشاركون في التجارة بين أوربا وآسيا والشرق الأوسط، والذين كانوا يسبقون العرب المسلمين في التطور وبمدى بعيد.

وكان على رأس الإدارة التركية في الولايات، حاكم الولاية، باشاليك Pashalik الذي كان يعين من الباب العالي وبمساعدة موظفين عثمانيين، وكذلك من القوات الإنكشارية التي تقيم في معسكرات بمركز الولاية، ومنها يستمد سيطرته ويمثل السيادة التركية التي عهدت إليه، بصفة خاصة من أجل إدارة منظمة في الحالات التي كان فيها المواطنون العرب ينهضون ويثورون فيها، ثم إلى إدامة جباية الضرائب ورفعها إلى الحكومة المركزية التركية.

وبمرور الوقت، كانت قد اشتدت العادات والتقاليد والتطبيق التعسفي لجني الضرائب كما كانت السبب في تبديل مستمر للولاة في مدينة دمشق. ففي غضون 180 عاماً (أعوام القرن السابع عشر والثامن عشر) فقد تبدل 133 باشا حاكم ولاية، وقد وكانت فترة ولاية كل واحد منهم قصيرة، وهي تبرهن عن طبيعة الأطماع في هذا المنصب الذي هو من مصادر المال، كما أنها كانت سبباً جوهرياً في تخريب البلاد والتي كان الولاة الأتراك مطالبين بجلب الضرائب والأموال منها.

وكانت الوحدات العسكرية أداة لبثّ الرعب في البلاد، فقد كتب أحد المؤرخين يصف ذلك قائلاً : " كل القرى ترتعش عندما يظهر أحد الجنود، وإذ يرسل الباشا أحد الجنود إلى البلدة وهو أمر كان غالباً ما يحدث، فإن الانطباع التالي يتكون عادة في : سيل من الشتائم، ثم تبدأ الطلبات: خبز، سكر، قهوة، تبغ، لحم، شعير. وكان يطلق النار على الدواجن إذا شوهدت، ومثل هذا الظلم كثيراً ما كان يقع على الفلاحين، وإذا حاول أحد منهم أن يشتكي، فإنه لا يلقى غير سوء المعاملة والظلم".(3)

وكان إرهاب سلطة الاحتلال أكثر في المدن بمقاييس أكثر قوة مما هي عليه في الريف، حيث تتوفر مجالات نفوذ قوى الاحتلال العثمانية بصورة أكثر مباشرة مما هي عليه في الريف، حيث نجح الاحتلال من الحفاظ بصورة جوهرية على مواقعها السياسية والاقتصادية، ولكن مع بقاء موقف الباشا التركي سلبياً حيال الإقطاع في الأقطار العربية في تشتيت إرادتهم، إذ لا يمكن أن يشكل مقاتلي القبائل العربية أي نفوذ إذا عمل كل إقطاعي على انفراد، إن هم شاؤوا العمل ضد الأتراك.

وكانت الأشكال الرئيسية لإقطاعيات مالكي الأراضي في ولايات المشرق العربي للإمبراطورية العثمانية هي: أراضي الدولة الأميرية(Miri)، ومنها تكوّن الإقطاع المحلي، ومنها كانت تُجبى الضرائب سنوياً لتمويل ميزانية السلطان، والشكل الثاني من أشكال ملكيات الأرض كانت أراض الأوقاف الدينية (Waqf) وهي تلك التي تدار من قبل شخصيات إسلامية معتبرة، وكان ما يزال هناك بعض أشكال الأراضي الجماعية التي كانت تحت تصرف سلطة شيخ العشيرة في بعض المناطق، لاسيما الجبلية اللبنانية وفي الجبال الكردية، وكذلك عند البدو في الصحراء السورية، حيث كان الفلاحون يعملون كمستأجرين عند سادتهم الإقطاعيين، لذلك كانوا يعانون من استغلال إقطاعي مزدوج من سلطات الاحتلال العثماني من جهة، ومن الإقطاعيين العرب من جهة أخرى، ذلك الاستغلال الذي كان نادراً ما يُبقي شيئاً لهم من أجل

الضرورات المعاشية في حياتهم، وإذا ما توفي أحد المستأجرين فينبغي هنا على ولده الذي تنتقل إليه حقوق الوالد في الأرض أن يدفع ضريبة خاصة لكي يستطيع استغلال ما بناه والده، كما كانت هناك ضريبة إضافية خاصة إذا تبدّل والي الولاية.

وكان الفلاحون يفرّون إلى المدن بهدف تحسين حياتهم المادية، لكنهم نادراً ما كانوا يلاقون فرصة للعمل وإلى جانب هذه الشروط التي كانت تطرح نفسها على الفلاحين في محاولاتهم من أجل تحطيم القيود الإقطاعية، منعت الحكومة التركية في عهد السلطان سليمان عام 1530 بموجب قوانين صارمةُ حركة الانتقال من الريف إلى المدن، ووضعت موانع يصعب تخطيها وتجاوزها، إذ سنّت العقوبات الصارمة ضد الفلاحين تمنعهم فيها مغادرة الأرض دون موافقة الإقطاعيين.

ولكن لم تستطع جميع هذه العوامل الاجتماعية/الاقتصادية المؤثرة وكذلك الإجراءات الاقتصادية أن تمنع هجرة الفلاحين من الريف إلى المدينة، ففي ولاية حلب فقط التي كانت تضم قبل الاحتلال التركي 3200 قرية، لم يبقَ منها في نهاية القرن الثامن عشر سوى1200 قرية، وقد انتقل الفلاحون السابقون للعمل كشحاذين أو كقاطعي طرق في الولاية، كما ألّفوا عصابات للسرقة وشكّلوا بذلك متاعب جديدة للبلاد.

وكنتيجة لجهود المحتلين بجعل شمال سوريا قاعدة ثابتة من أجل تأمين سيادتهم في البلدان العربية الأخرى، اتخذت ظاهرة هجرة الفلاحين العرب من الريف إلى المدينة في مدينة حلب اتجاهاً غير مألوف. أما في المناطق البعيدة لهذه الولاية فقد استوطنت عوائل من التيمار Timar (4) كان الفلاحون العرب يعملون عندهم لقاء أجرة. كما كان الترحيل إلى مناطق أخرى من سوريا يواجه الإقطاعيين العرب الساكنين في هذه المنطقة إذا ما بدر منهم عصيان أو توجهات معادية للأتراك. أما بالنسبة للفلاحين العرب في ولاية حلب، فقد كان القمع والاضطهاد الوطني يسود بصورة مباشرة أكثر مما لدى الفلاحين في سائر المناطق العربية.

وقد تمثّل المبدأ الرئيسي للقمع الإقطاعي للسلطات التركية كما في جميع المجالات للحياة الاجتماعية، بهدف تجميد التطور الاجتماعي/ الاقتصادي. وكان موقف العثمانيين مؤثراً حيال البدو من خلال منعهم من التجول والرعي في الأراضي الزراعية وقد أثّر ذلك بنسبة مهمة على عملية تحلل وتلاشي الاقتصاد البدوي من خلال الإجراءات الحكومية هذه.

وكان هدف العثمانيين من هذه السياسة التي تابعوها بثبات وإصرار في الأقطار العربية، ضرورة موالاة شيوخ البدو لاتجاهات السلطات التركية، ولكنهم لم يحصلوا على تلك النتيجة إلا جزئياً، ذلك أن خلفية مواقف البدو حيال أي حاكم أجنبي كان مؤقتاً عندما تقوم القوات التركية بدعم بعض شيوخ القبائل ضد قبائل أخرى.

وجدير بالملاحظة أن السلطات التركية كانت تعيق عملية التطور الاجتماعي والاقتصادي في البلاد العربية بشكل أقوى مما لو كانت في بلادها. ففي أوربا مضت البواعث المهمة على أصعدة: السياسة/الاقتصاد/الثقافة تشكل العناصر الاجتماعية لمرحلة ما قبل الرأسمالية، أو المرحلة المبكرة لها في المدن، بل انطلقت منها، ففي نفس الوقت الذي كانت الجيوش التركية للسلطان سليم الأول تحتل الأقطار العربية وتدمر الكثير من المدن، أبدت البورجوازية مساعيها في: كولون ونورنبرغ ولايبزغ وماغدبورغ، لتكون البذور الأولى للثورة البورجوازية.

والصلات الوثيقة لهيكلية الإقطاع الريفية في المدن العربية أعاقت التطور الاجتماعي /الاقتصادي الذاتي كما أن إمكانات التصريف الضئيلة للصناعات اليدوية والتجارة في البلاد، وبخاصة في ظروف الفقر الشديد للمواطنين كانت تعني موانع إضافية للازدهار الاقتصادي العربي.

وبنفس المقياس كان يجري التفاعل في الأرياف، وكانت الأنظمة الحكومية في المدن تمثل عوائق إضافية لعملية التطور السريع: الاجتماعي/ الاقتصادي، وكان المحتلون الأتراك يطالبون بتأسيس ورش يدوية ومهن أخرى لمصلحة تسليح الجيش العثماني وإنتاج سلع رفاهية، وبذلك فإنهم اندفعوا وبتأييد الإقطاع العربي المحلي باتخاذ إجراءات من أجل السيطرة على منتجات الحرفيين. وثمة عامل آخر مهم كان له دوره في تدهور القدرات المعاشية والاقتصادية للمدينة العربية، وتمثّل في اكتشاف الطريق البحري المؤدي إلى الهند حول الكاب، وبذلك أصيبت تجارة الترانزيت العربية بين أوربا وجنوب وشرق آسيا بأضرار كبيرة، فيما استمرت سيطرة الأوربيين الكبار على التجارة باتجاه فارس وشمال الهند من خلال اكتشاف الطريق البحري حول أفريقيا.

وكانت هذه المشاكل عوائق إضافية للتطور الذاتي، الاجتماعي/الاقتصادي للمدينة العربية وأصبحت أكثر وضوحاً. ومنذ أن تمكن السلطان التركي سليمان في ثلاثينيات القرن السادس عشر أن ينسق من خلال التحالف مع فرنسا بين التوجهات الأوربية والشرقية، فقد احتل التجار ولاسيما من جنوب فرنسا تجارة الجزء الشرقي في البحر المتوسط من خلال التسهيلات التي قدمتها الحكومة التركية استسلاماً للتوسع التجاري الفرنسي منذ القرن السابع عشر(5) وكذلك السفن البريطانية التي مارست التجارة في تلك الأنحاء من الشرق وكذلك الأسطول التجاري لمدن الدول الإيطالية.

وأضرت فعاليات التجارة الأوربية في شرق البحر المتوسط بشكل حاسم ليس بالتجارة العربية وحسب، بل وأيضاً بالصناعات اليدوية وكانت السلع الواردة من أوربا محمية من التسهيلات الضريبية التركية، وكان التجار الأوربيون يصدرون بالدرجة الأولى الأقمشة، الذهب، السلع الفضية، السكر، القهوة، الرصاص، الزنك، الحديد، ويستوردون من البلاد العربية القطن، الحرير، الجلود، والصوف إلى أوربا.

وتمكن التجار الفرنسيون المنظمون جيداً حتى نهاية القرن الثامن عشر من العمل بدقة صارمة في المستعمرات التجارية من أن يجمعوا في أيديهم كامل تجارة الشرق الأوسط، بل وأن يسيطروا كذلك على جزء من التجارة البعيدة المدى إلى فارس، وقد أثّرت هذه العوامل على كافة مستويات الحياة الاجتماعية/الاقتصادية وقادت الأقطار العربية التي يسيطر عليها الأتراك إلى تدهور كبير في التجارة والصناعات اليدوية وإلى إفقار العامة من أوساط السكان.

أثّرت هذه الأوضاع الضاغطة في مجموعها على المدن العربية في عهد السيادة العثمانية، وكانت تتفاعل بشكل محزن لأن الصناعات اليدوية العربية كانت تعد باهرة في مجالها، وأصبح التأثير عليها شديداً في ظروف السيادة الأجنبية التركية، وإن العبور إلى مرحلة إنتاج الورش كانت ممكنة في العديد من أنواع المنسوجات، بما في ذلك الحرير الطبيعي والسجاد والأواني النحاسية والأسلحة، وكان بإمكانها مواجهة المنافسة الأوربية بنجاح، بل وأن تجد الأسواق حتى في أوربا لتصريفها، وعدا ذلك فقد كان الشرق الأوسط يصدر منتجات التبغ، الفواكه، والمنتجات الحيوانية، ومنتجات صناعية في التجارة العربية الداخلية بخاصة مع مصر.

ثانياً : مصر

لم يكن الاحتلال العثماني لمصر يعني الكثير للبلاد، كما لم يكن ينطوي على التغير فحتى ذلك الوقت كان يحكم البلاد عائلات مماليك يهيمنون على الجوانب الروحية والدنيوية في السلطة، وثمة فروق عما كانت عليه الأمور في المشرق العربي، إذ كان المماليك في مصر حتى ما بعد تحويل البلاد إلى ولاية عثمانية، يمثلون الجزء الحاسم للإقطاعية الاجتماعية المتسيدة بصورة أكثر مما هي عليه في المشرق العربي، وبقيت المهام الحكومية المباشرة للاحتلال التركي محدودة أو مقتصرة على المدن الكبرى، بصفة خاصة في القاهرة.

وقسمت القاهرة إلى مناطق كما في السابق وكانت الإدارة بنسبة عالية بأيدي المماليك، ليس اقتصادياً فحسب، بل وحتى سياسياً.
وقد تمثلت المسألة الرئيسية للولاة الأتراك في الحفاظ على السيادة التركية العليا، وتواصل دفع الضرائب السنوية إلى خزانة السلطان في استانبول (التي جرى تحويل اسمها وكانت القسطنطينية) وقد اتخذ الحاكم العثماني في القاهرة مهمة الوسيط بين المماليك والإقطاعيين العرب والجانب الروحي من جهة، والسلطة المركزية في العاصمة التركية من جهة أخرى.

ووفقاً للمبدأ الرئيسي للإقطاع التركي وقد مارسوا ذلك في مصر أيضاً، أن كل أرض مروية أو مستصلحة تعود إلى السلطان ثم مُنحت الأراضي للإقطاع المحلي، وتم تثبيت ذلك من قبل الموظفين الأتراك(ويسمى المستفيد بالملتزم) وهؤلاء هم من الإقطاعيين العرب المحليين الذين كانوا يسيطرون على الوضع حتى ذلك الحين، وقد انضم جزء كبير من شيوخ المماليك إلى خدمة الدولة، و تشخص الإقطاعيات المصرية نفسها من خلال قادة القبائل العربية ومن خلال المساحات الواسعة ولم يكن نادراً وجود ملكيات تشمل قرى لا بل حتى مدناً صغيرة.

وكانت توفّر عدد محدود قليل ولكنه فاعل سياسياً واقتصادياً من فئات الإقطاع القيادية على غير ما هو عليه الحال في المشرق العربي، وقد تمكنت من خلق شروط موضوعية مناسبة لنفسها وتلك كانت ظاهرة في الحل التدريجي لضريبة الطبيعة من خلال ريع المال ولا سيما في وادي النيل حيث وجدت هناك التعبير الأمثل لها.

وتبدل المستأجرين الصغار للأراضي في مصر إلى عمال بالأجرة من حيث الشكل، ولكن ليس من درجة تبعية الفلاح لمالكي الأراضي الكبار. وكان الفلاحون المصريون كما في جميع البلدان ضحايا الفئات العليا من الإقطاع المتسيد، يحاول الفلاح من جهته أن يحطم من تبعيته في فلك الإقطاع وذلك بالفرار من الريف إلى المدينة.

وفي إطار هذه الجهود سنّت القوانين السليمانية الإصلاحية(نسبة إلى السلطان سليمان القانوني) عام 1530، إلا أنها لم تكن فاعلة في مصر إذ كانت قد ابتدأت عملية تشكل لعناصر ما قبل الإنتاج الرأسمالي، أو الرأسمالي المبكر إنها كانت منذ مطلع القرن الثامن عشر تلك التي قدّمت العمل إلى الفلاحين السابقين فرص العمل في الورش (المانفكتورات Manufaktur) (المصانع اليدوية البدائية ـ المترجم) وبصفة خاصة المشاغل التي تهتم بالتصدير.
اتجهت المانفكتورات في هذه الفترة إلى إنتاج الحرير والأقمشة القطنية والكتان في القاهرة والمحلة الكبرى وكوش وفي أماكن أخرى , وكانت المانفكتورات تشغل المئات من عمال

الأجرة وتمكنت من خلال التركيز على مختلف فروع الإنتاج ومن التقدم في مسألة توزيع العمل أن تحقق تصاعد في الإنتاج بالرغم من بدائية تكنيك الإنتاج.

وكانت الاستكشافات الجغرافية في الدوران حول الكاب قد أدت مفعولها بالنسبة للتجارة المصرية وبصفة سلبية. أما التجارة مع جنوب وجنوب شرقي آسيا كانت متركزة على التجار المصريين وانطلاقا من ذلك فقد كانت التجارة الأوربية مؤثرة في مصر بعد استسلام تركيا للتجار الأوربيين لا سيما في التجارة الخارجية وكان لذلك دور مهم.

وكان إرهاب الولاة الأتراك والضغط الاقتصادي يتنامى بشكل كبير، فيما كان الامتلاك المتعدد لأراضي الإقطاعيات قد ألحق الأضرار بالمدينة المصرية وفي إمكانات تطورها الاجتماعي / الاقتصادي والعديد من الضرائب كانت ثابتة ودائمة أودت بأصحاب المانفكتورات إلى الإفلاس، لا سيما الصناعات اليدوية الصغيرة، كما لم يكن هناك أي نوع من الحماية القانونية المقررة للصناعات اليدوية المحلية وللتجارة.

وتحوّل القسم الأعظم من التجار المصريين إلى التجارة الداخلية، وفي قطاع التبادل التجاري بين شمال مصر وجنوبها بصفة خاصة، وكانت الحبوب والخبز والسكر والبقوليات وبذرة الكتان(زيت) والكتان تنقل من الجنوب بواسطة السفن النيلية، بينما كان الملح والرز والصابون والمنسوجات والرصاص والحديد تُجهز إلى الجنوب، مع أن التجارة مع بلدان المشرق العربي وأيضاً المغرب بقيت بصورة جوهرية بيد التجار المصريين، فيما كانت التجارة الخارجية ولا سيما مع أوربا من اختصاص التجار الأوربيين وقد تمثلت أهم الصادرات إلى الأقطار الأوربية: القطن والكتان، وكذلك الحبوب والرز.

وكانت الإصلاحات التي بدأت منذ القرن التاسع عشر بعد الإزاحة التامة لعائلات المماليك بطيئة، وكانت الإصلاحات الاجتماعية جوهرية في بعض أجزائها ولكنها بطيئة وتفتقر إلى المواصلة، وكانت عملية اشتداد عناصر التطور الرأسمالي قد بدأت منذ القرن الثامن عشر.

ثالثاً: شبه الجزيرة العربية

بعد الاحتلال التركي لمصر عام 1517 بخمسة عشر عاماً، احتل الجنود العثمانيون صنعاء التي كانت مقر الإمامة الزيدية في اليمن. وبذلك أصبحت الحجاز تضم الشريط الساحلي الجنوبي لشبه الجزيرة العربية على البحر الأحمر رسمياً كجزء من الإمبراطورية العثمانية، وأقيمت في صنعاء وجدّة وبعض المدن الصغيرة الأخرى المعسكرات لوحدات من الإنكشارية. وكان تثبيت السلطة العليا للدولة العثمانية في تلك المناطق من أهم واجبات الحكام(الولاة).

وكانت السيادة العثمانية في اليمن محدودة وغير مؤكدة منذ البدء وقد أزيحت بعد مئة عام من احتلالها وتأسيس السلطة العثمانية هناك. إذ نهضت القبائل اليمنية بقيادة الإمام قاسم وطردت الجنود الأتراك من معسكراتهم في المدن، وعندما حاولت القوات التركية عام 1630 العودة بقيادة والي مصر تمكن محاربوا القبائل اليمنية من إلحاق هزيمة إبادة في معركة وادي جانا بالقوات التركية التي كانت سيئة القيادة وسيئة التسليح والتجهيز، وقد باءت بالفشل كافة محاولات العثمانيين لاستعادة سيطرتهم على المناطق اليمنية، ويكمن السبب الرئيسي قبل كل

شيء في المقاومة الناجحة لشريف مكة ضد السيادة التركية. وبعد سنوات من الحروب الصغيرة ذات الخسائر العالية انسحبت القوات التركية عام 1633 من اليمن.

وبعد ذلك التاريخ ظل إمام صنعاء وإمام مسقط وشريف مكة، وعدد كبير من قادة القبائل على سواحل الخليج العربي مستقلين عن الباب العالي، على الرغم من أنهم كانوا اسمياً ما يزالون تابعين للسلطة العثمانية العليا.

كان الاقتصاد الاجتماعي وهيكلية المجتمع يتفاوت في المناطق المختلفة لشبه الجزيرة العربية سواء على البحر الأحمر، أو على الخليج العربي. وبصفة جوهرية: كانت المنطقة لما تزل بعد في مرحلة الإشكال المبكرة للإقطاع والاستقلال في الريف. وكان زعماء القبائل يمارسون السلطة الدينية والدنيوية على سائر عناصر قبائلهم، وكانت متطلبات المعيشة المادية للفلاحين ولسكان البوادي ضيقة يساهم زعماء القبائل الإقطاعيين في تشديدها.
أما المدن في مناطق سواحل شبه الجزيرة العربية فقد كانت ميادين تجارية ترتكز على التبادل التجاري مع تركيا وبلاد فارس، وكانوا يستوردون الحديد والرصاص والبنادق والمسدسات والكتان، فيما كانوا يصدرون بدرجة رئيسية القهوة، ولكن إلى جانب ذلك بدرجات بسيطة: الذهب النحاس، الخيول، الجمال.

ولم تكن المناطق التي يسكنها البدو داخل شبه الجزيرة العربية موضع اهتمام المحتلين العثمانيين، ففي هذه المناطق الصحراوية التي يصعب العيش فيها قلما تطورت الحياة الاجتماعية فيها خلال قرون طويلة، بل أنها تكاد لم تمس من البلدان المجاورة ونادراً ما ارتقت فوق مستوى الاقتصاد القبلي حتى نهاية القرن الثامن عشر، وكانت سلطة الزعامات القبلية الدينية والدنيوية غير محدودة واستمرت قائمة وسليمة.

وقد شكلت عملية التطور الاجتماعي/ الاقتصادي في وسط وداخل شبه الجزيرة العربية في الواقع السعي نحو الاستقلالية الاقتصادية. وعندما انبثقت الحركة الوهابية في القرن الثامن عشر جعلت من هذه المنطقة ونمط بنائها الاجتماعي يتصادم بقوة مع العلاقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية في البلدان العربية المجاورة.

رابعاً: المغرب: (بدون مراكش)

لا يمكن فصل تاريخ الوضع السياسي للأقطار العربية في شمال أفريقيا من ليبيا حتى الحدود الشرقية لمراكش الكائنة تحت سيادة وحكم الطغيان التركي الإقطاعي في مجرى القرن السادس عشر عن القائد التركي خير الدين بربروس. وينحدر بربروس بأصله من جزيرة ليسبوس اليونانية، ثم أصبح بسفنه القرصانية أقوى قوة بحرية في البحر المتوسط في ذلك الوقت.
وتقدم في إطار الصراع التركي ـ الإسباني من أجل السيادة في البحر المتوسط حتى غدا الشخصية الرئيسية الحاسمة.

لم يمثل العثمانيون أبداً (كظاهرة خاصة) قوة بحرية مهمة، ولم يتمكنوا بوسائلهم العسكرية من طرد الإسبان من سواحل شمال أفريقيا، وأدرك الباب العالي إمكانية وضع قدرات وقوة القرصنة البحرية لبربروس في خدمة السياسة الخارجية العثمانية كما أدركوا وفهموا بذكاء، سواء سليم الأول أو خلفه سليمان طبيعة هذا الموقف مما جعلهم يتبعون سياسة الاعتماد على

قباطنة القراصنة في حالات الضرورة لدعم السياسة الخارجية التركية ضد الأسطول الإسباني الفعال.

وإلى جانب القرصنة، كان بالإمكان الاعتماد أيضاً في إطار التحالف المعادي للإسبان بين الدولة التركية وقراصنة البحر الأبيض المتوسط على الفئات الإقطاعية العليا في شمال أفريقيا ممن كانت مناطقهم محتلة بأجزاء كبيرة من المسيطر عليها من قبل الإسبان والجنود المرتزقة الإيطاليين.

وكان النبلاء الإسبان(الإقطاعيين) الهيدالجوس Hidalgos الذين يخوضون "الحرب بأمر الله ضد الكفار" هم أنفسهم تيار الريكونكويستا (الاستعادة)Reconquista، الذين كانوا يريدون التوسع بعد استعادة الأندلس(شبه جزيرة إيبريا) والعبور إلى بر شمال أفريقيا، فاصطدموا بمقاومة من جميع الفئات الاجتماعية في شمال أفريقيا ذات الغالبية العربية.

وبدا للسكان العرب أن طرد الإسبان و الإيطاليين الأجانب المسيحيين من قبل العثمانيين وكأنه التحرير. أما بالنسبة للحكومة المركزية التركية، فقد كان الهدف هو احتلال القسم الأعظم من مناطق شمال أفريقيا(باستثناء مراكش) حتى نهاية القرن السابع عشر، فقد اعتبر ذلك رفع لمكانة السلطان في العاصمة استانبول في عصر كانت فيه الدولة العثمانية قوة دولية كبيرة، كما كان في ذلك أيضاً قيمة ومكانة استراتيجية لها مقابل مكانة إسبانيا في البحر المتوسط.

وقد تمثلت الأوساط التي تسيّدت فعلاً في المناطق العربية في شمال أفريقيا بالدرجة الأولى بالقراصنة الذين أعلنوا خضوعهم للدولة، ومن ثم تمركز الجنود الأتراك في المدن الكبرى ليمثلوا السيادة العثمانية العليا في شمال أفريقيا.

وقد طرحت القوة الإجمالية للسياسة الخارجية للدولة التركية نفسها بشكل دائمي حتى حوالي نهاية القرن السابع عشر وكذلك الإقطاع المحلي وللقراصنة والسكان بوصفها عناصر تمثل الحماية من الهجمات الإسبانية. ومع نهاية القرن السابع عشر بدأت عملية الضعف والتداعي في عناصر الاستقرار الداخلي والخارجي تشتد في الإمبراطورية العثمانية، وفي الوقت الذي كان يتقلص فيه وزن الصراع الإسباني والنمساوي ـ التركي في الصراع على النفوذ الأوربي الشرقي لم يعد للفئات العليا المحلية في شمال أفريقيا المصلحة في استمرار التحالف مع الباب العالي.

ولم تكن الإدارة المركزية التركية تتدخل إلا نادراً في الصراعات الدموية بين القراصنة والفئات العسكرية العاملة لحسابها في تلك المناطق، لذلك فلم يكن الاحتلال الفرنسي للجزائر بتاريخ 5 تموز / يوليو 1830 واستيلاء فرنسا عليها بدون مقاومة من الحكومة العثمانية أمراً ليثير العجب.

ويتناسب مستوى الشكل والهيكل الاجتماعي في شمال أفريقيا العربية، ويتفق في الجوهر مع الأقطار العربية الأخرى وقد نالت المدن العربية في شمال أفريقيا مكانة خاصة فقد أعاق الربح الهائل من الصيد الحر للغنائم (القرصنة) في مياه البحر المتوسط، ما كان بادياً قبل ذلك من اهتمام وتوجهات جديدة لمصلحة الفئات العليا في شمال أفريقيا نحو عناصر رأسمالية ابتدائية، كما أثار نشاط القراصنة ردود أفعال وإجراءات مضادة فعالة من الدول الأوربية لحماية أساطيلها التجارية مما أدى إلى اختفاء الثروة من مدن شمال أفريقيا تدريجياً، وإلى جمود اقتصادي في التطور الاجتماعي / الاقتصادي الذي ساد منذ قرون، وقد ظلت فعاليات

القراصنة ولوقت طويل دون آثار سلبية مباشرة بالنسبة لمستوى المعيشة في هذه المدن، ولكنهم مطالبون الآن بدفع ضرائب لا مهرب منها.

خامساً : مراكش

كانت مراكش القطر الوحيد في شمال أفريقيا الذي لم ينطوي تحت السيادة العليا للإمبراطورية العثمانية، ومع ذلك فإن الشروط(الظروف) السياسية الداخلية والخارجية من أجل تطور ذاتي لم تكن مناسبة.
فمنذ بدء القرن الخامس عشر بعد أن استلم الوطاسيون الحكم، أضعف كبار الإقطاعيين الاستقرار الداخلي للدولة, وقد برهن الوطاسيون(مر ذكرهم في الجزء الأول) عن اقتدارهم في الدفاع الجدي حيال الضغط الشديد الموجه إليهم من الإسبان والبرتغاليين.

وقد مثّل احتلال المرسي الكبير عام 1505، ووهران عام 1508، وكذلك تأسيس دويلة تحت الحماية الإسبانية في تلمسان تهديداً خطيراً لاستقلال مراكش. واحتل البرتغاليون في مجرى القرن الخامس عشر الموانئ المهمة: سويتا 1415، القصر الصغير 1465، وطنجة 1419، باستثناء العريش، فإنهم وضعوا كامل الساحل المراكشي على المحيط الأطلسي تحت سيطرتهم، وأصبحت البلاد مهددة بالانهيار إذ لم يعد بوسع السلطة المركزية تشكيل جبهة دفاع وطنية ضد الغزاة الأوربيين.

وفي هذا الوقت كانت المنظمات الإسلامية متنازعة فيما بينها، وكان الأخوة المرابطون يتمتعون بفعالية أكثر من غيرهم في المبادرات من أجل تجديد دولة مراكش، وقد نادوا المسلمين في البلاد للجهاد(الحرب المقدسة) ضد الغزاة المسيحيين الأوربيين. وشكل المرابطون الذين ينحدرون في غالبيتهم من عناصر الشعب البسيط القواعد في مستوطنات محصنة (تسمى زاوية Zawiya) يمارسون فيها نشاطاتهم السياسية والدينية والعسكرية، ثم باشروا بالعمل ضد الوطاسيين الضعفاء الفاقدين للسلطة.

وبدعم من الأسرة السعيدية الشريفة الساعية إلى السلطة، و بمساعدة فعالة للمرابطين أيضاً افتتح عام 1511 الشريف تاج مدارات الفعاليات العسكرية ضد البرتغاليين الذين كانوا حتى أواسط القرن السادس عشر قد طُردوا من جميع أرجاء جنوب مراكش. وأنهت انتصارات السعيديين ضد البرتغاليين ودفنت نهائياً الموقع السيادي للحكام الوطاسيين، فحاولوا بعد احتلال مدينة فاس من خلال الحاكم السعدي محمد المهدي وبمساعدة الأتراك أن يحولوا دون سقوطهم المحتم عام 1553، ولكن تلك المحاولات باءت بالفشل.

وبدأت باستلام السلطة من قبل السعيديين مرحلة من الاستقرار الداخلي والخارجي في مراكش. وفي عام 1578 انتصر الجيش المراكشي بقيادة القائد العام السلطان مولاي المنصور على البرتغاليين في القصر، وبذلك تعطل الهجوم السياسي والعسكري للغزاة الأوربيين. وبعد ذلك تحول السعيديون في سياستهم الخارجية إلى الاهتمام بالجنوب. وفي عام 1591 احتل الجيش المراكشي مدينة تمبكتو، وأخيراً مملكة أسكيا Askia وملكها كوا Coa، وواصلوا زحفهم حتى السنغال.

وقد تمّت السيطرة على المساعي الانفصالية الإقطاعية تحت سيادة مولاي المنصور، فازدهرت التجارة والأعمال اليدوية وأحرز العلم وفن المعمار تقدماً كبيراً. وأسس مولاي

المنصور من أجل تأمين سلطته جيشاً مؤلفاً في غالبيته من العرب المور Mour الذين فروا من إسبانيا ومن الأفارقة غير المراكشيين، وتولى مهمة التدريب ضباط أتراك وأوربيون.

ولكن لم يكن بوسع الذين خلفوا مولاي المنصور(توفي عام 1603) أن يحولوا دون تداعي المملكة، ففي عام 1660 خلعت العائلة السعيدية من قبل السلطنة العلوية، الذين ما يزالون في السلطة حتى اليوم في مراكش. ثم تمكنت مراكش في عهد أوائل السلاطين العلويين، مولاي الرشيد 1660-1603، ومولاي إسماعيل 1672 - 1729 من استعادة قواها في المقاومة داخلياً وخارجياً. وبرغم الضربات المؤقتة، استطاع الجيش المراكشي أن يزيح وينهي كافة أشكال الوجود الأوربي على سواحل مراكش المطلة على المحيط الأطلسي حتى عام 1769 باستثناء مازاغات (الجادية Al Gadia).

ومنذ نهاية القرن الثامن عشر أفضت الإقطاعية الحاكمة إلى مرحلة تدهورت فيها السلطة السياسية، ودخلت البلاد منذ بداية القرن التاسع عشر في مجرى نفوذ السياسة الفرنسية في البحر المتوسط، ومع استمرار الوقت لم يكن بالإمكان إبداء مقاومة ناجحة ضد الغزو الأوربي الاستعماري.

سادساً : التطور الثقافي

كان تأسيس الإمبراطورية العثمانية من الجزائر حتى الخليج العربي أحد الأسباب الجوهرية لتدهور الحياة الثقافية(الحضارية) للأقطار العربية منذ القرن السادس عشر. فقد استبعدت اللغة العربية في الدوائر المدنية العثمانية إلى حد بعيد، فيما كان النفوذ الفارسي والبيزنطي سائداً في جزء كبير من الأوساط الاجتماعية المتنفذة، ولكن اللغة العربية كانت وما تزال تتسيد ساحة مجالات الآداب والعلوم والفنون الجميلة واللاهوت(الفقه). وكان محتوى وشكل التحولات الرئيسية تدور في مجالات الشعر ومختلف المجالات العلمية، وقبل كل شيء في الطب.

وكانت الأعمال الأدبية والعلمية واللاهوتية متأثرة إلى حد بعيد بتأثير ونفوذ علم الكلام, كما كان نظام الدراويش، لا سيما النقشبندية والحلوائية ممن يحملون الأفكار الصوفية يقر وبنسبة كبيرة أعمال العلماء والشعراء العرب في توجههم إلى اللامعقول وفي الابتعاد عن المشكلات في الحياة الاجتماعية، وقد أدى إلى فقر مستوى الثقافة الروحية وخدمت موضوعياً الاستقرار الداخلي لمصلحة سيادة الإقطاع التركي في الأقطار العربية.

وكتب الأساتذة العرب عروضاً واسعة حول حياة وأعمال النبي محمد(ص) كما كتب محمد الصالحي في دمشق(المتوفي عام 1596) وكتبوا ملاحظات وتعليقات حول مؤلفاتهم، وقد عملوا واجتهدوا في دراسات القرآن، ثم تابعوا تحديد الأسس في فن قراءة القرآن. وقد تمكن القليل منهم أن يتغلب على الجمود في ذلك الوقت، وكان الشاعر المصري عبد الله الشارني(المتوفي عام 1565) قد تناول في أعماله العدالة بين البشر كافة، واحترام الأديان غير المسلمة.

وفي مجال التاريخ، أصبحت المبادئ النظرية للمؤرخ الاجتماعي العربي البارز ابن خلدون في طي النسيان، مقابل بروز العروض بدرجة مهمة حول تاريخ بعض الولايات العربية والمدن، وتاريخ حياة بعض الشيوخ العرب والقادة الأتراك والولاة العثمانيين. وهكذا برز أحمد الخالدي(المتوفي عام 1625) الذي كتب بإسهاب عن حياة الزعيم الدرزي فخر الدين محمد بن

إياس، ومثل ذلك أيضاً ألف كتاباً عن الأحداث التاريخية حتى عام 1522. كما كتب محمد الشركي عن تاريخ تونس في عهد الموحدين والحافظيين، وكتب محمد صغير العفراني عن تاريخ مراكش في عهد العائلة السعيدية. وكان أهم مؤرخ عربي في هذه المرحلة هو أحمد المكاري(1590-1632) الذي كتب في عمله الرئيسي عن تاريخ العوائل العربية في إسبانيا.

ومن بين الجغرافيين العرب برز إبراهيم الهيار 1628-1671 من المدينة، وبرز في مجال الطب صالح بن سلام المتوفي عام 1669، كما أثّرت المدارس الفنية: الباروك Barock و الركوكو Rokoko التي أخذها العثمانيون من الأوربيين، أثّرت مؤقتاً على فن البناء في الإطار العربية، ومن أشهر الأعمال المعمارية البارزة في تلك المرحلة هي قصر العظم في دمشق، وأعمال أخرى في القاهرة وتونس وحلب، ومدن عربية أخرى، فالشواهد الثقافية الشاخصة تعكس القدرات والمعارف الكبيرة للأساتذة العرب في القرن 18/16.

وكانت الحياة الثقافية في الأقطار العربية قد أصبحت محدودة ولا سيما من خلال تفكك الجماهير والجمود المتنامي على المستوى الثقافي. وبالمقابل كانت الأعمال الشعبية الفنية ذات أهمية مثل الحكايات الأسطورية: ألف ليلة وليلة التي انتهت أجزاؤها الأخيرة في القرن السادس عشر، تعكس الكثير من الحياة الاجتماعية والأشعار الفنية وعلم الكلام الإسلامي، عالم الفكر للإنسان العربي البسيط.

سابعاً : المقاومة العربية ضد السيادة العثمانية

لم يكن الاحتلال العسكري التركي لغالبية الأقطار العربية ووضعها تحت السيادة العليا للأرستقراطية العثمانية أمراً صعب المنال للقوات التركية، فقد استقبلت الأوساط الشعبية لكافة الفئات الاجتماعية الغزاة الأتراك في مدنهم وقراهم بطريقة غير عدائية، لا سيما المسلمين العرب السنة(باستثناء مسلمي مصر) الذين اعتبروا الأتراك محررين لهم من سطوة المماليك أو من الخضوع للإيطاليين أو للإسبان.

ومع أن الفلاحين وسكان المدن لم يرفضوا الاحتلال التركي بشكل جذري وأساسي بالمقارنة مع الأوضاع في البلقان ولكن سرعان ما بدأت المعاناة من سياسة الإرهاب التي مارسها المحتلين الأتراك وابتدأت الجماهير الشعبية العربية تشعر بسرعة بعقد الهيمنة للمحتلين العثمانيين.

وفي سياق الاحتلال العسكري لسوريا، بدأت القوات الإنكشارية بممارسة وحشية فظيعة بين السكان المدنيين وكانت درجة القسوة بحسب موقف السكان: بين غلق أبواب مدنهم أو في تسليمها دون قتال.
وكان جنود السلطان يقطنون في البلد الذي تكون فيه المقاومة العسكرية صعبة، وتبذل الجهود في إخمادها، وهكذا كان الحال في احتلال القاهرة حيث حصلت أعمال نهب لمدة ثلاثة أيام، قُتل فيها آلاف الناس، وأكثر فظاعة كان تصرف الجنود الأتراك إرهابياً حيال السكان الشيعة في بلاد النهرين.

وتمثّل أعمال القتل والإرهاب والفساد بين موظفي الإدارة الأتراك إلى جانب معوقات التطور الاقتصادي / الاجتماعي السريع الملاحظات الجوهرية للسيادة التركية في البلاد العربية.

وقد أفرزت هذه الترسانة المتعدد الوجوه في الأساليب التركية ـ العثمانية، عناصر: من إقطاع محلي إلى فئات دينية ودنيوية عليا، وفئات نامية في المدن, وقد خلق ذلك وتحت اعتبارات مبادئ الاختلافات الواقعية لفاعلية ممارسة الأتراك للسلطة في سائر المناطق العربية، خلق المقدمات والفرضيات الجوهرية لاستقرار السيادة العثمانية حتى نهاية القرن الثامن عشر في الأقطار العربية.

وقد كانت هناك استثناءات ولكن كقاعدة، لم تمس الانتفاضات العربية (حتى نهاية القرن الثامن عشر) نفوذ السيادة العثمانية العليا، ونادراً ما شملت مناطق واسعة, كما أعاقت التناقضات بين الفئات العليا للإقطاع العربي على الأغلب التوسع المكاني للانتفاضات المعادية للأتراك، وحتى تلك المرحلة لم يكن بالمستطاع الحديث عن وعي قومي لا في سوريا ولا في مصر، بل وحتى عن وعي عام.

وكانت جميع هذه العناصر تمثّل أساس فشل حركات الانتفاضة العربية في المرحلة الأولى من السيادة العثمانية. ولم يكن بوسع الإجراءات الإرهابية التركية ـ العثمانية في الأقطار العربية إعاقة الجماهير العربية(انتفاضة العمال اليدويين عام 1798 كمثال شاهد على ذلك) من تكرار المحاولات دائماً من أجل تحرير بلادهم والخلاص من الاضطهاد الوطني والاجتماعي، وفي وأد وعيهم. وكانت الانتفاضات الأولى ضد الأتراك تمضي متوافقة مع بداية الغزو العثماني للأقطار العربية. وقد انتفضت القبائل الجبلية اللبنانية في مطلع عام 1517 بقيادة الشيخ هاتوش، وكانت هذه الأولى في سلسلة لا تنقطع حلقاتها من الانتفاضات ولا سيما في أقطار المشرق العربي التي كانت نقطة الضعف فيها هو تعدد الأطراف.

وبقيت هذه الانتفاضات في الغالب الأعم محدودة في تأثيرها وفاعليتها وفي قوة إشعاعها الجغرافي، إذ لم تطلق ردود الفعل في المناطق العربية الأخرى، وغالباً ما كان يتدخل العنصر الخارجي المتمثل في الصراع بين الإمبراطورية العثمانية والفرس، والحروب التركية ـ الفارسية المستمرة من أجل احتلال بلاد ما بين النهرين، الأمر الذي سبب الكثير من الضحايا بين السكان العرب.

وكثرت الاضطرابات التي اندلعت في المرحلة الأولى من السيادة التركية وتصاعد بعضها إلى انتفاضات، وبذلت الجهود الكبيرة من قبل الحكومة المركزية لكي تتمكن من إخمادها. وقد تمثلت حركة الانتفاضة الأولى التي عرضت الوجود العثماني في أقطار المشرق العربي إلى الخطر بالانتفاضة الشهيرة للدروز بقيادة فخرالدين 1585 ـ 1635. وكانت قبائل الدروز الأشداء منذ بداية عصر السيادة التركية في عام 1516 قد بدأت بتوسيع قاعدة نفوذها المحلي على حساب خصومها من القبائل، وقد خشي الموظفون الأتراك من تعرض السلطة العثمانية العليا إلى التقلص في هذه الأرجاء فحاولوا إيقاف نفوذ قبائل المانيديManidi.

وفي هذا الوقت بدأت فعاليات الحكومة ضد فخرالدين، وكان هذا القائد الدرزي دقيقاً في دفع التزاماته الضريبية للباب العالي فيما كان يعمل بكل هدوء على بناء جيش ذي قوة ضاربة، وبذلك بدأ بإقامة علاقات مع دول المدن الإيطالية، بل ومع الملم الإسباني فيليب الثاني، وكذلك مع الفاتيكان. وبذلك كان فخرالدين يأمل أن يوفر الدعم السياسي الخارجي لمساعيه في الاستقلال الذاتي. ولكن الهجمات العسكرية النشطة للحكومة التركية أحبطت خطط الاستقلال التي كانت تدعمها أغلبية كبيرة من المواطنين الدروز تدعمها وتؤيدها.

وفي إقامة دامت عدة سنوات في بلاط الدوق الأعظم توسكانيا، حاول فخرالدين جاهداً أن ينال مساعدة المدن الإيطالية وكذلك إسبانيا والفاتيكان، ولكن جهوده ذهبت عبثاً.

والإمبراطورية العثمانية التي كانت مستقرة في عموم أوضاعها، كانت مثل تلك الظواهر تضعف من سلطة السلاطين الأتراك ولكن ظاهرة التمرد التي كان فخرالدين يقودها كانت دون ريب من مصلحة الدول الأوربية وتستحق الدعم، ولكن ذلك كان سيضر بمواقع أطرافاً أخرى.

وهكذا لم يبق لفخر الدين ما يفعله سوى أن يقفل عائداً إلى لبنان ليحاول وحيداً الصراع الذي لا مهرب منه مع السلطة العسكرية العثمانية، وبعد بضعة معارك ناجحة في البداية(وكان السكان قد لبوا نداءه في النضال ضد المحتلين الأتراك بإعجاب) لم يعد بوسع جيش الفلاحين اللبناني الاستمرار بتحمل الضغط العسكري المتواصل من قوات الاحتلال العثمانية أو مقاومتها، والقيادة العسكرية التركية البربرية في تعاملها مع السكان المدنيين العرب في القرى، وكذلك أوهنت خيانة زعماء القبائل الإقطاعيين من قوى النضال العربية لجيش الانتفاضة، وأخيراً أُسر فخر الدين مع بقية قواته وشُنق.

وبعد هزيمة فخرالدين مضى أكثر من قرن دون أن يشهد المشرق العربي اندلاع انتفاضة تشابه في فاعليتها انتفاضة فخرالدين بما في ذلك، الانتفاضة التي اندلعت في الأعوام 1690-1701 في جنوب العراق بقيادة قبائل المنتفق مع أنها لم تكن بتلك السعة ولم تكن لها قوة الإشعاع كسابقتها.

وقبل بداية القرن الثامن عشر نضجت الأوضاع في شمال فلسطين تلك التي قادت إلى إطلاق واحدة من أهم الانتفاضات في ذلك الوقت ضد السيادة العثمانية، تلك التي أعلنها الشيخ عمر الذي يتسيد قومه على ضفاف نهر الأردن. وكان اشتد موقعه وزاد قوة بين زعماء القبائل المتنافسين منذ عام 1749، فقد أعلن استقلاله في المناطق التي تقع تحت سيطرته في شمال فلسطين ـ لبنان عام 1769، وتحالف مع المملوك المصري علي بيه. وتمكن حتى عام 1775 من تحرير الجزء الأعظم من سوريا والمحافظات اللبنانية الساحلية.

وتمكن الشيخ عمر من الصمود ومقاومة القوات التركية لعدة سنوات بدعم عسكري فعال من الأسطول الحربي الروسي العامل في البحر المتوسط بقيادة جراف أورلوف، ولكن الباب العالي تمكن بعد نهاية الحروب التركية ـ الروسية عام 1774، من تحريك قواته من البلقان وزجها ضد عمر وحلفاءه في المعارك.

ومن جانب آخر فقد اغتيل علي بيه في القاهرة على أيدي منافسيه، وبذلك ظلت نواة الانتفاضة محصورة في شمال فلسطين وتمكنت القوات التركية في النهاية مستفيدة من خيانة شيوخ القبائل من إخماد الانتفاضة عام 1776، ولم تمضِ على هزيمة عمر سوى أربع سنوات حتى اندلعت انتفاضة الفلاحين في لبنان وتبع ذلك عدة انتفاضات معادية للأتراك. وفي عام 1798 حدثت الانتفاضة الكبرى للعمال اليدويين وفقراء المدن في دمشق.

هوامش الفصل

---

(1) الإنكشارية: هي قوات النخبة في الجيش التركي في العصور الوسطى.

Bergk, J.A: Arabien und Syrien in historischer S. 122 Leipzig 1799(2)

Ebenda : S. 327(3)
(4) التيمار : هم مالكي الإقطاعيات من العسكريين في الإمبراطورية العثمانية.
(5)وفيها منح السلطان التركي للتجار الأوربيين الإمبراطورية العثمانية بقوانين خاصة.

إجمالي الفصل

ألحقت ثلاثة قرون من السيادة الأجنبية العثمانية الانحطاط في جميع مجالات الحياة الاجتماعية. وكانت الإدارة السياسية قد قسّمت وجزّئت المناطق العربية، ومارس العديد من حكام الولايات استقلالا إقطاعياً.

وأعاقت الصلات الدينية الوثيقة للعرب السنيين تجاه السلطان في استانبول الكثير من الفعاليات المعادية للأتراك، وساد بين الفئات العريضة للسكان فقر مدقع وأصبحت الثقافة والحضارة العربية المزدهرة على حافة الانهيار والتداعي، فمنذ القرن الثامن عشر ومع استمرارية انهيار السلطة في الإمبراطورية العثمانية ونتيجة لذلك تكونت بذرة تقرير المصير القومي، واستعدت لنهضة وبعث عربي Renaissance في القرن التاسع عشر.

الفصل الثالث

أزمة النظام في الإمبراطورية العثمانية وتأثيراتها على الأقطار العربية من نهاية القرن 18 حتى أواسط القرن 19

1. بعثة نابليون.
2. مصر بقيادة محمد علي.
3. الحركة الوهابية.
4. أقطار المشرق العربي.

إجمالي الفصل

إن الوتيرة العالية والمتنامية لحركة الانتفاضات في الولايات العربية التابعة للإمبراطورية العثمانية ضد السيادة الأجنبية التركية منذ أواسط القرن الثامن عشر ضمنت عناصر جديدة من حيث النوعية واكتسبت أهمية خاصة.

اندلعت الانتفاضات كما في السابق بشكل عفوي بقيادة الإقطاع المحلي. والإقطاعيون لا يسمحون بتشكل الأسس الجوهرية من أجل تحولات في الوعي الوطني، ولكنهم لا يستطيعون أن يحولون دون ظهورها. ولم تعد الانتفاضات العربية كحركة تقتصر فقط على الفلاحين بقيادة الإقطاع، ولكنها اتسعت بمقاييس كبيرة لتشمل المدن، والعلامة البارزة على ذلك تمثلت بانتفاضة العمال الحرفيين في دمشق عام 1798.

وبدأت التأثيرات المتصاعدة للثوار العرب (المساهمين بالانتفاضات ـ المترجم) في النصف الثاني للقرن الثامن عشر في السريان، وكوّنت سوية مع شعوب حركة التحرر الوطنية القومية في جنوب شرقي أوربا ضد الطغيان التركي جزءاً أساسياً كبيراً في العملية العامة المتعددة الصفحات السياسية الداخلية منها والخارجية لسقوط الإمبراطورية العثمانية التي كانت تضم شعوباً عديدة.

وكانت الإمبراطورية العثمانية التي مثّلت واحدة من أقوى الأنظمة العسكرية في العصور الوسطى تعاني منذ نهاية القرن السابع عشر من عملية انحطاط وتدهور مستمرة داخلية وخارجية كما أثّر الحصار التركي الذي لم يكتب له النجاح لفينا عام 1683 تأثيراً بالغاً على تطور العلاقات السياسية الخارجية للإمبراطورية العثمانية، كما أدى إلى خسارة كبيرة في الأرض لا سيما في أوربا وأضعف الموقف الدولي للباب العالي بين دول أوربا الشرقية. وأوضحت مفردات الحرب الروسية ـ التركية للعام 1786- 1774، للعالم بأسره عجز الإمبراطورية العثمانية العظمى.

وفي اتفاقية كوجك كاينارجه Qücük Qainarge الموقعة بتاريخ 21/ تموز ـ يوليو / 1774، خسر العثمانيون الحصون المهمة المطلة على البحر الأسود كيرج Kerc، يني كالا Eni Kala وكين بورون Kin burn إلى روسيا، وأزيحت السيادة التركية العليا في منطقة القرم، كما نال القيصر الروسي حق الحماية على السكان المسيحيين في مناطق مولداو وخالاشيا. و بهذا الصدد فقد كان القرار الذي اتخذته الحكومة التركية في التنازل عن الحق الذي كانت قد منحته لنفسها قاسياً، ونال الروس أيضاً حق المرور الحر في مضائق الدردنيل، وبذلك حطم الروس السيادة المطلقة للأتراك في البحر الأسود وأصابوا شريان الحياة للعثمانيين.

وكانت روسيا في نهاية القرن الثامن عشر تمثل العدو المباشر للإمبراطورية العثمانية، ولكنها لم تكن العدو الخطر الوحيد لها. إذ كان الاستقرار الداخلي للإمبراطورية بصفة خاصة قد تعرض للاهتزاز من خلال التركيز على المجالات الاقتصادية والثقافية / السياسية/ عبر اتفاقيات مع القوى الأوربية العظمى (بريطانيا وفرنسا) منذ بداية القرن التاسع عشر قد تعرض للاهتزاز.

وأعاقت التبعية الإقطاعية ـذات النظام الاجتماعي الضيق- النهوض، أو أن تأخذ عناصر الإنتاج الرأسمالي مداها الحقيقي ولكنها من جهة أخرى لم تكن في وضع يمكنها أن تحول دون تداعي وانهيار النواة في المجتمع التركي والأوضاع المعيشية والحياتية.

وقد أضعفت المساعي والمحاولات الانفصالية لحكام الولايات وكذلك للقادة العسكريين في الولايات النائية من الإمبراطورية من سلطة الحكومة المركزية بشكل ملموس، وخارج ما هو مقرر أو مخطط, وكانت واردات الولايات تأتي من الولاة نتيجة لجباية الضرائب لخزانة السلطان، كما تزايدت وتكررت الحالات التي رفض فيها الجيش استلام الأوامر، وأصبح الجيش التركي الذي كانت قوته ترعب أوربا في وضع مفكك وأصبحت قوات النخبة فيه(الإنكشارية) بحق مصدر شقاء وإرهاق للبلاد.

ولم تكن المحاولات الإصلاحية لرجال الدولة الأتراك تهدف إلى إحلال تدريجي لعناصر الإنتاج الرأسمالي، بل إنها كانت متجهة إلى تحقيق الاستقرار في نظام العلاقات الإقطاعية السائد وذلك من أجل استعادة القوة والقدرة للنظام الاجتماعي في القرن الخامس عشر والسادس عشر الذي كان عصر الرأسمالية. فتلك المحاولات إذن كانت موضوعياً تمثل جهوداً رجعية وقد حكم عليها منذ البدء بالفشل.

وقد أثّر عدم الاستقرار الداخلي والخارجي العام للإمبراطورية العثمانية أيضاً على العلاقات الاجتماعية / الاقتصادية للولايات العربية في القرن الثامن عشر والتاسع عشر. وبرزت الأزمة العميقة لنظام الإنتاج الإقطاعي من خلال النظام الإقطاعي نفسه وأدى في نفس الوقت زحف الرأسمال الأوربي إلى المزيد من سوء الأحوال في الوضع الحياتي سواء للتجار أو لعمال الأجرة في المدن وكذلك للفقراء والفلاحين الذين لا يمتلكون الأرض في القرى، وللفلاحين الذين فروا من الأرياف للبحث عن العمل عبثاً في المدن.

فالعملية هنا كانت من أجل التحرر الاقتصادي في المدينة من التبعية للإقطاع في الأرياف ولكنهم نفذوها بتردّد.
كما تعرضت الصناعة اليدوية العربية من خلال الضرائب وسائر الإجراءات الإرغامية الأخرى إلى الضعف المستمر في غضون ثلاثة قرون من السيادة العثمانية التي لم تكن في موقف بحيث يمكن إدخال عناصر الإنتاج الرأسمالي، وهكذا نهضت علاقات تبعية اجتماعية للصناعات اليدوية للإنتاج الزراعي، ولكن على نطاق ضيق وبسيط وأدى نهوض مانفكتورات (ورش يدوية ـ المترجم) صغيرة وهذه كانت على الأغلب مملوكة للإقطاعيين.

وقد استخدم الجزء الأكبر من هذه المداخيل المكتسبة في إقراض الفلاحين مقابل فوائد عالية، مما ضاعف من تبعيتهم لذا فهم كثيراً ما كانوا يفقدون الأرض بل وكانوا يعملون كعمال أجرة يومية في ممتلكات الإقطاعيين, أما العلاقات السلعية وهي علاقات العملة التي تطورت ببطء شديد في إطار نظام العلاقات الاجتماعية الإقطاعية، وذلك تحقق بتأثير وتفاعل مشترك مع تصدير أوربي للسلع وللمال إلى الشرق.

وقد أصاب الكساد السلع العربية التي كانت تصدّر إلى أوربا، مثل: الحرير، القطن، السجاد، والسلع الجلدية، وكذلك الأسلحة والنحاسيات من المنتجات العربية التي كانت تصدر في القرن الثامن عشر إلى أوربا، أصاب الكساد هذه السلع بسبب السياسات الاقتصادية للدولة العثمانية.
فإن الاستمرار والمضي في سياسة الجمارك الحرة للسلع الأوربية الواردة إلى الإمبراطورية العثمانية سهلت للتجار الأوربيين تحسين مواقعهم الاقتصادية في البلاد العربية بشكل دائمي، كما أنها أودت بالصناعات اليدوية العربية التي كانت غير قادرة في إطار العلاقات الإنتاجية الإقطاعية على تحقيق البداية الحاسمة وأطاحت بها إلى الحضيض.

ومع أن الأزمة داخل المجتمع الإقطاعي التركي ـ العثماني وتأثيراتها السلبية على الأوضاع المادية للجماهير العربية كانت صعبة، إلا أنها مثلت من الجهة الأخرى موضوعياً الأرضية من أجل تشكّل تدريجي للوعي الوطني والقومي للشعوب العربية.

وكانت قد مرت ثلاثمائة عام تقريباً منذ أن قام جنود السلطان سليم باحتلال الأقطار العربية، وسقوط الخلافة الإسلامية العربية, وكان الهجوم المغولي وسيادة المماليك منذ بداية القرن السادس عشر قد قضى على المقدمات الضرورية من أجل تكوين دول إقطاعية عربية ذات سيادة. وكان الجزء الأعظم من المواطنون العرب وخاصة فقراء المدن وجماهير سكان الأرياف يتطلعون إلى السلام وإلى تحسين مستوى معيشتهم.
وكانت الإمبراطورية العثمانية القوية تبدو وكأنها ستحقق لهم هذا الأمل، ولكنها وقد مرت ثلاثمائة سنة من السيادة التركية ولم تكن النتائج للشعوب العربية سوى التردي والتشاؤم.

وكانت استانبول(عاصمة الدولة) تعمق بسياستها من الجمود الاقتصادي كما تسببت أيضا في تدهور الاقتصاد العربي وانحدار الثقافة وفي جميع المجالات الأخرى للمجتمع ونتيجة لذلك، ظل وعي الدولة الوطنية شبه مطمور. لذلك لم يكن إزاحة الاحتلال والسيادة العثمانية من المهمات التاريخية لحركة الاستقلال العربية فحسب بل والنضال بثبات ضد زحف القوى الأوربية في الشرق الأدنى، وأن تتعامل مع ذلك بوصفه أحد المعوقات الخطيرة.

أولاً : حملة نابليون

شهدت الأزمة الداخلية والسياسة الخارجية بالإضافة للسلطة المتداعية للإمبراطورية العثمانية في مرحلة الانتقال من القرن الثامن عشر إلى القرن التاسع عشر، برهاناً دراماياً من خلال الحملة العسكرية التي قادها نابليون بونابرت إلى مصر في صيف عام 1798 . وكانت الأوساط الفرنسية الحاكمة تأمل باستيلائها على مصر أن تتمكن من التهديد وبشكل جدي للمصالح البريطانية في آسيا وأفريقيا. وفي آب/ 1797 كان بونابارت قد أعلن: " أن الوقت ليس ببعيد أن نبدأ بالهجوم، حيث ينبغي أن تُحتل مصر من أجل أن نوجّه ضربة حقيقية لبريطانيا ". (1)

وكانت الظروف تبدو من أجل القيام بغزو مصر مناسبة تماماً، فالحكومة المركزية في استانبول لا تمارس حكماً أكثر مما هو سيادة شكلية، وليس ثمة عائق جدي بوجه الاحتمالات المتمثلة بالغزو الفرنسي لمصر، وكانت البلاد واقعياً تحت سيطرة بكوات المماليك الذين كانوا مكروهين من غالبية الشعب، وأن التقاليد الفرنسية التي يناهز عمرها المئات من السنوات في الاقتصاد والثقافة السياسية في حوض البحر المتوسط (قدر لها) ستكون عاملاً إضافياً في خطط المغامرة العسكرية صوب شمال أفريقيا.

وبجيش يبلغ تعداده ثلاثين ألف رجل أبحر الأسطول الفرنسي على متن 350 سفينة في 19/ أيار ـ مايو/1798 من ميناء طولون ونزل يوم 2/ تموز ـ يوليو/ 1798 (استغرقت الرحلة 44 يوماً) بالقرب من الإسكندرية, وفي المعركة التي جرت بتاريخ 26/ تموز ـ يوليو بالقرب من الأهرام هزمت ألحق الفرنسيون الهزيمة بقوات المماليك (وحيث كانت القوة العسكرية الفرنسية الغازية تتفوق بشكل ساحق من ناحية المعدات على قوات المماليك) وبذلك أصبح الطريق إلى القاهرة مفتوحاً، ووجدت مصر نفسها في قبضة بونابرت.

ولا يمكن اعتبار أن الاحتلال الفرنسي لمصر موجّه ضد بريطانيا كمنافسة لها في ظروف معقدة، كان مفاجئاً للحكومة التركية, فبعد الهزيمة في الحروب الروسية ـ التركية في مجرى القرن الثامن عشر والتي كانت قد أضعفت الجيش التركي بدرجة كبيرة، وبالتالي رأى الباب العالي عدم توفر الإمكانيات لاستعادة السيادة العثمانية بالوسائل العسكرية. وبعد تردد كبير قرر السلطان أن يوافق على مطالب وإلحاح السفير البريطاني في استانبول في أن يعلن الحرب على فرنسا في أيلول / 1798، ولكن بدون أن يرسل الجيش التركي باتجاه القاهرة.

وكان موقف الجماهير المصرية حيال الاحتلال الفرنسي في البداية رزيناً ومتحفظاً، وكان إسقاط المماليك قد ترك تأثيراً جوهرياً إذ وجدت الجماهير في الحكام الجدد مجرد تغيير في الاضطهاد، لا ينطوي على أي تغير لأوضاعهم الرديئة. وشاهد الجنود الفرنسيون مواطنين يعتصمون بالترقب والصبر والصمت, وكانت وصفة نابليون من أجل تأمين وتثبيت سيادته وحكمه في مصر قد بدت سهلة وواضحة، فنظام الإدارة في الحكم الذي انتزعوه من أيدي المماليك استلمه الضباط الفرنسيون الذين كانوا في صلات وعلاقات مع الإقطاعيين العرب وكبار التجار ومالكي الورش ومارسوا السيطرة على البلاد، وكانت كل بارقة أمل في انتفاضة تقمع بقسوة بالغة.

وقد أظهر بونابرت بشكل يمكن ملاحظته بوضوح أعظم الاحترام للديانة الإسلامية، وكان يأمل من خلال ذلك إحداث التأثير على المصريين المسلمين، كما سعى باجتهاد إلى تجنب المجابهة العسكرية المفتوحة مع الإمبراطورية العثمانية، التي أعاد فيها التأكيد على إزالة سيادة المماليك فقط، ولكنه لم يبد اهتماما كبيراً بالإزاحة النهائية والكلية للسيادة التركية على مصر، وكان نابليون يهدف تحت كافة الظروف أن يحبط أي تحالف بريطاني ـ تركي محتمل ضد جيشه في مصر.

ومن المؤكد أن موقف قوات الحملة الفرنسية قد ساء (بصرف النظر عن موقفها العسكري غير الحرج) في مجرى النصف الثاني لعام 1798 من خلال حادثتين قادت الأولى إلى الثانية بصورة مباشرة أو غير مباشرة: ففي 1/ 8/ 1798، وصل الأسطول البريطاني إلى أبي قير بالقرب من الإسكندرية ودارت معركة بحرية بين الأسطول الفرنسي والأسطول البريطاني، انتهت بهزيمة ساحقة للفرنسيين وتبعاً لذلك فإن جيش نابليون قد حرم وانقطع بشكل شبه تام من أي دعم لاحق من قواعده في فرنسا.

وبذلك كان على قوات الحملة الفرنسية الاعتماد على نفسها وتحمل المعارضة المتزايدة للاحتلال من الشعب المصري، كما أن عدم الارتياح تصاعد وبلغ ذروته في انتفاضة سكان القاهرة للفترة من 21/ إلى 23 / 10/ 1798، ودافع الثوار عن أنفسهم طيلة ثلاثة أيام في مختلف أحياء القاهرة، ولكن الانتفاضة سُحقت بدون رحمة وقُتل المئات من العرب بعد نهاية الانتفاضة التي وجدت صداها في العديد من القرى في أطراف العاصمة المصرية, وبإجراءات بربرية(كان في بعض الأحيان يلقى كافة الرجال المنتمين إلى قبيلة شاركت في الثورة، يلقون مصيرهم في الموت، والطرد للنساء والرجال)، حاول فيها المحتلون الفرنسيون الدفاع عن نفوذهم وسيادتهم في مصر, ولكن بعد وقت قصير من إخماد انتفاضة القاهرة، بلغت نابليون الأنباء عن هجوم عسكري وشيك يعتزم الجيش التركي شنه على مصر.

ومن أجل إحباط خطر التطويق والالتفاف من قبل القوات البرية التركية والأسطول البريطاني، قرر نابليون أن يتقدم ويحتل سوريا, وفي شباط/ 1799 بدأت الحملة التي كانت منذ بدايتها تشير إلى صعوبات فوق العادة.
فبعد أن تمكنت القوات الفرنسية من احتلال بلدة العريش، غزة، يافا، ظلت لمد شهرين تحاصر عكا، البلدة المهمة والحصن / العسكري لكن دون نجاح، ثم أُرغم نابليون على الانسحاب مع بضعة ألاف من جيشه الممزق إلى مصر.

وكان الفرنسيون يأملون من المواطنين من سكان فلسطين وسوريا على الأقل دعم فعالياته العسكرية، وقد ثبت أن تلك الآمال لم يكن من موجب لها إذ أن سمعة المحتلين الفرنسيين الإرهابية في مصر كانت قد وصلت أيضاً إلى أقطار المشرق العربي. وهكذا كان على الجيش الفرنسي خلال حملته السورية أن يدافع عن نفسه ضد الهجمات المتكررة والدائمية التي كانت القبائل العربية تشنها عليه مما خلق الظروف التي أدت إلى إرهاق الحملة الفرنسية.

وبعد أن عاد نابليون إلى القاهرة من حملته السورية بلغته الأنباء بأن النمسا وروسيا وبريطانيا ومملكة نابولي قد أعلنت الحرب على فرنسا. وبناء على ذلك فإنه عهد بقيادة جيوشه في مصر إلى الجنرال كليبر وغادر مصر في 23/ 8/ 1799 عائداً إلى أوربا.

استمر بقاء القوات الفرنسية لمدة سنتين أخرى كانت تواجه خلالها الضغط العسكري لبريطانيا والباب العالي، وكذلك الانتفاضات المستمرة للشعب المصري وأخيراً استسلمت القوات الفرنسية في مصر بتاريخ 1801/9/2 للقوات المسلحة البريطانية ـ التركية وبذلك انتهت المغامرة العسكرية الفرنسية في مصر, وعندما غادرت القوات البريطانية مصر في شهر آذار / 1803، دخلت البلاد مرة أخرى تحت السيادة التركية العليا.

وعلى الرغم من فشل الحملة الفرنسية على مصر كانت لها أهميتها البالغة في التطور السياسي للشرق الأوسط، فقد أوضح الاحتلال الفرنسي المؤقت لمصر بجلاء أزمة السيادة العثمانية في الأقطار العربية، إذ استمرت الحكومة التركية طيلة أشهر تراقب الفعاليات الفرنسية في مصر دون أن تبدي أي فعل، وأخيراً أدت المقاومة المتزايدة التي ساهم فيها كافة فئات السكان العرب، وكذلك الإجراءات السياسية والعسكرية البريطانية القوية ضد الوجود الفرنسي في مصر إلى استعادة السيادة العثمانية ولو شكلياً إلى مصر، ولكن أيضاً إلى تصاعد النفوذ الكبير لبريطانيا في الشرق الأوسط التي أسرعت بمغادرة بلاد النيل، مع تواصل نفوذها عبر حكومة ذات توجهات بريطانية مارست من خلالها تعميق نفوذها في هذا البلد العربي.

ورغم فشل حملة نابليون إلا أن الأوساط الفرنسية الحاكمة واصلت تهديد المصالح البريطانية في مناطق آسيا وأفريقيا بشكل جدي، فقد كانت الدبلوماسية البريطانية الشرقية في الفترة الانتقالية من القرن الثامن عشر إلى القرن التاسع عشر تصنع الأسس الضرورية لمكانة مرموقة متميزة لبريطانيا في مصر.

وقد خلق الاحتلال المؤقت لمصر وسوريا من قبل القوات الفرنسية مشكلة رئيسية جديدة إذ بدأت حركة الاستقلال العربية في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين في خوض الصراعات والكفاح، وكان الهدف واضحاً: ضرورة النضال ضد السياسة الاستعمارية للقوى الأوربية العظمى وأيضاً من أجل إزالة السيادة الإقطاعية التركية الحاكمة.

ومن المؤكد أن تخلف هيكلية البناء الاجتماعي/ الاقتصادي على طريق تهاوي علاقات الإنتاج الإقطاعية لا تضم سوى بذرة لارتقاء مبكر في عناصر الإنتاج الرأسمالي, وكانت السيادة التركية الإرهابية والتغلغل الاقتصادي والثقافي والسياسي/العسكري للقوى الأوربية في الأقطار العربية وكذلك تعدّد وتشتّت المنظمات العربية لحركات الانتفاضة السبب في عدم نجاح كفاحها من أجل الاستقلال.

Tarle, E : Napoleon . Berlin 1966 . S.73 (1)

ثانياً : مصر بقيادة محمد علي

بعد الهجوم على الإسكندرية في 2/ تموز/1798 قامت قوات نابليون بونابرت بمواصلة تقدمها إلى القاهرة عبر الأرياف التي كانت بحالة مزرية من الانهيار. وعبثاً بحث العلماء الذين رافقوا الحملة في جهودهم عن منشأة الريّ المشهورة، وحقول الحبوب المزدهرة التي جعلت من مصر مخزن غلال حبوب العالم القديم وكانت الأهرام فقط ما تزال تمنح السمعة والشهرة للمستوى العالي للحضارة التي كانت هنا على النيل في هذه البلاد قبل الآف السنين، والتي بها تحدى الفلاحون إرادة المحتلين واضطهادهم للشعب المصري.

وبعد استسلام ما تبقى من جيش الاحتلال الفرنسي عام 1801 وانسحاب القوات البريطانية منها على أساس اتفاقيات أمينس Amiens عام 1803 بين فرنسا وبريطانيا اندلع في مصر صراع مفتوح بين المنظمات التنفيذية للحكم التركي وبقايا البكوات والمماليك الضعفاء من أجل السلطة.
وكان الشعب المصري(المتأثر بأفكار الثورة الفرنسية العظمى كظاهرة إيجابية مرافقة للحملة النابليونية قد تركت وراءها تأثيراتها على مصر) قد عقد العزم على أن لا يتحمل الوحشية الهمجية للمماليك الأجانب ولا قسوة الإدارة التركية. وفي شهر آذار/ 1804 دخل المواطنون المصريون في الكثير من المدن والقرى في إضراب عن دفع الضرائب واحتلوا جزءاً كبيراً من القاهرة وقاموا بطرد بكوات المماليك المكروهين من العاصمة، كما قام أحد علماء جامعة الأزهر والناطق باسمهم عمر مكرك بمطالبة الوالي التركي خورشيد باشا بنزع سلاح الجنود الأتراك في القاهرة وأخذ رأيهم في فرض ضرائب جديدة في نظام ضريبي غير مرهق. وعندما وقف ممثل الباب العالي ضد هذه الطلبات العادلة قام قادة الحركة الشعبية بخلعه ووضعوا محله محمد على باشا الذي كان قائداً لإحدى الوحدات الألبانية والذي كان قد جاء إلى مصر مع الجيش التركي المحتل لمصر. وفي 31/أيار- مايو/1805 انتخب كحاكم جديد لمصر.

وللمرة الأولى في تاريخ مصر استطاع الشعب ومن خلال عمل من أعمال السيادة أن يقرر وبنجاح أمراً سياسياً يخص الصراع على السلطة ومقاومة استانبول. إذ شاهد الحاكم المخلوع خلال انتفاضة شعبية هائلة دامت لمدة شهرين أكثر من أربعين ألف مواطن تحت السلاح، كانت الحكومة المركزية التركية عاجزة حيال ذلك من أن تفعل شيئاً لفرض إرادتها في القاهرة. وفوق ذلك كانت انتفاضة الشعب العربي التي أرغمتهم على القبول بها وإن فعلوا ذلك مرغمين، أما بالنسبة لمصر فقد بدأ مقطع جديد في تطورها التاريخي.

وأراد محمد علي أن يقوي موقعه في السلطة التي كسبها فقرر جازماً أن ينهي مواقع السلطة لبكوات المماليك الاقتصادية من خلال إجراءات إصلاحية وأن ينهي تبعيته للسلطان التركي. وسار محمد علي على هذا النهج، ولهذه الأسباب لم يهتم للأعداد الكبيرة من الباشوات الفاسدين الذين كانوا حكاماً يمثلون السلاطين في مصر كعناصر نهب للباب العالي لذلك فإنه وبرغم كل الملاحظات فقد اعتبره المؤرخون المصريون المعاصرون مؤسس مصر الحديثة.

وقبل أن يبدأ محمد علي بأعماله الإصلاحية(أحكم مواقعه السياسية والاقتصادية وأسس عائلته الحاكمة في مصر) كان عليه أن يصارع اثنين من أخطر أعدائه: بريطانيا العظمى، والفئة العسكرية المملوكة في بلاده.

ولم تكن المصالح السياسية الاستعمارية للبورجوازية الإنكليزية الكبيرة في مصر بعد انسحاب قواتها منها عام 1803 قد تضاءلت فبعد أربع سنوات نزلت قوات بريطانية جديدة في الإسكندرية من أجل إخضاع بلاد النيل تحت سيادة الرأسمالية وسلطتها العظمى بصفة نهائية, ولكن المخططات الاستعمارية البريطانية واجهت الفشل بل وعلى الرغم من مخاطر الغزو الفرنسي للجزر البريطانية الذي لم يكن يسمح بتقوية قوات الاحتلال في مصر وكذلك نجاح الفعاليات العسكرية الأولى لمحمد علي الذي انتصر في عدة معارك عسكرية أرغم فيها الإنكليز على الانسحاب عائدين بسفنهم عام 1807.
واستطاع محمد علي مرة أخرى أن ينال دعم الجماهير الشعبية المصرية التي ساهمت وبوحدات مسلحة في النضال التحرري حيث أقاموا المتاريس في القاهرة للدفاع عن المدينة الخالية من القوات وبعد هذه الهزيمة كان موقع بريطانيا العظمى في مصر في العقود المقبلة قد لحق به الضعف.

أما محمد علي فإنه بعد أن أزاح المخاطر الخارجية ركز جهوده على مكافحة الفئة العسكرية التي تتألف من حوالي أربعين ألف من الأتراك الشراكسة، وهم يؤلفون الفئة العسكرية المملوكة التي كانت ترتكز بدرجة رئيسية في القاهرة أما صلاتهم بالمحافظات فكانت في إطار تحصيل الضرائب، وتكمن سيادتهم السياسية في احتكارهم لوسائل السلطة ويستمدون من الباب العالي التواصل مع الولايات العثمانية الأوربية.

وبين عام 1808 و1810 وعندما استولى محمد علي على أراضي المماليك قام بكواتهم بثورة ضد هذه الإجراءات بدعم واضح من الباب العالي والإنكليز ولكن محمد علي سيطر على الموقف ووضع قادتهم في قلعة القاهرة ثم قضى عليهم بصورة من صور الطغيان الشرقي القديم، وكانت تركيا تزيد من لهيب التناقض والصراع بين بكوات المماليك وبين الحكام في مصر فمنذ الاحتلال العثماني والصراع والغموض لم يتوقف في مصر ولكن إزاحة هذه الفئة العسكرية المحاربة ونزع امتيازاتها السياسية والاقتصادية جعل الطريق مفتوحاً إلى الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وكانت الاهتمامات والمصالح الرئيسية للحكام الجدد في مصر مركّزة في بناء جيش وأسطول قوي، لذا عندما أنزل نابليون جيشه كانت الوحدات العسكرية للمماليك هي القوات المسلحة الوحيدة في مصر لهذا السبب لم يكن أي حاكم تركي يجازف بانتهاج سياسة مستقلة.
وعندما حاول محمد علي عام 1815 أن يعيد التنظيم على النمط الفرنسي وجد أن عناصر الجيش من الألبان الأرناؤوطيين المرتزقة قد أصبحوا مصدر التهديد الحقيقي في طريقه إلى السيادة الذاتية فلم يتمكن من القضاء على عصيانهم إلا بجهد كبير، وقام بإبعادهم من العاصمة

إلى الولايات البعيدة واستخدمهم في حملات مغامرة خارج مصر, وفي الوقت نفسه أظهر النية إلى اقتناء العبيد وجلبهم من السودان فأنشأ بذلك جيشاً من الجنود السود ولم تكن تلك تجربة ناجحة، وهكذا لم تبق وسيلة أخرى سوى بناء جيش من الفلاحين المصريين الذين ساقهم من قراهم تحت السياط المصنوعة من جلود فرس النهر إلى المعسكرات.

وكان محمد علي قد تمكن عام 1839 من تأسيس جيش بقوة 235 ألف جندي وقامت الورش المصرية بإنتاج الأسلحة الخفيفة وكذلك الجزء الأعظم من السفن الحربية ال68 التي أنتجت في أحواض بناء السفن المصرية وأنزلت إلى البحر كما وضع محمد علي أكثر من 50 بالمئة من ميزانية الدولة من أجل السيادة الذاتية وسياسة التوسع باتجاه الخارج، ووضع الأسس الضرورية للسلطة في جيش أشرف على تأسيسه ضباط فرنسيون لتدريب أبناء الفلاحين المصريين وفي بناء سلطة الحكم ووسائل التوسع.

وكان العمل الإصلاحي الاقتصادي متواضعاً فيما كانت المسألة المركزية في الإصلاحات والتحولات في قطاع الزراعة. وهكذا بدأ محمد علي بنزع ملكية بكوات المماليك لأراضيهم وكان ذلك الشرط الأساسي في إصلاحاته ووضع اليد على ضرائب أراضي الأوقاف الإسلامية وكذلك أراضي المؤسسات الفردية(الوصية) التي كانت تستخدم من قبل الإقطاع المحلي أو كانت قد حولت لهم. وبهذه الإجراءات التي كانت ضد الفئات العليا من ملاكي الأراضي المصريين والتي قصد منها محمد علي بنفس الوقت توجيه ضربة قوية إلى تلك القوى التي استغلت استلامه للسلطة وحاولت استغلال نفوذها وتشكيل خطر حقيقي على مساعيه في تحقيق سيادة قوية مطلقة لنفسه. وعندما حاولت القوى التي تمتلك الثقة والوعي من الفئات العليا المصرية بقيادة عمر مكرم أن ترفض هذه الإجراءات المتسلطة للباشا(محمد علي)، قام بطردهم ونفيهم ومصادرة أراضيهم كما جرى مع أراضي الأوقاف. وفي عام 1816 تم تسجيل كافة القطع والأراضي في مصر أعلن أن امتلاك الأرض هو احتكار للدولة.

وأصبحت أسرة محمد علي بسرعة من أكبر ملاكي في البلاد وقد أصبحت أراضي التاج(الجفتلك) وتشتمل على أكثر من مئتي ألف فدان(1 فدان = 0.42 هكتار)، و 3500 قرية في أنحاء مصر غير خاضعة للضريبة، مملوكة للعائلة الحاكمة(أسرة محمد علي)، فيما احتفظ المقربون وكبار الموظفين والضباط من الأصول غير المصرية بإقطاعيات (العبادية) التي هي الأخرى معفاة من الضرائب والتي كانت في الثلاثينات من القرن التاسع عشر تمثل مساحة تزيد على 200 ألف فدان, وكذلك احتفظ بها ممثلي الفئات المحلية يضاف إليهم منتسبوا الفئات الحاكمة من المماليك السابقين الذين كانوا في الماضي يحوزون على أراضي المؤسسات (الوصايا) للاستخدام مدى الحياة, وسرعان ما كان على الحكومة المركزية أن تتساهل إزاء الضغط المتنامي للفئات العليا الجديدة الناشئة، بحيث أنها حولت عام 1837 امتلاك الأراضي العبادية إلى حقوق الامتلاك الواقعية.

وفوق ذلك كان الاستغلال الإقطاعي يتزايد بالاستيلاء على أراضي كبيرة قرى كاملة مجاناً.
وفي عهد محمد علي كانت هذه الأرض (العهدة) تساوي 1،200,000 فدان منها 300 ألف فدان كانت ملكية البلاط الحاكم , وفي سياسة بعيدة النظر لتأمين نظام حكمه وسيادته انتهج محمد علي سياسة مرنة حيال شيوخ البدو من أجل كسب إمكاناتهم العسكرية ووضعها تحت تصرفه وتصرف الحكومة المركزية، فمنَحهم الأراضي كما حرّر القبائل من دفع الضرائب وأعفاهم من الخدمة العسكرية في الجيش النظامي.
وتصاعدت عام 1844 أراضي الجفتلك والعبادية والوصية والعهدة إلى 1,576,559 فدان، أي ما يمثل 47% من الأراضي الصالحة للزراعة.

ومن خلال تقسيم الأرض إلى مجاميع كهذه خلق محمد علي طبقة إقطاعية متعلقة به وتابعة له من شرائح مختلفة من الشعوب التابعة للدولة العثمانية(أتراك ـ ألبان ـ شركس) من العاملين في دولته والمستفيدين من نظامه. كان الفلاحون مادة الاستغلال الأساسية، كما كان هؤلاء يتربعون على المواقع الرئيسية في نظام الإدارة والجيش.

وكان الفلاحون في أسفل هرم النظام الإقطاعي الجديد وقد وُزّعت عليهم قطع أراضي صغيرة من 3 ـ 5 فدان، وبذلك يكون مجموع ما وُزّع عليهم 2,013,914 فدان، لكن بدون أن تُحّول إليهم حقوق ملكية الأرض بل وإنهم من خلال إلغاء محكمة الإقطاع واحتكار كامل الاقتصاد الزراعي في المساحات الصالحة للزراعة تحررت تلك التي كانت تحت استغلال الإقطاع المحلي.

وإلى جانب وحدات الأرض الحكومية المسماة ميري، كان على الفلاحين دفع ضرائب أخرى مثل ضريبة الرأس(الفرد) ودفع أجرة عن استخدام الطرق والجسور وكذلك عن الري وهي معرضة للارتفاع المستمر, وكانت مسؤولية جمعيات القرى بخصوص دفع منتظم للضرائب لأولئك الفلاحين مسؤولية جماعية, وكذلك في عرض سلع الفلاحين للبيع في مراكز الدولة ليستلم قيمة واطئة من السلطة المركزية التي غالباً ما تستبدل ويمنح مقابلها بضائع من إنتاج الورش الجديدة.

وكما في السابق كان الفلاحون مشدودون إلى الأرض التي كانت ملك للدولة وكانت مغادرة الأرض تستوجب أشد العقوبات ومن وقت لآخر كانت تحدث مداهمات للفلاحين الهاربين بمساعدة الجيش من أجل إعادتهم إلى قراهم، كما كانت هناك أعمال سخرة قاسية مجانية في أعمال الري والسقي في أراضي الطبقة الإقطاعية الجديدة، وكذلك في سوق المجندين الإلزاميين للعمل في الورش اليدوية. أما الخدمة في الجيش فقد كان الأمر أسوء من ذلك لفلاحي القرى الفقراء، وكان الفلاحون العاملون في أراضي البلاط يُعاملون بصورة خاصة بطريقة قاسية من قبل الموظفين المشرفين على إدارة الجفتلك وهم على الأغلب من ضباط الجيش خارج الخدمة، الذين يمتلكون صلاحيات غير محدودة حول حياة أو موت الفلاح.
وكان لشيوخ القرى(شيخ البلد) واجب مهم ضمن النظام الإقطاعي وهم يمثلون جزءاً من نفوذ السادة الإقطاعيين، وبتمتعهم بالكثير من الإمتيازات فقد استخدموا قوة الحكومة المركزية بصورة مباشرة وعلى هذا النحو اندمجت إدارة الجمعية مع جهاز الدولة المركزي ثم تمت إزاحة آخر ما تبقى من نظام إدارة الجماعة القديم.

وسرعان ما أدى الاستغلال الذي بدأ يشتد لجماهير الشعب المصري إلى صحوة وبدلاً من التعاطف مع الحكام الجدد، حلّت أجواء الاحتجاج التي أدت إلى انتفاضة محلية هي انتفاضة الفلاحين الكبرى عام 1824 في مصر العليا والتي أخمدت بمساهمة من ضباط أتراك وفرنسيين حيث قادوا وحدات قوية من الجيش لضرب الانتفاضة، وكانت الطريقة القاسية التي قمعت بها انتفاضات الفلاحين جزءاً لا يتجزأ من سياسة محمد علي التي تشير إلى ظهور طبقة إقطاعية للدولة المركزية.

وقد أحرزت مصر وضمن مصالح ميزانية الدولة على أساس وقاعدة (المركزية الشديدة)، كما أحرز الاحتكار في السياسة الاقتصادية لمحمد علي تقدماً اقتصادياً في مجالات عديدة, فقد تم تحسين نظام الري حيث بدأت عدة سدود تنظم الاستفادة من مياه النيل، كما تصاعدت الاستفادة من الأراضي الصالحة للزراعة من 2مليون فدان عام 1820 إلى 3,9 مليون فدان عام 1840.

وقد أمر محمد علي بزراعة القنب والأكاسيا، وأشجار الزيت من أجل الحصول على الصابون وأشجار التوت من أجل إنتاج الحرير كما أدت زراعة القطن إلى رفع مداخيل الدولة وميزانيتها والحصول على قاعدة المواد الخام لتطور الصناعة المصرية وكذلك تأمينها للصناعة الرأسمالية الأوربية، لذلك تصاعدت غلال القطن من 944 قنطار(يساوي القنطار 44,93 كيلو) في عام 1827 إلى 257,492 قنطار عام 1847 وحققت أرباحاً عام 1836 بلغ مقداره 583,795 جنيه مصري وسرعان ما بدأت مصر التي اهتمت بدرجة كبيرة بزراعة القطن بدأت باستيراد الحبوب.

ومن خلال الاتجاهات الزراعية الجديدة في تكثيف التصدير كان يشتد استغلال الفلاحين، كما اشتدت مركزية الضرائب والمال واحتكار عموم التجارة الخارجية. وتمكن محمد علي من خلق وسائل التراكم الضرورية من أجل خلق أول مصنع للسلاح في مصر وكذلك أحواض بناء السفن والغزل والنسيج وورش للزيت والجلود وكذلك ورش لحلج القطن(استخلاص البذرة).
ويعد تطوير بدايات الصناعات المحلية من الإنجازات الكبيرة للإصلاح الاقتصادي لتلك الأعوام حتى في عملية التصنيع التي كان ينبغي أن تسبقها السيطرة المطلقة للإقطاع على الدولة وكان الفلاحون والعمال يقتادون إلى الورش للعمل بالقوة كما كانت معظم الورش تعمل لصالح حاجات الجيش ولكن وبعد فشل الفعاليات التي قام بها محمد علي في السياسة الخارجية، جرى تخفيض الجيش من 250 ألف إلى 18 ألف شخص نتيجة للضغوط المسلطة من قبل الدول الكبرى على مصر المتنافسة على الإنتاج الواسع للصناعة الرأسمالية في أوربا منذ عام 1838 وانهارت بذلك معظم الورش التي كانت قد أقامتها الحكومة المركزية إذ لم تكن هناك طبقة رأسمالية في وضع يمكنها أن تواصل قيادة الصناعات الناشئة.

وبصفة إجمالية فقد نجم عن إصلاحات محمد علي نشوء عناصر رأسمالية ولكنها لم تبدأ كأساس من النظام الاجتماعي الإقطاعي بل كانت تهتم بدلاً من ذلك بجعل الإقطاع في خدمة التطور الرأسمالي واحتياجاته، وأن تجعلها أكثر ملائمة لذلك وأن تحول الاقتصاد الطبيعي المتمزق من قبل الإقطاع والمبتذل للمماليك إلى اقتصاد نقدي مركزي تحت سيطرة الحكومة بصفة مطلقة يراعي أولوية مصالح الحكام الجدد ومصالح الطبقة الإقطاعية الحاكمة ولاستفادتها, ولكن محمد علي كان ذكياً بما فيه الكفاية لكي يرى بأن الإقطاعيين لا يهدفون إلا إلى نظام متشدّد قاسٍ يؤمّن لهم المزيد من الأرباح.

وعلى الرغم من أن التعليم كان قد تأسس للفئات العليا من السكان، نهضت في مصر الآن لأول مرة جهات تُعنى بالشؤون الدراسية فتأسست المدارس الابتدائية والمدارس الإعدادية ومدرسة المهندسين وللطب أيضا. ولأوّل مرة أصبح هناك إلى جانب جامعة الأزهر الإسلامية نظاماً مدرسياً حكومياً. وفي أعوام الثلاثينات كان هناك أكثر من 9 آلاف طالب(الكثير منهم جُلبوا كمجندين) في مختلف المدارس وعدا عن ذلك، فقد جلب محمد علي الاختصاصيين الأجانب إلى البلاد وكان بينهم 55 من أتباع سان سيمون Simon Saint وبين أعوام 1813-1847 تم إيفاد أكثر من 300 طالب للدراسة إلى باريس ولندن.

وكان رفاعة الطهطاوي 1801-1873 من أوائل الطلبة المصريين الموفدين والذي تأثر بمشاهداته الباريسية تأثراً عميقاً، وكذلك بتجارب ثورة تموز 1830 التي خلّفت انطباعا عميقاً لديه. وعمل بعد عودته كمترجم للعلوم الفرنسية للمدارس التكنيكية وكناشر ومحرّر في أول صحيفة مصرية تصدر باللغة العربية(الوقائع المصرية) وبذلك أصبح أول داعية اجتماعي تقدمي جسور، وقد استند إلى أفكار الثورة الفرنسية لا سيما المفاهيم الفرنسية فطالب بمجلس

للنواب (البرلمان)، وكذلك تحديد ممارسة السلطة المطلقة، التعليم الشعبي، مساواة المرأة، وبخلق صناعة مصرية حديثة.
وأصبح الطهطاوي الممثل الأول في بذرة البرجوازية المصرية المتطورة وأحد عناصر الإنتلجنسيا الوطنية، وعندما انتقد الأوضاع الاجتماعية المصرية أصبحت أفكاره تلك بمثابة نقطة الانطلاق للتجديد الثقافي وإعلان لقابلية الوعي الوطني المصري.

ودفع محمد علي البرنامج الإصلاحي الذي كان يتحقق بسرعة لأن يواصل النضال من أجل توسيع سلطاته وتأكيد استقلال مصر. ففي الفترة من 1811 حتى عام 1818 احتلت قواته أجزاء كبيرة من شبه الجزيرة العربية ووصلت إلى مكة ومرتفعات نجد, وفي عام 1819 وحتى عام 1822 شرقي السودان. وفي عام 1832 اتجه الجيش المصري بقيادة إبراهيم(أحد أبناء محمد علي) شمالاً، وبعد أن احتل سوريا وفلسطين، وبعد معركة حاسمة بالقرب من قونية أصبح الجيش المصري يهدد استانبول نفسها, ولم ينقذها سوى دعم من قوات بريطانية ونمساوية، بل وإخراج القوات المصرية من سوريا, وأملت القوى الأوربية(عدا فرنسا التي وقفت جانباً) بقيادة بريطانيا العظمى على محمد في اجتماع لندن عام 1841 شروطها:

- إرغام محمد علي على التنازل عن مناطق واسعة خارج مصر والسودان.
- إجراء خفض القوات المسلحة إلى 18 ألف رجل.
- إخضاع مصر للسلطة العليا للسلطان العثماني من جديد ولكنهم تركوا له حكم مصر والسودان.

وكانت القوى العظمى لاسيما بريطانيا تراقب مصر باعتبارها منطقة مهمة لها وأن لا تكون مصر قوية فذلك ما يتناقض بشكل حاد مع خططها السياسية الاستعمارية.
وكانت الرجعية الأوربية بما في ذلك البروسيين متفقين على إفشال خطط محمد علي في مقاصده السياسية الهادفة إلى استقلال مصر في ظروف القرن التاسع عشر المعقدة التي كانت يمكن أن تؤدي إلى وحدة الشعوب العربية.

ولم يكن محمد علي مصرياً وظل كذلك حتى نهاية حكمه عام 1849 ويشير ذلك بصرف النظر عن أصله وانحداره العرقي، تأسيسه طبقة إقطاعية غريبة عن الشعب تغلب عليها العنصر التركي/الشركسي / الألباني, وحيث لا يمكن الحديث عن وطنية ومصرية محمد علي باعتبار أنه كان ينتهج سياسة سلطة عائلة حاكمة لها أهدافها وسياستها الاقتصادية، إلا أنه في الحقيقة قد شدد موضوعياً من وعي الشعب المصري خلال فترة حكمه وحقق نجاحات اقتصادية، وانتصارات عسكرية بجيشه المؤلف من الفلاحين .
وفي هذه السنوات القليلة برز أول قائد كبير للحركة الوطنية المصرية وهو أحمد عرابي.

ثالثاً : الحركة الوهابية

لم تكن العلاقات الاجتماعية والاقتصادية السائدة في أواسط القرن الثامن عشر في شبه الجزيرة العربية تنطوي على تغيرات جوهرية عما كانت عليه في عهد الرسول محمد(ص)، ومع أن موقعهم يشهد منذ أكثر من ألف عام بوصفه يقع على محيط وتخوم الانقلابات السياسية الهائلة ومع ذلك فإن جموداً واضحاً كان قد لحق بالتطورات الاجتماعية.

وكما ذكرنا في الماضي فإن الرعاة البدو من سكان واحات نجد وعسير واليمن وعمان كانوا يعملون بأعداد محدودة في الزراعة كأساس للحياة الاجتماعية، كما أن العلاقات العشائرية البطريركية تعني إلى حد بعيد وقبل كل شيء: علاقات إقطاعية متخلفة تعيق بشكل حاسم عملية التشكل الاجتماعي والنزاعات الإقطاعية الدموية التي لا نهاية لها ويشارك فيها البدو الرحل أو المقيمون، والصراعات المريرة بين العديد من الأمراء والإقطاعيين الصغار في المدن والتجمعات السكانية، وكذلك في غزوات النهب التي يقوم بها البدو إلى المناطق الأكثر تحضراً، لا سيما إلى مناطق شمال شبه الجزيرة العربية وتخريب قنوات الري وبساتين النخيل.

وقد ألحق الإقطاع وفوضى علاقات القبائل أفدح الأضرار بتجارة القوافل مع سوريا والعراق وسهلت نفاذ قوى غريبة إلى شبه الجزيرة, وهكذا ففي القرن السادس عشر أخضع العثمانيون الحجاز والعسير، والإنكليز والبرتغاليون السواحل الشرقية.
وقام الفرس في القرن الثامن عشر باحتلال الإحساء وعمان والبحرين، ولكن أواسط شبه الجزيرة كانت في منأى عن هذه الأحداث, ولم يكن إلا بإمكان دولة ذات نظام مركزي إزاحة الفوضى السائدة في شبه الجزيرة العربية وذلك من أجل خلق سوق موحدة وطرد كافة الغزاة الأجانب.

في هذه الظروف نهضت في أواسط الجزيرة العربية حركة تمتلك القوة من أجل توحيد القبائل العربية المتنافسة وأمراء الإقطاع وبناء تلك الدولة المركزية المنشودة وإخراجها إلى حيز الوجود؛ ألا وهي الحركة الوهابية.

ظهرت الحركة الوهابية التي تحمل الكثير من جوانب حركات المرابطين والموحدين في شمال أفريقيا، ووجدت في مؤسسها بشخص الفقيه المسلم محمد عبد الوهاب الذي أعطى الحركة اسمه.
وقد ولد محمد عبد الوهاب في العينية بنجد عام 1703، وهو ينحدر من عائلة علامة التابعة لتميم وقد تعرف في سفراته إلى سوريا والعراق على أفكار المصلح الإسلامي ابن تيمية 1265 - 1328وهو أحد الحنابلة المتشددين الذي تعرض بسبب صرامته وتزمته للملاحقة من السلطات الحاكمة.

وقد بدأ محمد عبد الوهاب في منطقة حريملة عام 1740 في ترويج آراء ابن تيمية التي ترتكز في جوهرها على مبدأ التوحيد(وحدانية الله), وأدان كافة أشكال التقديس والغموض والأسرار والدروشة(أعمال الدراويش)، وحرّم تناول التبغ والقهوة ثم أنه خاض نضالاً مريراً ضد البدع التي دخلت إلى الإسلام بعد وفاة الرسول محمد(ص) و"لوثته". وطالب محمد عبد الوهاب مواطني بلاده العودة إلى الأصول في الإسلام، وكان في عظاته يعبر عن كراهيته لكافة أشكال الكفر ويستوي في أحكامه تلك المتصلة منها بالشيعة(الفرس)، أو بالسنة المشوهين في السلطة العثمانية والباشوية. وقد نادى مواطني بلاده لخوض الحرب المقدسة ضد هؤلاء.

وهاجم محمد عبد الوهاب في مواعظه المتزمتة التخاذل والليونة في الدين وكذلك الرفاهية في الثروة، بل وطالب ذلك أمراء الإقطاع الذين استاؤوا من طلباته تلك باستثناء أمير داريا محمد بن سعود (المتوفي عام 1765) الذي أدرك فوراً الفائدة من مواعظه الوهابية في النضال من أجل وحدة القبائل العربية في شبه الجزيرة والتزمّت في التعاليم الوهابية التي كانت مناسبة تماماً لنمط معيشة سكان البراري في شبه الجزيرة، وهكذا كانت تلك الأقطار مناسبة تماماً لمساعيهم وتدينهم كما وفّر النداء "الحرب المقدسة" الأساس الأيديولوجي لإقامة دولة مركزية قوية في شبه الجزيرة وطرد الغرباء الدخلاء.

عقد محمد بن سعود اتفاقية مع محمد بن عبد الوهاب عام 1744 قدّم من خلالها السيف والدرع لمؤسس الوهابية, وعندما توفّي ابن سعود القائد العسكري للحركة كانت العينية وحريملة والرياض تحت سيطرة الوهابيين. وخلفه ولده عبد العزيز 1765- 1803 الذي قام حتى حلول عام 1786 باحتلال كامل منطقة نجد، وبذلك أسّس الدولة الأولى للعائلة السعودية على أرض شبه الجزيرة العربية.
وبعد وفاة محمد عبد الوهاب عام 1787 اتحدت القيمة الاعتبارية للقيادة الدينية والدنيوية للحركة. ولم يكن تأسيس الدولة السعودية ينطوي على تغير للنظام الاجتماعي، كما لم يتضمن تغير للسلطة.

وعلى أية حال لم يكن بإمكان العائلة السعودية أن توحّد وتمركز الدولة بشكل دقيق ومنضبط، كما أنهم لم يحوزوا على قوة مركزية فعالة بل تركوا العديد من أمراء الإقطاع والقبائل يسرحون ويمرحون، يأمرون وينهون، عند تقديمهم الاعتراف بالوهابيين والاعتراف الشكلي بأمير داريا. وقاد هذا التباين المتناقض إلى حركات مستمرة وثورات ومتنافسين في الدولة(التي كانت في طور مشروع دولة) وعرّضها للاهتزاز وعجّل في سقوطها.

وبعد إخضاع نجد زحف الوهابيون باتجاه ساحل الخليج العربي واحتلوا عام 1793 الإحساء، وبعد عام واحد فقط توسّعوا نحو الغرب واتجهوا بقيادة عبد العزيز صوب الحجاز، وحاول شريف مكة الشريف غالب (1788- 1813) الذي كان يمثّل المصالح العثمانية على السواحل الغربية التصدي للوهابيين ولكنه فشل أمام انضباط وحسن تنظيم محاربي الوهابيين، كما أن حكام الطائف وعسير كانوا قد انضمّوا إلى ابن سعود.

وفي عام 1804 احتل الوهابيون المدينة ولكنهم طُردوا منها بعد وقت قصير من احتلالهم لها، وفي عام 1806 نهبوا مكة، وقاموا بتنظيف الكعبة حيث أبعدوا عنها الكنوز، ومنعوا دخول القوافل التركية للحجاج من دخول المدينة المقدسة وألغوا اللقب الذي منحه السلطان العثماني"خادم الحرمين" ويقصد بالحرمين الشريفين مكة والمدينة. وبدأ الوهابيون بعد وفاة الأمير عبد العزيز توسعهم باتجاه الشرق، فاحتلوا عام 1803 البحرين والكويت وتمركزوا على ساحل القراصنة، كما احتلوا أيضاً وسط عمان. وهاجموا مسقط عام 1804 التي كان سلطانها الحاكم تحت الحماية البريطانية، والذي لاقى مصرعه أثناء القتال، وواصل ولده سعيد المقاومة بدعم من شركة الهند الشرقية East Indian Company وبدأ بمهاجمة الوهابيين باستخدام أسطولها في الخليج العربي.

وفي هذا الوقت كانت سلطة الوهابيين قد اشتدت وشملت كافة أرجاء شبه الجزيرة العربية تقريباً فشملت في الغرب: الحجاز والمناطق الساحلية من عسير واليمن، ووسط شبه الجزيرة ونجد وشمر، وفي الشرق، الإحساء، الكويت، البحرين، وجزء من عمان، بينما كانت العديد من الحملات في العراق وسوريا قد فشلت.

وقد أقلق توسع سلطة الوهابيين ونفوذهم الباب العالي ولكنهم كانوا مشغولين عسكرياً في مناطق البلقان، فصدرت الأوامر من والي بغداد ودمشق بالتحرك، ولكن تحركاتهم اقتصرت على فعاليات دفاعية وأخيراً طلب السلطان محمود الثاني عام 1811 من نائب الملك في مصر محمد علي التحرك لضرب الوهابيين. وكان وقع هذا الطلب على محمد علي مناسباً لما في نفسه، إذ كان يرى في الوهابيين منافسين أقوياء له في الولايات العربية للإمبراطورية العثمانية

وعدا عن ذلك، فقد كان الوهابيون يضايقون مواكب الحجاج إلى مكة والمدينة فتسببوا بأضرار مهمة للتجارة المصرية.

وهكذا نزل في ينبع في تشرين الثاني / 1811 جيش قوي (10 آلاف رجل)بقيادة طوسون بن محمد علي الذي لم يكن قد بلغ سن الرشد.فواجه المصريون حرارة الجو وندرة الماء والأمراض وكذلك المقاومة الباسلة للوهابيين الذين تمكنوا عام 1812 أن يضربوا المصريين المتفوقين تسليحاً بالقرب من المدينة وإفشال التعرض المصري ولكن طوسون تمكن من القيام بهجوم واحتلال المدينة في نهاية نفس السنة بعد أن تلقى الإمدادات من مصر من ضمنها قدرات لمواجهة ظروف الحجاز.

وفي مطلع 1813 سقطت مكة ثم الطائف وجدة، وفي أيلول نزل محمد علي بنفسه مع قوات جديدة في جدة، وحاول جاهداً في أن يكسب قبائل بدوية أخرى إلى جانبه وفي هذا الظرف المعقد جداً بالنسبة للوهابيين توفي الأمير سعود فاستلم القيادة خلَفَه عبد الله، وتركزت القوات في الشمال بينما كان أخوه فيصل بالقرب من ترابة يسيطر على الاتصالات بين نجد واليمن، وأخيراً خاض في كانون الثاني / 1815 قتالاً عنيفاً بالقرب من باسال حيث لقي هزيمة قاسية على يد القوات المصرية بقيادة محمد علي وسقطت ترابة وبيشة بأيدي المصريين.

وفي الشمال أرغم طوسون عبد الله على عقد اتفاقية سلام تأمنت بموجبها الحجاز لمصر وقبل فيها عبد الله مرغماً التبعية للسلطان العثماني والانسحاب من المكامن الغنية بالقرب من مكة وتأمين الطرق إلى المدن المقدسة وانسحب المصريون، ولكنهم تركوا العديد من المعسكرات وراءهم، وعندما امتنع عبد الله عن تنفيذ شروط اتفاقية السلام ظهرت عام 1816 القوات المصرية من جديد بقيادة إبراهيم(أحد أبناء محمد علي) الذي كان برفقة خبراء عسكريين فرنسيين في نجد والقصيم، وفي عام 1817 سقطت راس، بريدة، وعنيزة بيد المصريين.

وأباد المصريون ودمّروا وهم في طريقهم إلى داريا برون التي هي بستان نخيل ومقر سكن الوهابيين، وبعد حصار دام عدة أشهر لداريا احتلها إبراهيم في أيلول/1818, وقد ساوى إبراهيم عاصمة الوهابيين بالأرض أما الأمير عبد الله فقد نقل إلى استانبول قطع رأسه هناك في كانون الأول من نفس العام.

وهكذا فقد تم إسقاط الدولة الأولى للسعوديين التي كانت تحت الراية الوهابية بالقوة المسلحة العنيفة، وتم القضاء عليها في وقت قصير, ولكن السعوديين لم يتنازلوا عن هدف إقامة سيادتهم وإقامة دولة مركزية صارمة وقوية.
وكان التفوق العسكري لنائب الملك في مصر بالإضافة مقاومة أمراء الإقطاع المنافسين من قبائل البدو الأسباب الرئيسية لهزيمتهم.

رابعاً : أقطار المشرق العربي

بعد فشل المغامرة العسكرية لبونابرت في مصر وسوريا كانت منطقة أخرى في الشرق الأوسط مسرحاً للصراع التنافسي البريطاني ـ الفرنسي، متمثلاً بالعراق, ففي هذه البلاد التي كانت لمئات من السنين خاضعة لسيادة مباشرة للباب العالي، والتي كانت على الأغلب موضوعاً للصراع على السلطة بين الأتراك ـ الفرس وتسبب مشكلات كبيرة وبنصائح من المستشارين العسكريين الفرنسيين المرافقين لحملة نابليون ومنذ عام 1805 تأكد السعي لبناء

جيش في العراق وقد وجدوا الدعم في ذلك من الوالي التركي حافظ علي وبعد وفاته عام 1807، وحل محله كوجك سليمان الذي سعى إلى الاستقلال سواء بمساعدة فرنسية أو بمساعدة شركة الهند الشرقية, إلا أن الضغط البريطاني كان قوياً لدرجة تعين على المستشارين الفرنسيين مغادرة البلاد, وتأسست في بغداد والبصرة عام 1810 شركة الهند الشرقية التي شددت من نشاطها من خلال النفوذ البريطاني في بلاد ما بين النهرين.

في هذه الظروف استلم داود باشا عام 1817(وهو عبد جورجي سابق) منصب والي العراق الذي اجتهد وعمل كما يعمل محمد علي في مصر وأراد أن يخرج البلاد التي تقع على دجلة والفرات من التخلف والفوضى التي تسببها الاتجاهات الانفصالية لدى الإقطاعيين المحليين. ومارس بصلابة وثبات ضغطاً على العديد من الانتفاضات القبلية بالإضافة إلى القبائل الكردية في الشمال التي تظهر العصيان والتمرد.

وبالرغم من هزيمة الفرس في الحرب التركية/ الإيرانية عام 23/1821 من أجل كردستان(وكان داود باشا قد أظهر موقفاً يتّسم بتأييد الفرس)، أراد أن يثبت سيادته في العراق إزاء الباب العالي باتخاذ إجراءات سوف تمكنه من مواجهة هجوم عسكري تركي محتمل على العراق، وفي هذا المجال بدأ كحافظ علي بتأسيس جيش عراقي وبناء مصانع عسكرية وفتح القنوات وشوارع وطرق وظهر كأنه لا يقوى من مواقفه حيال الباب العالي فحسب بل وحيال الإنكليز(شركة الهند الشرقية) أيضا.

وكان داود باشا بصفة خاصة قد أولى اهتماماً على نطاق الصناعات اليدوية والتجارة وورش الغزل والنسيج التي تستخدم فيها القطن العراقي والتي تمثل أولى البدايات على طريق قهر التخلف الاجتماعي/الاقتصادي، كما أن الأمر كان يستدعي دعم التجار المحليين بوجه التجار الأوربيين الذين يفوقونهم قوة في المنافسة, وبهذه الإجراءات تكون المصالح الاقتصادية البريطانية قد مست بصورة مباشرة.

وسرعان ما قامت السفن البريطانية بحصار وقطع الاتصالات في نهر دجلة بين بغداد والبصرة كرد فعل سريع من شركة الهند الشرقية، وردّ داود باشا على ذلك بمصادرة كافة ممتلكات شركة الهند الشرقية في بغداد ثم حلّ التوفيق والتفاهم في هذه المنازعة بين الوالي والشركة البريطانية وبذلك حافظت شركة الهند الشرقية على موقفها الاقتصادي المتين.

وبمرور الوقت لم يعد الباب العالي يحتمل مساعي داود باشا في الاستقلال السياسي كما لم يشاؤوا المغامرة بفقدان العراق من ممتلكات الإمبراطورية العثمانية بخروجها مستقلة تماماً، و كانت الحرب الروسية ـ التركية 1828/ 29مناسبة جيدة من أجل عملية عسكرية ضد داود باشا، وفي عام 1830 أمر الباب العالي والي حلب بإخماد هذا العصيان, وبعد أن هُزم داود باشا (وكان السبب الرئيس هو تفشي مرض الطاعون الكارثي في بلاد ما بين النهرين)، لذلك فقد أُرغم داود باشا عام 1831 على تسليم منصبه كوالي لولاية بغداد، وعاد العراق مرة أخرى إلى الإدارة المباشرة للباب العالي.

ونتيجة لسوء التغذية والأوبئة فقد تراجع عدد السكان في الأعوام التالية في العراق بشكل كبير. ففي مدينة بغداد، تراجع عدد السكان في أواسط القرن التاسع عشر من 150 ألف نسمة إلى 20 ألف نسمة، والبصرة من 80 ألف إلى 6 آلاف، كما تعرضت الصناعات اليدوية والتجارة إلى الهبوط بسبب التعسف والظلم الذي مارسه الوالي التركي والإقطاعيون.

وفوق ذلك كانت التجارة الأوربية المنافسة تقتحم الأسواق دون رقابة، وهكذا سقطت بلاد الرافدين في تمزقات إقطاعية متخلفة.

وفي نفس الوقت الذي أعاد فيه الباب العالي سيطرته على العراق وأُنقذت بقية الأقطار العربية(سوريا ـ لبنان ـ فلسطين) وبعد فشل الحملة العسكرية النابليونية، وامتصاص الصراعات المصرية ـ التركية، سادت في هذه الأقطار العربية المشرقية فوضى إقطاعية حيث ظهرت(وكذلك في العراق) قوى وزعامات انفصالية تستوجب معالجتها وإزاحتها.

وكان أمير لبنان بشير الثاني 1788-1840، قد أصبح في العقود الأولى من القرن التاسع عشر أبرز من يمثّل هذه الاتجاهات السياسية، ثم أصبح بعد انسحاب القوات الفرنسية النابليونية من سوريا تابعاً تحت حماية الوالي التركي في عكا، الذي كانت مساعيه تهدف إلى جعل كافة مساحة سوريا، فلسطين ولبنان موحدة تحت سيادته وبعد وفاة هذا الحاكم الطموح عام 1804، استطاع بشير أن يقوي مواقعه في لبنان, وبدعم من محمد علي حاكم مصر سعى لإخراج لبنان من تخلفها الاجتماعي/الاقتصادي، وناضل بثبات ضد القوى الإقطاعية المحلية الانفصالية ولا سيما الأمراء الدروز العصاة في جنوب لبنان الذين قاوموا عام 1822 محاولات توسيع نفوذه وسيادته، وقد لمسوا وشعروا بطموحات بشير التي لا تعرف المهادنة والتوفيق وقد دمر حصونهم ومقرات إقامتهم وطردهم وعائلاتهم من مناطقهم.

ثم جلب بشير أعداداً من الفلاحين الموارنة للعمل في حقول وأراضي الإقطاعيين الدروز للاستيطان، وبدأ بزراعة أشجار التوت من أجل إنتاج الحرير من دودة القز, وتابع بشير إجراءاته بقسوة ضد الدروز بما يشبه صرامة وقسوة الإجراءات التي قادها ضد المعارضة المارونية لزعماء قبائل شمال لبنان.

وتوجّه بشير بشكل خاص للعمل ضد العصابات في الطرق اللبنانية والتي عبّرت بصفة خاصة عن مصالح التجار الذين صار بوسعهم نقل بضائعهم عبر الجبال اللبنانية دون خوف من اللصوص والسلب، وكما كانت مساعي داود باشا في العراق كان بشير يبذل الجهود من أجل تطوير الأعمال اليدوية والتجارة وتأسيس الورش اليدوية التي تنتج الحرير فقد مثّلت الخطوات الأولى على طريق التقدم الاجتماعي/الاقتصادي في المدن اللبنانية.

وكان بشير يعمل بحيوية ضد الطغيان والتعسف الإقطاعي ولم تعيقه الانفصالية في أن يرتقي هو شخصياً إلى واحد من أهم الإقطاعيين في المناطق اللبنانية.
وكان زعماء القبائل المحليين ملزمين بدفع الضريبة له وما يزال قصر الحكومة ومقر إقامته ببيت الدين يعد حتى اليوم من أبرز وأهم الآثار المعمارية في لبنان.

ومقارنة بالعلاقات السياسية المنتظمة نسبياً في لبنان سادت الفوضى في المناطق التي ليست تحت سيطرة بشير في سوريا وفلسطين حيث كانت منذ أواسط العشرينات في القرن التاسع عشر مسرحاً للعديد من الانتفاضات الإقطاعية ضد الاحتلال التركي, وقد قُمعت هذه الانتفاضات جميعها بدون استثناء، وكانت كلها قد اندلعت بشكل عفوي وبقيت معزولة في تأثيرها ولم تكن قد تكونت أساساً كعمل معادي لكامل النظام والسيادة التركية العثمانية، بل كانت عملاً من أعمال الإقطاعية العربية من أجل تحسين مواقعها السياسية والاقتصادية في إطار الإمبراطورية العثمانية، وهكذا فقد استمر الوضع في ولايات المشرق العربي في يأس موحش وقد ازداد ذلك سوءاً بعد الحرب الروسية ـ التركية 1828 /29، حيث فرضت غرامات

حربية هائلة وتوجب على الأقطار العربية تحمل الضرائب من أجل ملئ الخزانة العثمانية الفارغة.

وكان عدم الارتياح يسود كافة فئات الشعب السوري تقريباً والوضع في البلاد" وحكامنا(الولاة) كالرمال في الصحراء دائماً عطشى، وخيرات البلاد تسيل إلى خزائنه كما الأنهار إلى البحر بينما يعاني السكان المحليون أقسى المعاناة ويشكون" ثم يستطرد المؤرخ قائلاً " أي محتل، ومن أي جهة، سوف يستقبل هنا بفرح كبير".(1)

وكانت هذه العلاقات السياسية غير المستقرة في سوريا ومنها الضغوط العثمانية بعد الحرب الروسية- التركية لعام 1828- 1829 من الأسباب الجوهرية التي غدت مناسبة لمحمد علي حاكم مصر في بداية أعوام الثلاثينات لفصل سوريا/لبنان عن السيادة المباشرة للأتراك العثمانيين ووضعها تحت سلطته ولم يكن الصراع بين محمد علي والسلطان التركي نزاعاً تركياً- مصرياً معزولاً، بل كان قد أثار منذ بدايته أزمة دولية من خلال سياسة التدخل للقوى الأوربية التي كانت منطقة الشرق الأوسط ضمن دائرة اهتماماتها وقد أجرى محمد علي حساباته لهذه العناصر في أفكاره السياسية وتعرّف على ضرورة أن يعيق عملية تشكيل جبهة متحدة ضد مصر من قبل الدول الأوربية العظمى.

وقد عرضت فرنسا نفسها كحليف قوي فالحكومة الفرنسية كانت مستعدة لأن تدعم توسع محمد علي في سوريا مقابل أن تنال مواقع سياسية/حضارية ثقافية واقتصادية في هذه المنطقة وأن تتابع هذه المواقع والمصالح.

وكان النصر العسكري السريع للقوات المصرية بقيادة إبراهيم باشا قد سهل المشاعر المعادية للأتراك لدى السكان السوريين. ففي عشية الحرب المصرية ـ التركية اندلعت في حلب انتفاضة ضد السيادة التركية تطالب برفع الضرائب التي أعلنها والي المدينة بأمر من السلطان, وكان الثوار في معظمهم من العمال اليدويين وكذلك من أوساط فقراء المدن فقاموا بتدمير مقر الحكومة ومقر الوالي وحاصروا المعسكر(الحصن) التركي في المدينة.

وعندما انتهت المواد الغذائية بعد ستة أسابيع لدى المحاصرين قُتل الوالي التركي عند محاولته كسر الحصار والفرار، وتمكنت الحكومة المركزية في استانبول بعد ذلك من تعيين والي جديد في حلب وإعادة سيادتها مرة أخرى. كما أدت انتفاضات أخرى في شمال سوريا إلى اهتزاز سيادة تركيا في عموم سوريا بشكل ملموس وخلقت المقدمات المناسبة للنجاحات العسكرية المصرية اللاحقة في سوريا.
وكان بشير يتعاطف مع حملة إبراهيم باشا منذ بدء تقدم جنوده، ولكن بشير كان يتصرف بحيطة وحذر وترقب ولكنه وبعد أن تلقى إنذارا فعالاً من محمد علي باشا قرّر بشير خوض الحرب إلى جانب القوات المصرية ضد الأتراك.

وكانت الإصلاحات التي سعى إليها إبراهيم باشا في سوريا بعد طرد الأتراك تجري حسب النموذج المصري وهي: خلق إدارة مركزية في البلاد، تحديد طغيان الإقطاع، تكوين العناصر الأولى للإنتاج الرأسمالي في ظل أنماط الإنتاج الإقطاعي، وبالتالي فقد اتخذ إبراهيم باشا الإجراءات التي من شأنها إيقاف تدهور وانحطاط الزراعة السورية وفي هذا المجال سُنت الضرائب من جديد وأُلغيت الضرائب الإضافية التي كانت مفروضة عليهم من الإقطاع المحلي والمحتلين الأتراك في السنوات الأخيرة, ومن إجراءات إبراهيم الأخرى: توطين البدو الرحل وفي هذا السبيل فقد أمر بتوزيع 15 ألف فدان من الأراضي بين دمشق وحلب وهي من

الأراضي التي استصلحت للزراعة، كما تم في السنوات الأخيرة رفع المساحات الصالحة للزراعة في منطقة حوران من 2000 إلى 7000 فدان.

وأُزيح طغيان الضرائب التي كانت العمل جاري بها في المدن مما كان لها أثراً إيجابياً على تطور الحرف اليدوية والتجارة فلم يعد أرباب الحرف اليدوية والتجار بحاجة إلى الخوف من مصادرة بضائعهم من قبل الأتراك كما كان يجري سابقاً.
كما كانت سلطات مقرضي الأموال قد تحددت وتحسنت ظروف وشروط التجارة الداخلية والخارجية السورية واللبنانية، وأعلن عن صيدا وطرابلس كأسواق حرة وتصاعدت القدرات الإنجازية في قطاع صناعة النسيج اللبنانية بشكل ملحوظ وعمّ الأمن في الطرق والشوارع من خلال الإجراءات الصارمة التي اتخذها الموظفون المصريون في عموم أرجاء سوريا حتى طرق التجارة بعيدة المدى بين دمشق وبغداد كانت سالكة دون خوف من النهب واللصوص.

وكما كان بشير الثاني قد فعل كرّر إبراهيم تلك الإجراءات في كافة المناطق السورية بثبات. وعمل إبراهيم في سياسة تفريق بين شيوخ القبائل الذين كادوا أن يشكلوا جبهة مناهضة للمصريين من كبار الإقطاعيين السوريين واللبنانيين والفلسطينيين وعمل على إعاقة حدوث ذلك لهذا لم يكن التصميم على الانفصال لدى قادة الإقطاع المحلي بدرجة واحدة.

ثم قاد إبراهيم باشا عملية إعادة تنظيم الإدارة السورية إذ قُسمت المناطق المحتلة إلى ستّ محافظات وعُين على قمة كل محافظة حاكماً لها، وجُعل مجلساً للمستشارين من الملاكين والتجار وكذلك من الشخصيات الإسلامية والمسيحية المعتبرة ووجهاء آخرين , وكان الموظفون المصريون يسعون من أجل الإصلاح فقد تأسست في أجزاء كثيرة من البلاد المدارس الابتدائية، كما تأسست في دمشق وحلب مدارس متوسطة وفي عام 1834 بدأت أول مطبعة بالعمل في البلاد.

والمهم أن مساعي إبراهيم باشا كانت تؤكد على المساواة بين السكان المسلمين والمسيحيين، وإعفاء المسيحيين من تلك الضريبة التي كانت ما تزال حتى ذلك الوقت قائمة، وهي ضريبة إضافية ومثّلت هذه خطوات إيجابية على طريق القهر والخلاص من التخلف الاجتماعي/الاقتصادي كما وفرت الإمكانيات لتحسين الأوضاع المادية للعمال اليدويين والتجار والفلاحين.

ولم تكن الفئات العليا من الإقطاعيين فقط غير راضية عن الخطوات العملية الإصلاحية لإبراهيم باشا، إذ بدأت الاضطرابات تتسع في أوساط الجماهير في المدن والأرياف أيضا، واصطدمت بالتالي بالإجراءات التقدمية للموظفين المصريين وكذلك بإجراءات توطين البدو الرحل التي لم تلق جميعها التفهم من قبل أفراد القبائل الإسلامية الذين كان عليهم تغير فجائي لأنماط وشروط حياتهم التي تعوّدوا عليها، وقد أدت إلى إرهاق لمستوى المعيشة للسكان السوريين/ اللبنانيين. لذلك كانت التحضيرات والاستعدادات لهجوم عسكري منتظر يشنه الجيش التركي ضد مواقع نفوذ محمد علي في سوريا.

وكان الطلب لأداء الخدمة العسكرية التعسفي وكذلك أعمال السخرة للآلاف من الفلاحين في بناء الحصون والشوارع، وسن العديد من الضرائب الإضافية(بعد أن ألغيت ولاسيما على تجارة الحرير) قد سببت الاحتجاج من قبل الفلاحين وكذلك الصناع اليدويين والتجار، وفوق ذلك فإن الإجراءات الإدارية في قهر التخلف الإقطاعي لم يستفد منها إلا القليل من أصحاب الحرف العرب والتجار وكذلك التجار الأوربيون، إذ أن السياسة التجارية لموظفي إبراهيم باشا

لا سيما في مجال الإعفاء الجمركي استفاد منها التجار الفرنسيون بالدرجة الأولى الذين لهم مصالح في هذه البلاد وأصبح بوسعهم الآن تحسين أوضاعهم الاقتصادية التي لحق بها الضرر بعد فشل حملة نابليون إلى الشرق.

وهكذا تنامى عدم الارتياح والرضا عن سياسة إبراهيم باشا لتشمل كافة فئات الشعب تقريباً، وكان نزع سلاح غير القادرين على الخدمة العسكرية قد أبعد احتمالات قيام انتفاضة ضد الموظفين المصريين كانطباع أولي ولكن بعد ذلك بدأت الأرجاء النائية من سوريا ولبنان وفلسطين تشهد وباستمرار أعمال الانتفاضات وعدم الاستقرار، والتي وفرت الظروف للهزيمة في الحرب المقبلة ضد الجيش العثماني.

كانت انتفاضة الفلاحين في فلسطين 1834 من أهم تلك الانتفاضات حتى بداية الحرب التركية ـ المصرية للأعوام 41/1839 التي قمعت بأشراف محمد علي شخصياً وبأوامر منه وكذلك انتفاضة الفلاحين الدروز في جبال حوران وفي أنتي لبنان عام 1837، حيث تمكنت وحدات محمد علي من قمع الانتفاضة وفرض العقوبات من خلال تسميم الفلاحين في مناطق الفاج Al Fag حيث كان الثوار ينسحبون إليها ويعسكرون فيها.

وتسببت فعاليات محمد علي في توسيع سلطاته السياسية في ردود أفعال متباينة لدى العواصم الأوربية, فالحكومة الفرنسية كانت تتابع توسع سلطة محمد علي برضا وارتياح داخلي كبير وقدمت المساعدات الجزئية له, وكانت الأوساط الحاكمة في فرنسا تحاول بمساعدة سياسة محمد علي تأسيس مستعمرات لها في الشرق الأدنى لاحقاً, وكان ذلك دون ريب الخطر الأكثر جدية على أمن مواصلات القوات البريطانية إلى الهند، ومن أجل مواجهة هذه التهديدات فقد تدخلت الحكومة البريطانية في النزاع المصري ـ التركي إلى جانب الباب العالي وأرغمت بدعمها روسيا والنمسا وبروسيا في مؤتمر لندن على إعادة شمال سوريا، وأدنة، كريت، إلى السيطرة العثمانية مجدداً وبعد انسحاب القوات المصرية إلى بلادها من سوريا وإبعاد بشير إلى مالطا، ثم لاحقاً إلى استانبول، وعادت سوريا ولبنان وفلسطين من جديد إلى السيادة التركية وشملتها الإصلاحات والتنظيمات كما حدث في سائر أقاليم الإمبراطورية العثمانية.

ومنذ نهاية القرن الثامن عشر كانت الشخصيات القيادية في الإدارة المركزية التركية تبحث إمكانية إيقاف عملية تداعي وانهيار الإمبراطورية العثمانية الواسعة ومعرفة الأسباب المؤدية إلى انهيار السلطة الدائمي في مجال السياسة الخارجية لتركيا. وقد مثلت الخسارة المؤقتة لسوريا ولبنان وفلسطين مرة أخرى بوضوح ضعف السلطة العثمانية وهكذا فقد كسب التيار الإصلاحي في تركيا بعض السياسيين المهمين مثل السلطان عبد المجيد 1839- 1861 والوزير الأكبر مصطفى رشيد باشا(توفي عام 1858، وعلي باشا(المتوفى عام 1871) الذين قاموا بأعمال إصلاحية من خلال تقوية الإدارة المركزية حيال الاتجاهات الانفصالية لدى مختلف حكام الولايات العثمانية والاستقرار الداخلي، وبذلك تكسب السياسة الخارجية القوة والقدرة على مقاومة سياسة الخصوم.

وتمثلت نواة الأفكار الإصلاحية عام 1839(خطي شريف كلخانة) Hatti Sarif Gülhane، والمنهج الإصلاحي (خطي همايون) وهي تتعلق بحريات الفرد غير القابلة للانتهاك، والملكية الشخصية مستقلة عن الانتماء الديني، وإزاحة النظام الإقطاعي، وكذلك الإصلاح العسكري الذي عزز سيطرة أفضل على وزارة الحرب وعلى عموم الجيش التركي.

ولم تكن الإصلاحات التي أدت إلى مزيد من تقوية المواقع الاقتصادية والثقافية والعسكرية والسياسية للقوى الأوربية في الشرق الأدنى متفقة على إنقاذ وتحرير الإمبراطورية العثمانية من قيود الإقطاع المتخلف وفي إدخال عناصر الإنتاج الرأسمالي بشكل جوهري إلى البلاد, ولكن الإصلاحات كانت قد أضعفت بالتأكيد القوى الرجعية في الإمبراطورية التركية، كما أدى ذلك في البلدان العربية المشرقية إلى ارتقاء الحركة المعادية للإقطاع منذ بدء أربعينات القرن التاسع عشر، ثم تقدمت كثيراً في ظل الصراع الدرزي ـ الماروني، وإلى جانب ذلك فكما عملت بريطانيا العظمى على استخدام زعماء الدروز الإقطاعيين لمصالحها وبالمقابل فقد عملت فرنسا على استخدام الفئات العليا المارونية. وفي تشرين الثاني / 1841 دمرت وحدات مسلحة من القبائل الدرزية في جنوب لبنان العديد من القرى المارونية وطردوا الأمير المعين من الباب العالي ثم حدثت اصطدامات بين السكان الدروز والمارونيين.

وقد اتخذت الحكومة التركية من هذا الصراع مبرّراً للتدخل بقواتها في هذا النزاع وحل إمارة لبنان وبذلك أصبحت لبنان ولاية عثمانية اعتيادية تدار من قبل الوالي التركي.
وبهذا الحسم فإن الباب العالي قد تسبب ليس فقط في تصاعد احتجاج فرنسي بل وأيضاً في مقاومة بريطانيا العظمى, ففي نفس الوقت الذي حلت فيه الإمارة(التي هي منذ مئات السنين تعد نقطة ارتكاز فرنسية)فقد تحددت فيه مواقع الدروز الإقطاعيين حيال السلطات المركزية التركية وتحت ضغط كلتا القوتين الأوربيتين وجد السلطان نفسه مرغماً عام 1843 في حل الولاية اللبنانية الجديدة إلى محافظتين منفصلتين إدارياً على حدود لبنان: المحافظة الشمالية، والتي هيمن عليها الإقطاعيون الموارنة وهي تعتبر فرنسا نواة لإمبراطورية استعمارية والجنوبية وهي تقطنها غالبية درزية وهي منطقة نفوذ بريطانية.

وفي الأعوام 45/1843 شملت جنوب لبنان انتفاضة امتدت إلى تلك المناطق التي قام بها الفلاحون الموارنة ضد إقطاعيي الدروز وكانت هناك لجنة مركزية سرية تقود هذه الانتفاضة وتتلقى الدعم من منظمات من جميع مناطق الانتفاضة وهي ذات طبيعة معادية للإقطاع.
وعندما يأخذ المرء بنظر الاعتبار مطالب الفلاحين في إزالة ملكية الإقطاعيين الدروز أو عندما نشخص انتفاضات الفلاحين ينبغي ألّا يغيب عن أذهاننا بأنهم كانوا جوهرياً تحت سيطرة الإقطاعيين الموارنة الذين يعملون بوحي من فرنسا وإرشاداتها, وبوسع أي قوة أن تقود الفلاحين المسيحيين في جنوب لبنان ليس فقط للنضال والقتال ضد الإقطاعيين الدروز، بل وأيضاً ضد الفلاحين الدروز وعلى هذا الأساس كانت الملامح المعادية للإقطاع في الحركة الشعبية المارونية في الأعوام 44/1843 على الغالب مشتبكة في نزاعات دينية متطرفة ضد السكان الدروز.

وكان بروز حركات معادية للإقطاع مناسبة لصدور هذه الإصلاحات عام 1856 وصبت في الانتفاضة الكبرى للفلاحين 59/1858 في منطقة كسروان ففي بداية عام 1859 تجمع في القرية الجبلية سوق Suk في شمال لبنان 300 فلاح من مختلف النواحي في تلك المنطقة وطالبوا في التماس قدموه إلى محافظ بيروت خورشيد باشا إلغاء كافة الرسوم الإقطاعية وبعد رفض هذه المطالب حدثت انتفاضة كان على رأسها الحداد طانيوس شاهين وقام الفلاحون الثوار بطرد الإقطاعيين الموارنة ووزعوا الأرض على الفلاحين الدروز وكانت انتفاضة كسروان الفرصة المناسبة لانتفاضات أخرى في سوريا ولبنان وفلسطين.

واشتدت الحركات المعادية للإقطاع في أعوام الأربعينات والخمسينات من خلال حقيقة اتساع مساهمة جماهير المدن في الأحداث الثورية مع تصاعد مطالبها الاجتماعية بشكل حاد وقوة في

التعابير. وقد أظهرت هذه التوجهات نفسها خلال انتفاضة العمال الحرفيين والعمال بالأجرة اليومية في حلب 1850.

وقد تحوّل النهوض الذي كان في البداية ضد الاحتلال التركي شيئاً فشيئاً إلى صراع بين مجاميع الفقراء من سكان المدن مع الإقطاع العربي المحلي الذين تحولوا إلى المدن للعمل كمقرضين للمال السائل وكذلك ضد التجار الأغنياء في حلب. وحتى هذه الانتفاضة لم تكن خالية من النزاعات الدينية بين المسلمين والموارنة من خلال الاستفزاز في التفرقة الدينية ضد السكان المسيحيين وتمكن التجار المسلمون مع مقرضي الأموال من الإقطاعيين في إضعاف القيمة الاجتماعية المعادية للإقطاع التي كانت من سمات الانتفاضة مما سهل بالتالي للأتراك من سحقها.

وينبغي أن ينظر في تقييم الأحداث الثورية لأعوام الأربعينات والخمسينات في سوريا ولبنان وفلسطين انطلاقا من أن الفلاحين والجماهير الشعبية في المدن إلى جانب معاداتها للأتراك وقد أصبح لها الآن طلبات اجتماعية مهمة.

وبينما كانت الفئات العليا للإقطاع قد تمكنت إلى الآن من أن تمنع الاتجاهات الاجتماعية من الظهور بين الجماهير الشعبية أو بأقل ما يمكن النمو، لكنها في تطورات الأربعينات والخمسينات من القرن التاسع عشر كانت التركيبات المعادية للإقطاع قد أصبحت جزءاً جوهرياً من الأحداث الثورية.

وتتحمل الانشقاقات الدينية التي كان المحتلون الأتراك أو قوى الإقطاع المحلي تتولى تغذيتها والحث عليها إلى جانب تلك القوى التي تعمل بوحي من الأوربيين تتحمل جوهرياً المعوقات في نهوض عموم الشعب السوري.

وقد توصل الصراع الديني من خلال نتائج انتفاضات الفلاحين في كسروان في مجرى أعوام 60/1859 إلى ذروة جديدة أدت إلى قيام القوات الفرنسية في 1/ أيلول/1860 بغزو لبنان. فاصطدمت هذه العملية(التي يدعمها الإقطاع والتجار المارونيين) مع الانتفاضة الحاسمة للغالبية من كافة فئات السكان المسلمين العرب في سوريا ولبنان وخشيت القوى الأوربية العظمى ولا سيما بريطانيا أن يتحول الأمر إلى إضعاف شديد لمواقعها في الشرق الأوسط لذلك طالبت بانسحاب القوات الفرنسية وأرغمت الحكومة في باريس على سحب جنودها من لبنان مرة أخرى صيف عام 1861، ثم تم الاتفاق أخيراً بين حكومات بريطانيا وفرنسا وروسيا والنمسا وبروسيا وتركيا على منح لبنان الحكم الذاتي ضمن الإمبراطورية العثمانية وتدار من قبل محافظ ماروني.

وبعد انسحاب القوات الفرنسية من لبنان دخلت أقطار المشرق العربي من جديد تحت السيادة المباشرة للحكومة المركزية التركية بل وأكثر من ذلك ففي عهد حملة نابليون العسكرية على مصر وسوريا أدى النزاع المصري ـ السوري 40/1831 والأحداث اللاحقة حتى الاحتلال الفرنسي المؤقت للبنان 40/1800 إلى اشتداد مستمر للتداخلات السياسية والاقتصادية والثقافية للقوى الاستعمارية الأوربية في أقطار الشرق الأدنى.

---

(1) Sinasi, M: Studien zur Geschichte der syrischen Politik Mohamed Alis von Ägypten. Göttingen

إجمالي الفصل

أثبتت العقود الأولى من القرن التاسع عشر: أن الطغيان التركي قد أدى إلى تخلف شديد في التطور الاجتماعي/الاقتصادي للأقطار العربية كنتيجة للاحتلال وأن الوعي الوطني والقومي للشعوب العربية كان قد اندثر وطمر بمقاييس قوية ولكنه لم يطفأ، إذ كانت كافة الولايات العربية في الإمبراطورية العثمانية تضم قوى معادية للأتراك.

وكان بداية البعث (النهوض)الحضاري شيئاً أساسياً في تكوّن وتشكّل حركة الاستقلال العربية وثار العرب في نضال مليء بالتضحيات من أجل التحرر الوطني والقومي. ومع تزايد التداعي في سلطة الإمبراطورية العثمانية شددت القوى الأوربية العظمى من ضغطها على أقطار شمال أفريقيا والشرق الأدنى.

أما الحملة العسكرية لنابليون بونابرت على مصر وسوريا في مرحلة ما بين القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر فقد كان لها اتجاهات درامية واضحة. فحملة نابليون أوضحت بجلاء: أن البلدان الرأسمالية الأوربية إنما تتصارع فيما بينها من أجل إرث " الرجل المريض على البوسفور" وأيضاً على تقاسم الأقطار العربية.

الفصل الرابع

العرب في النضال ضد الطغيان الإقطاعي التركي
والسياسة الاستعمارية الأوربية
(أواسط القرن التاسع عشر / حتى 1914)

1. الاتجاهات الأساسية للتوسع الاستعماري للقوى العظمى الأوربية في شمال أفريقيا والشرق الأوسط
2. حركة الاستقلال في أقطار المشرق العربي.
3. شبه الجزيرة العربية في السياسة التركية والاستعمار الأوربي.
4. عدن واليمن.
5. أقطار الخليج.
6. الدولة الوهابية الجديدة.
7. حركة الاستقلال المصرية.
8. انتفاضة المهدي في السودان 1881/1885.
9. المقاومة العربية ضد الاستعمار الإيطالي في ليبيا.
10. الجزائر: الضم الفرنسي والمقاومة الوطنية حتى عام 1914

قبل الاحتلال الفرنسي.

الغزو.

الانتفاضة الشعبية بقيادة عبد القادر.

الجزائر تحت السيادة الفرنسية.

. تونس تحت السيادة الاستعمارية الفرنسية.

. مراكش تفقد استقلالها.

. تحت السيادة الاستعمارية الفرنسية.

. المقاومة المراكشية ضد النظام الاستعماري.

أولاً : الاتجاهات الأساسية للتوسع الاستعماري للقوى الأوربية العظمى في شمال أفريقيا والشرق الأوسط

كانت عملية التحولات الرأسمالية في الثلث الأخير للقرن التاسع عشر قد بلغت أعلى مراحلها وهي الإمبريالية. وبدأت التناقضات الداخلية تحتد وبدرجات عالية في البلدان الرأسمالية المتطورة وكذلك عملية اقتناص الأرباح التي تنتهجها الأوساط القيادية الحاكمة في استغلال صارخ للعمال والفلاحين والفئات البورجوازية الصغيرة بصورة لم يسبق لها مثيل إلى حد الآن على مدى التوسع الاستعماري.

كان الرأسمال المالي والدولة الوسيلة الرئيسية في السياسة الاستعمارية حيث كانت سيطرة رأس المال على الدولة وتصاعدت أهمية المستعمرات للإنتاج الرأسمالي الاحتكاري وكذلك لسياسة حكومات البلدان الاستعمارية. وكانت ثروات المواد الخام في أقطار آسيا وأفريقيا تمثل القواعد الحاسمة لتطور الصناعة في البلدان الرأسمالية المتقدمة.

وقادت أهمية المستعمرات للرأسمال الاحتكاري إلى اشتداد يفوق المعتاد في المساعي نحو التوسعات الاستعمارية إذ كان" فقط والوحيد الذي يمتلك المستعمرات يمكنه الدفاع الناجح عن احتكاره مقابل جميع الصدف والاحتمالات في التنافس وكلما علا شأن الرأسمالية كلما اشتدت الحاجة إلى المواد الخام كمياً وكلما اشتد التنافس والتسابق نحو مصادر المواد الخام في أرجاء العالم ويدور من أجلها صراع مرير من أجل توسيع المستعمرات.

وكان السباق بين الرأسمالي المالي الدولي في الاستيلاء على المستعمرات في عشية تحول للقرن العشرين قد أنجز جوهرياً إذ: كانت أفريقيا مقسمة بنسبة 90% بين القوى الكبرى، وحتى الدول المستقلة في آسيا لم يكن استقلالها إلا شكلياً مثل الصين وبلاد فارس، أو حتى الدولة العثمانية التي كانت قد غطست بدرجات بعيدة في تبعيتها للرأسمالية الأوربية كأشباه مستعمرات.

ثم بدأ الصراع من أجل إعادة تقسيم العالم الذي شمل أيضاً الأقطار العربية في شمال أفريقيا والشرق الأوسط. وكان الوضع الاستراتيجي ـ العسكري المناسب وقربها الجغرافي إلى وسط وغرب أوربا وكذلك مكامنها من الثروات الطبيعية التي تكاد لم تستخدم بعد كما أنها توفر إمكانية استهلاك كبيرة من السوق المحلية من الإنتاج الصناعي الأوربي.
وتجعل هذه المعطيات من المناطق العربية الممتدة من المحيط الأطلسي حتى الخليج العربي مشروعاً رئيسياً للبورجوازية الأوربية للاستغلال والنهب.
وكانت الدكتاتورية الاستعمارية للرأسمال المالي الأوربي قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى قد حلت محل الطغيان الإقطاعي الأوربي. وحيث أن الإمبراطورية العثمانية الإقطاعية مثّلت ولقرون طويلة القوة الكبرى في الشرق الأدنى وطرف مهم في مسألة التوازن الأوربي/الشرقي إلا أنها وبسبب تخلفها الاجتماعي الاقتصادي لم تعد في وضع يمكنها مقاومة الزحف المتنامي المتواصل للقوى الأوربية العظمى سياسياً واقتصاديا وثقافياً.

وكان النفوذ السياسي للسلطان العثماني في شمال أفريقيا قد انقضى منذ وقت طويل، وكانت بريطانيا العظمى وفرنسا مرشحتين كقوى استعمارية احتلالية للأقطار العربية، وكان الصراع المرير التنافسي بين هاتين القوتين الأوربيتين العظمتين من أجل تحديد مواقع نفوذهما في هذا

الجزء من أفريقيا قد شهد أزمة أطلق عليها أزمة فاشودا عام 1898 Faschoda Krise التي مثلت ذروة ذلك التنافس وتراجعت فرنسا من أجل التركيز على احتلال المغرب. (1)

وكانت القوات الاستعمارية الفرنسية قد احتلت في الأعوام 1830 وحتى 1848، الجزائر وتونس من خلال اتفاقية باردو Bardo عام 1881 وبموجب اجتماعات لامارسا La Marsa عام 1883 أعلن وضعها كمحميات فرنسية.

وفي نفس الوقت الذي ضمت فيه فرنسا تونس، كانت بريطانيا قد أوصلت نفوذها إلى مصر، كما استطاعت أيضاً أن تضم السودان إلى سياستها الاستعمارية، وأعلنت ما يسمى الحكم المشترك عام 1899 فيما أطلق عليه بالحكم المشترك، Kondominium بين بريطانيا ومصر، ولكن في واقع الأمر كانت خاضعة كلياً للسيطرة البريطانية.

وإلى جانب بريطانيا وفرنسا ساهمت السياسة الإيطالية أيضاً في استعباد شمال أفريقيا ومن نتائج الحرب الإيطالية ـ التركية 1911- 1921 دخول جزء كبير من ليبيا تحت السيادة الاستعمارية الإيطالية وأخيراً عندما تمكنت فرنسا وإسبانيا عام 1912من تنحية ألمانيا(كنتيجة للأزمة المراكشية 1905- 1911)، كانت جميع مناطق شمال أفريقيا عشية الحرب العالمية قد أصبحت تحت سيطرة النظام الديكتاتوري الإمبريالي.

وكانت أقطار المشرق العربي أيضاً أهدافاً رئيسية للقوى الأوربية العظمى من أجل الاستغلال الاستعماري، إذ كانت العديد من القوى الهادفة إلى استغلال الشرق الأوسط قد بدأت فورا عملية إخضاع عسكرية لهذه المناطق وكل محاولة للقوى العظمى الأوربية(بدون استحضارات طويلة الأمد) باستخدام القوة المسلحة كانت تنطوي على الخطر المباشر لنشوب حرب مع طرف أو عدة أطراف من أجل السيادة على الشرق الأدنى، استخدمت أساليب "التغلغل السلمي" وجوهر هذا الشكل من الاستغلال الاستعماري يكمن في استعباد شعوب غريبة لشعوب أخرى من خلال غزوات مسلحة وتأسيس فوري لنظام المستعمرات بل ومن خلال استخدام وسائل غير مباشرة للتوصيل إلى (حتى في حالة الاحتفاظ المؤقت لشكل دولة مستقلة تؤمن النهب الاستعماري) السيادة الاستعمارية والسيطرة على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والثقافية.

إن سياسة التغلغل السلمي Penetration Pacifique(وارد نصاً باللغة الفرنسية كمصطلح سياسي ـ المترجم) لم تكن لتؤسس إمبراطورية استعمارية ولكنها كانت تساعد وتحضر لذلك الهدف، والحقيقة أن القوى الاستعمارية وعند تحقيقها لسياستها الاستعمارية العدوانية في حالات معينة لسياسة"التغلغل السلمي" كانت تتردد في استخدام القوة المسلحة الواضحة العلنية، وكانت هذه ظاهرة جديدة في تطور السياسة الاستعمارية للقوى العظمى. وهو: التكيف المناسب للسياسة الاستعمارية، وتعبير ونتيجة لاحتدام التناقضات بين القوى الاستعمارية في الصراع من أجل تقسيم جديد للعالم وتعبير عن عجز بعض الدول الرأسمالية بشكل فردي من التوصل إلى أهدافها الاستعمارية التوسعية بوسائلها الاستعمارية المباشرة.

كانت بريطانيا العظمى وفرنسا من أبرز المتنافسين في الصراع على موقع السيادة السياسي والاقتصادي في الشرق الأوسط حتى نهاية القرن التاسع عشر وبمساعدة البنوك العالمية في لندن وباريس مارست حكومات هاتين الدولتين العظمتين منذ أواسط الخمسينات في القرن التاسع عشر سياسة مالية ابتزازية في الإمبراطورية العثمانية التي أدت بعد عقود قليلة من

السنين إلى دمار دائمي في ميزانية الدولة ولم يعد بوسع الباب العالي حتى الإيفاء بالتزامات الفائدة.

وحيث لم يعد بالإمكان تجنب الكارثة المالية أعلنت الحكومة التركية وتحت ضغط هائل من بريطانيا العظمى وفرنسا عن إفلاس الدولة عام 1881، ثم أعلن السلطان التركي إذعاناً في 20/كانون الأول - ديسمبر/1881 في مرسوم سلطاني تأسيساً لما سمي بإدارة دين الدولة التركية وكان الإنكليز والفرنسيون يتصارعون على قيادة إدارة الدين التركي واستخدمتها حكومتا لندن وباريس من أجل تأمين الأرباح الهائلة في الإمبراطورية العثمانية. وكان المصدر الأكثر أهمية في البلاد للضرائب التي ينبغي أن ترحل إلى دين الدولة هي: الكحول وصيد الأسماك وأشجار التوت ودودة القز، وكذلك الضرائب من التبغ واحتكار الملح، وكذلك جزءاً كبيراً من واردات الدولة التركية.

وكأداة إضافية للاستغلال والنهب المالي/ السياسي للإمبراطورية العثمانية أسست فرنسا خلال حرب القرم 56/1853 بنك أمبريال عثماني Banque Imperial الذي أصبح عام 1875 بنك الدولة المركزي وهذه المركزية في تصدير رأس المال الفرنسي إلى الشرق الأوسط، كان لها العديد من الفروع في جميع المراكز التجارية الكبيرة في الشرق الأوسط كما كان ممثلون فرنسيون يهتمون بأدق الأشكال بالمصالح الفرنسية في مجلس إدارة دين الدولة التركي العام.

ومقابل المبالغة في نهب واستغلال المواد الخام والإنتاج الزراعي في الولايات العثمانية وبأسعار مخفضة، وكانت هناك إجراءات تصدير السلع الصناعية الأوربية إلى أقطار الشرق الأوسط، حيث استطاعت بريطانيا بسبب قوّتها الاقتصادية الفائقة أن تتزعم حتى نهاية القرن التاسع عشر الدور القيادي في المجال التجاري /السياسي بين كافة المتنافسين الأوربيين.
وقد حققت البرجوازية البريطانية الكبيرة مواقع احتكار (تقريباً) لها في: مصر، بلاد النهرين، كما في مناطق سواحل البحر الأحمر والخليج العربي، بينما كانت منافسة التجارة الفرنسية ملحوظة في مناطق نفوذ فرنسا التقليدية في سوريا ولبنان.

وقد أدى الاستسلام للقوى الأوربية العظمى إلى تعريض أجزاء أخرى من الشرق الأوسط للنهب الاقتصادي وباستسلامها، ضمنت الحكومة التركية لكافة الأجانب ضرائب الجمارك الحرّة وقد مثّل هذا حملاً اقتصاديا كبيراً على التجار المحليين والصناع اليدويين(في الورش)، ومما تضمنه هذا الاستسلام أيضاً من قواعد وأنظمة: عدم سريان أحكام القوانين والمحاكم العثمانية على كافة الأجانب المقيمين في الإمبراطورية العثمانية والذين يعملون لديها من غير المسلمين.

وليس بأقل مما ذكر ألحق الاستسلام الضرر أيضاً بمرافق الحياة الاقتصادية للإمبراطورية العثمانية وبعدد كبير من الامتيازات التي كانت الحكومة العثمانية قد منحتها حتى نهاية القرن التاسع عشر للصناعيين وأرباب المصارف والبنوك وفي الدرجة الأولى بريطانيون وفرنسيون.

ومع اكتساب الامتيازات(للرأسمال الأجنبي في الدولة العثمانية - المترجم) لم تعد هناك طبعاً أي مساع تقدمية للتصنيع السريع في الدولة العثمانية والاستثمارات التي كانت موظفة في بعض المشاريع المنجمية أو في مجال المواصلات تكرس في الواقع اهتمامها لنهب الثروات الطبيعية ومن أجل إرسال سريع للمواد الخام لبريطانيا وفرنسا.

ففي سوريا ولبنان كان يتواصل بناء السكك الحديدية الفرنسية التي ضمنت بهذه الوسيلة سيطرة اقتصادية شاملة وأيضاً عسكرية استراتيجية في منطقة نفوذها التقليدية. ومن بين ما مجموعه 760 كيلومتر من خطوط السكك الحديدية التي أقامتها الشركات الفرنسية على أراضي الإمبراطورية كان 683 كيلومتر منها في الولايات السورية واللبنانية.

وكان الاقتحام الاقتصادي للقوى الأوربية في الإمبراطورية العثمانية مشفوعاً بدعايات ثقافية /سياسية مكثفة، وبصفة خاصة في السياسة الشرقية الفرنسية بينما كانت هناك تحركات معادية للإقطاع في سوريا ولبنان في أواسط القرن التاسع عشر، وكانت الإرساليات الفرنسية التبشيرية: الفرنسيسكان، الجزويت، الدومنيكان، لها تأثيرها الأيديولوجي على الفئات العليا للإقطاع الماروني وفي صب الزيت على النزاعات الدينية واستغلالها لإلحاق أشد الضرر بحركة الاستقلال العربية.
وفي عام 1875 كان الجزويت هم المحركين الأساسيين الملهمين لتأسيس وافتتاح جامعة سانت جوزيف في بيروت، وكان حوالي 40 ألف إلى 50 ألف طالب عربي يدرس حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى في 1000 مدرسة فرنسية.

وكان لعمل الإرساليات الفرنسية التبشيرية بصفة خاصة قيمته الكبيرة في انتشار الثقافة والأدب الفرنسي في الشرق الأوسط وحتى الحرب العالمية الأولى كان هناك 87 رواية قد تُرجمت من اللغة الفرنسية إلى العربية، وتأسست المطبعة الفرنسية الأولى في بيروت عام 1898، كما تواجدت المكتبات الفرنسية في العديد من المدن اللبنانية والسورية.

ومقابل الدعاية الفرنسية الثقافية/السياسية بين الأوساط الشعبية المارونية، كانت السياسة الشرقية البريطانية تمارس ضغطاً سياسياً شديداً على الفئات القيادية المسلمة. وهكذا كان جزءاً كبيراً من زعماء قبائل الدروز في جبال حوران تحت النفوذ البريطاني، وغالباً ما كان الجواسيس الإنكليز يتنكرون بزي العلماء ويحرضون الدروز على القيام بانتفاضات معادية للأتراك، وفي الكثير من الحالات يوحون إليهم بالصراعات الدينية ضد السكان المسيحيين وتقديم الرشوة إلى العديد من السلاطين والأمراء العرب في ولايات الساحل المطلة على البحر الأحمر والخليج العربي فهؤلاء مثّلوا الأدوات للسياسة البريطانية حيال الشرق الأوسط قبل الحرب العالمية الأولى.

وقد أدّت الإجراءات السياسية والاقتصادية والثقافية ـ السياسية في الشرق الأوسط التي استخدمتها بريطانيا العظمى وفرنسا بصفة عامة أدت إلى أن توصل هاتين القوتين العظميين حتى نهاية القرن التاسع عشر مجال نفوذهما السياسي إلى هذا الجزء من العالم وهناك اعتراف مبدأي بذلك دون إبداء المقاومة للإنكليز. وقد استطاع الرئيس الفرنسي (آنذاك) بوانكاريه في كانون الثاني/ 1912 أن يؤكد صراحة المطالب الاستعمارية السياسية الفرنسية في سوريا ولبنان أمام البرلمان. فيما تركزت الدبلوماسية البريطانية الشرقية باتجاه الولايات العربية المشرقية التي تقع على طرق الاتصالات البريطانية البرية والبحرية إلى الهند وفلسطين وبلاد النهرين(العراق) وكذلك في المناطق الساحلية للبحر الأحمر والخليج العربي.

وحتى نهاية القرن كانت روسيا القيصرية المنافسة الرئيسية للسياسة التوسعية لبريطانيا وفرنسا في الإمبراطورية العثمانية, وكانت السياسة الخارجية الروسية متجهة(إلى جانب الصراع من أجل احتلال مناطق البلقان وما وراء القوقاز) بشكل جوهري إلى السيطرة العسكرية على الممرات المائية في البوسفور. وبذلك فإن روسيا هددت وبصورة مباشرة سيادة الدولة العثمانية وعرضت للخطر عدا ذلك مواقع ونفوذ بريطانيا وفرنسا المتقدمة في الشرق الأوسط، وكانت

كافة جهود روسيا في أهدافها الاستراتيجية في تركيا تصطدم بمقاومة حيوية من حكومتي لندن وباريس.

ومنذ نهاية القرن التاسع عشر بدأ الرأسمال الاحتكاري الألماني بالزحف أيضاً نحو الشرق الأوسط، وكان الأمر هنا يدور عن مساحات يمكن الوصول إليها عبر الطريق البري، لذلك فهي غير ممكنة لأن يتعرض له الأسطول البريطاني وأن يحاصرها وهي مناطق غنية بمصادر المواد الخام والكثير من المزايا التي تضيف إمكانيات جديدة إلى الصناعات الألمانية.

وكانت سكة حديد برلين ـ بغداد وإرسال البعثات العسكرية والتبادل الكثيف لرأس المال والبضائع، وكذلك الزيارة الدعائية الرسمية للقيصر فيلهام الثاني عام 1898 إلى الإمبراطورية العثمانية فقرات تخدم سياسة الضغط بشكل حاسم على المواقع البريطانية والفرنسية في الشرق الأوسط ويرغمها على التقهقر.

وقد رغبت السياسة الألمانية و باستخدام مختلف الوسائل وبشكل مركز(التغلغل السلمي) رغبت في تحقيق جزء واحد من مخططاتها العدوانية وقد كانت النية متجهة إلى القيام بمغامرات في الإمبراطورية العثمانية وجعلها حزام عازل. ومن خلال السياسة التوسعية العدوانية للسياسة الألمانية كانت بريطانيا العظمى وفرنسا وروسيا مرغمون في عقد الاتفاقيات من أجل درء خطر التهديدات الألمانية.

غير أن ألمانيا بسياستها النهابة في الشرق الأدنى قد تمّ عزلها وأن عقد التناقضات الاستعمارية لم يكن بالإمكان التوصّل إلى حل لها إلا من خلال الحرب, وأن بريطانيا وفرنسا وروسيا ماضون في الحرب من أجل أن يقتطعوا لأنفسهم مستعمرات في بلدان أخرى ومن أجل نهب تركيا نفسها... كما أن هدف الألمان أيضاً في حال انتصارهم، تحقيق سياسة الاستيلاء على المستعمرات والسيطرة على تركيا والمضي في الاستيلاء على مناطق شعوب غريبة.

_____

(1) أزمة فاشودا حدثت بين بريطانيا العظمى وفرنسا حول السودان عام 99/1898 ومن خلال تهديد بريطانيا بالحرب، فقد انسحبت فرنسا مرغمة بدون شروط من فاشودا، وتسمى اليوم كودوك Kodok . المترجم

ثانياً : حركة الاستقلال في المشرق العربية

كانت الأقطار العربية المشرقية مركزاً لحركة المعارضة ضد الاستعمار وضد الاحتلال التركي قبل الحرب العالمية الأولى وتطورت حركة الاستقلال في هذه الولايات الواسعة الأرجاء من الإمبراطورية العثمانية ولكن بصورة متفاوتة.
ففي سورية عبّرت أولى تلك الظواهر عن حركة وطنية قومية منذ أواسط القرن التاسع عشر، وقبل كل شيء على شكل نهضة(بعث) Renaissanc أدبية أعادت الحياة شيئاً فشيئاً إلى اللغة العربية وإعادة الوعي إلى ماضٍ عظيم.
وأنجز الكتّاب العرب، والمؤرخون، والتربويون، في العقود الأولى في القرن التاسع عشر ونشروا كتباً دراسية كانت الأساس في التحرر من المتسلطين الأتراك الغرباء.

وكانت عائلة البستاني واليازجي في بيروت قد أسستا عام 1848 "الجمعية السورية من أجل الفنون والعلوم" ثم تحوّلت إلى حوض لتجمع ممثلي الأفكار من البورجوازية وأعلنوا النضال تحت أنظار رقابة لا رحمة فيها من عناصر الطغيان وأخذوا من أفكار اليقظة الفرنسية التنويرية، كما سعوا إلى تحديث المجتمع العربي في جميع مجالات الحياة. وكان انفتاح المجتمع ومساهمات أعضائه تشمل أوساط فكرية عريضة بينما كان وللأسف ممثلوا الرجعية الدينية يفضلون التعامل مع قضايا العلوم الطبيعية.

وكانت هذه الجمعية السورية للفنون والعلوم أقرب ما تكون إلى جمعية مارونية للكتّاب والمعلمين، فقد شملت عام 1857 المتعلمين وفي عام 1868 أعيد تشكيلها (الجمعية السورية العلمية) بأعضاء مسلمين ومسيحيين قد تأسست من خلال ممثلين شبان من البورجوازية العربية المشرقية لخدمة هذا الهدف من خلال الكفاح ضد التطرف الديني والاستبداد التركي Absolutism وتعريض المنجزات الثقافية العربية ـ الإسلامية للعصور الوسطى في عمل طليعي من أجل تنمية وتطور ذاتي عربي.

وكان بطرس البستاني من الممثلين الرائعين لهذه الجمعية والحياة الروحية العربية في القرن التاسع عشر قد ولد في قرية ظبية بين بيروت وصيدا، و تلقى دراسته في واحدة من أهم المدارس الدينية المارونية(عين ورقة)، ويجيد العديد من اللغات، كما كان قد درس الأدب العربي وكذلك الفلسفة والحقوق، التاريخ والرياضيات، والجبر والجغرافيا والجيولوجيا.
وفي عام 1840 دخل البستاني إلى أحد المراكز التبشيرية الأمريكية من أجل المزيد من الدراسة، وعمل لفترة من الزمن في التدريس في مدرسة آباي Abaih وألّف كتاباً في علم الحساب.

وكان الصراع العقائدي الدموي في لبنان في أواسط القرن التاسع عشر دافعاً للبستاني للمناداة بالوحدة الوطنية لجميع الطوائف الدينية، وكانت صحيفته التي أصدرها باسم (نفير سوريا) تخدم هذه الفكرة, كما أسّس البستاني عام 1863 مدرسة لبنانية، فللمرة الأولى يتلقى الدروس في هذه البلاد طلبة من مختلف الاتجاهات الدينية في مدرسة واحدة تحقيقاً لأفكاره الوطنية.
وفي أعوام 1867 حتى 1869 ألّف البستاني قاموساً عربياً (المحيط) وأصدر عام 1870 أول مجلة سياسية في لبنان(الجنة) ولاحقاً (الجنان) ومن عام 1875 وحتى وفاته عمل البستاني في موسوعة (دائرة المعارف).
وكان بطرس البستاني يمتلك حقاً معلومات علمية موسوعية وكانت مؤلفاته تشمل الاقتصاد، الفلسفة، اللغة، التربية، القضايا اللاهوتية، ونال بحق اللقب التكريمي "المعلم" و لم يكن البستاني سياسياً بارزاً، لكن نضاله الدائمي كان من أجل توسيع التعليم وتربية الشعب لم تكن غاية بذاتها، بل من أجل تنوير الشعب ومكافحة الجهل التي رأس فيها المقدمات في الكفاح ضد السيادة الأجنبية.

وكان الشاعر السوري المشهور عبد إسحاق من الممثلين البارزين أيضاً لحركة التحرر العربية في هذه السنوات، والذي مضى بعد طرده من سوريا إلى مهجره المصري ومن هناك تابع نضاله من أجل الاستقلال من الاستعمار التركي، وكذلك فرنسيس فتح الله المراش 1836-1873. ولاحظ من بلدته حلب التأثيرات الساحقة لأزمة النظام الإقطاعي على الوضع الحياتي للسكان، وحاول في مؤلفه المهم "غابة الحق" إلى ضرورة تأسيس أعمال إصلاحية رئيسية على قاعدة مبادئ الرأسمال.

وعلى العكس من حركة الاستقلال الإسلامية ـ العربية، كانت الفئات المارونية العليا قد بنت توجهاتها على أنها ممثلة للبورجوازية الناشئة في المدن التجارية اللبنانية الداعية إلى الاستقلال التام عن الدولة العثمانية، وبسبب تخلفها(البورجوازية) وجدت نفسها في أزمة عميقة مع الهيكل الاقتصادي القائم وكذلك في سعيها إلى الأرباح.

وفي نفس الوقت كانت البرجوازية التجارية ـ المصرفية الثرية مستعدة لاستبدال السيادة التركية بالسيادة الاستعمارية للرأسمالية الفرنسية وتمهيد الطريق أمام المصالح الاقتصادية الفرنسية في الشرق ودعم البورجوازية الفرنسية الكبيرة سواء ضد طغيان الإقطاع التركي، أو ضد الحركة الوطنية ذات التوجهات العربية ـ الإسلامية، وقد فكر ممثلو الفئات المارونية في المرحلة اللاحقة وبمساعدة البورجوازية الفرنسية تثبيت واستخدام دورهم القيادي على الأقل في المناطق اللبنانية حيال الجماهير الشعبية العربية.

منح هذا التحالف(بين البورجوازية الفرنسية والفئات المارونية العليا ـ المترجم) مع القوة العسكرية التي تعد من أقوى القوى الاستعمارية الأوربية بعد بريطانيا العظمى القوة العدوانية للتأثيرات المارونية، وأثرت على المعارضة المعادية للأتراك كما زادت من صلاتها وتبعيتها للدوائر المالية الفرنسية العليا، مع تزايد وتعاظم الخطر الاستعماري للقوى الأوربية باعتباره الخطر الرئيسي على نضال حركة الاستقلال للجماهير السورية ـ اللبنانية.

وكانت حركة الاستقلال السورية ذات التوجه الإسلامي قد دخلت في البدء بطلبات راديكالية تجاه الباب العالي ولم يكن هدفها التحرر التام من الطغيان التركي، بل كان نضالاً من أجل تحقيق الحكم الذاتي في إطار الإمبراطورية العثمانية، كما لم يكن لدى الحركة ذات التوجه الإسلامي العزم على استبدال السيادة التركية بالقمع الاستعماري للقوى الأوربية. ولما كانت (الدولة العثمانية) ضعيفة في قدراتها على مقاومة الزحف التوسعي للقوى الاستعمارية الأوربية لذلك رأت في التبعية للإمبراطورية العثمانية مع بقاء وجودها يضمن لها شيء من الحماية حيال الأعداء الأقوياء.

وشهد التوازن طارئ آخر تمثّل في أن حركة التحرر السورية ذات التوجه العربي الإسلامي(بصرف النظر عن الرابط الديني المشترك مع الحكام في استانبول) كانت في هذه المرحلة بقيادة قوى إقطاعية سعت من خلال تقوية نفوذها في مناطقها إنهاء تقاسم الأرباح مع الباب العالي، ولكن النظام الإقطاعي التركي كان على أية حال يقف أقرب لهم من الرأسمالية الأوربية.

عندما نهضت حركة الاستقلال العربية حيال الشروط الجديدة المعقدة كانت عملية التحولات في حوالي القرن التاسع عشر في الأقطار العربية، مسألة قد تم حسمها وأصبحت شبه مستعمرات للرأسمالية الأوربية وكان في هذا تعميق آخر للأزمة الاجتماعية للفلاحين وكذلك لفقراء المدن، والنتيجة كانت: ثورات الجياع في المدن الكبرى واضطرابات الفلاحين في الأرياف ولا سيما في المناطق الجبلية ذات المسالك الوعرة ثم اندلعت الانتفاضات المستمرة وكانت على الأغلب تطالب بالاستقلال حتى بداية الحرب العالمية الأولى ولم يكن بالإمكان دائماً قمع هذه الانتفاضات، لا من القيادات المحلية المتسيدة ولا من المحتلين الأجانب.

وبصورة عفوية غير منظمة أقامت الجماهير والفئات الشعبية دون أن تكون هناك تحالفات داخلية وخارجية من أجل الخبز، وضد تصاعد وتنامي الضرائب و التظاهرات والنضال ضد الطغيان التركي وضد غزو الرأسمال الأوربي مع المقاومة ضد الاضطهاد الاجتماعي.

وليس فقراء المدن والفلاحين فقط، بل كان الإقطاع أيضاً، والفئات العليا من البورجوازية العربية الذين لم يكونوا على وفاق مع النظام السياسي/الاجتماعي في مناطق المشرق العربي في نهاية القرن التاسع عشر لأنهم كانوا يلاقون العراقيل سواء من خلال سلطات الاحتلال التركية أو من خلال السياسة الاستعمارية للدول الأوربية في تحقيق مصالحهم الاجتماعية، وكان احتجاجهم موجهاً ضد عناصر معينة في السيادة التركية العثمانية، أو بالأحرى سياسة التدخل الأوربية وليس ضد عموم سياسة القمع العثمانية أو الأوربية.

كانت دمشق واحدة من أهم مراكز الوعي الوطني والقومي، وهي أكبر مدينة في سورية، ويسكنها حوالي 300 ألف نسمة ولها أهميتها المتصاعدة سياسياً واقتصادياً وثقافياً. وقد خسرت كثيراً في غضون الاحتلال التركي للبلاد.
وكانت هذه المدينة في العصور الوسطى المبكرة مركزاً تجارياً مزدهراً في المشرق العربي، وقد استطاعت دمشق من خلال تأسيس خط سكة حديد إلى حوران الثرية بالحبوب عام 1844 وإلى بيروت عام 1895 وإلى حيفا عام 1905، استطاعت وبالتدريج أن تستعيد مكانتها التجارية في المشرق العربي.

وكان على البورجوازية التجارية الدمشقية أن تقدر قبل كل شيء أمر منافسيها الأقوياء من التجار المارونيين الذين وبسبب علاقاتهم المتينة مع فرنسا يتمتعون بموقف أفضل، ولكن التجارة في حلب توجهت في علاقاتها مع أنطاكية فكانوا لذلك يتمتعون بحماية الحكومة التركية.

وخلق هذا الوضع الاقتصادي الصعب من جهة أخرى المقدمات المناسبة لتوجه أوساط عريضة من تجار دمشق إلى حركة التحرر الوطنية القومية, وسوياً مع البورجوازية الوطنية والمثقفين انتمت البورجوازية التجارية في هذه المدينة إلى حركة الإصلاح الدمشقية التي بدأت تتكون منذ نهاية القرن التاسع عشر. وكانت المهمة السياسية الرئيسية لممثلي الإصلاح هي: طرد البعثات التبشيرية ورد غزو الرأسمال الأوربي ولا سيما الفرنسي من الأقطار العربية مع تحفظ وحذر في التطرف حيال العثمانيين وزاد الإرهاب الذي مارسه الأتراك المحتلون من صعوبة انتشار الدعاية المعادية للأتراك والأفكار ضد الإقطاع.

وكان طاهر الجزائري 1851 - 1920 من أهم ممثلي حركة الإصلاح الدمشقية وهو شيخ جزائري مولود في دمشق وتلميذه محمد كرد علي 1876 - 1953، وكذلك شكري العسلي الذي كان عام 1911 نائباً في البرلمان العثماني في استانبول، و قد حكمت محكمة عسكرية تركية على الجزائري بالموت وأعدم شنقاً عام 1916 فيما تمكن شكري العسلي في أعماله السياسية والاقتصادية أن يعبّر عن تطلعات البورجوازية العربية ولكن العسلي لم يكتب إلا القليل عن الأوضاع الكارثية لفقراء المدن، وهو الذي كان من أكثر ممثلي حركة الإصلاح الدمشقية تأثيراً وكان بصرفه النظر عملياً عن مشكلات مستوى الحياة للفئات الفقيرة من الناس، مسايراً لنفوذ الإقطاع التركي والعربي الرجعي والتيار الديني الإسلامي السوري تحت مبررات الضرورة الدفاع عن التقاليد الدينية.

وكانت حركة الاستقلال العربية بصفة جوهرية منذ نهاية القرن التاسع عشر وحتى عام 1914، تسودها ثلاثة تيارات أيديولوجية رئيسية:
ـ حركة إسلامية خالصة.
ـ حركة قومية خالصة.

ـ حركات اجتماعية مبكرة.

كانت الحركة الإسلامية التي تأسست على يد جمال الدين الأفغاني (1839 - 1897)، ذات توجهات تركز على التعاون السياسي والاقتصادي والثقافي بين كافة الأقطار الإسلامية والوقوف بوجه السياسة الشرق أوسطية للدول الأوربية العظمى. فيما كانت الحكومة التركية والشخصيات الإسلامية والمتشددون العرب يسعون من أجل توسيع الأقطار الإسلامية وتحقيق استقرار الإمبراطورية العثمانية والمحافظة على الهيكلية المجتمع الإقطاعي.

ويعتبر محمد رشيد رضا 1865 - 1935 من أهم شخصيات وممثلي التيار الإسلامي في سوريا وكان يعمل لصالح تحديث الإسلام وكرس نقده (بل كان ذلك جل عمله تقريباً) ضد سياسة التدخل التي كانت الدول الأوربية العظمى تمارسها ولا سيما ضد البعثات التبشيرية الفرنسية. وكان رشيد رضا قد بدا متردداً (تحت ضغط السياسة الإرهابية لنظام تركيا الفتاة منذ عام 1908) في العمل ضد الطغيان التركي.

كما كان عبد الرحمن الكواكبي 1841 - 1903 من أبرز ممثلي الأيديولوجية القومية العربية وقد كرس الكواكبي نفسه ضد السيادة التركية الإقطاعية وكذلك ضد السياسة الاستعمارية الأوربية، وكان قد بدأ نشاطه السياسي العلمي في تحرير الصحيفة الحكومية "الفرات" في مدينة حلب ثم أسس لاحقاً صحيفته الخاصة عام 1879 والتي منها انطلق يهاجم طغيان السلطان عبد الحميد الثاني. وبعد إيقاف سريع للصحيفة من خلال الإدارة التركية. عمل الكواكبي بضعة سنوات في خدمة الدولة, وأسس مكتباً للمحاماة عام 1886 وعمل بثبات في العديد من القضايا لصالح الفلاحين ضد أساليب الاستغلال النهابة لمالكي الأراضي المحليين ووالي حلب التركي جمال باشا. ثم انتخب الكواكبي عام 1898 من تجار مدينته حلب رئيساً لغرفة تجارة للمدينة.

وقد اعتقل الكواكبي وصودرت أملاكه ولكنه تمكن من الهرب والوصول إلى القاهرة سالماً, و أدان الكواكبي في أعماله طغيان السلطان عبد الحميد الثاني ووقف بشدة ضد قسوة النظام الإقطاعي في الأقطار العربية، وكانت مطالب الكواكبي وهو يمثل في ذلك مصالح البورجوازية الإسلامية الشابة في سوريا الذين لم تكن مطالبهم تصل إلى درجة إزاحة الإمبراطورية العثمانية، بل هناك عرض لأفكار وآراء في مساهمة فاعلة لكافة الطبقات والفئات العربية قي تكوين إمبراطورية إسلامية كبيرة يكون الخليفة فيها على قمة هذا النظام, كما كان الكواكبي يطرح الوحدة القومية لكل العرب والمساواة في الحقوق بما في ذلك لغير المسلمين وهو لم يرفض الرأسمالية كنظام إنتاجي ولكنه كان ضد الغزو الرأسمالي الأوربي في الأقطار العربية. وقد أثر الكواكبي بشكل فعال على أشكال الوعي القومي العربي عند المسلمين وكذلك لدى المجاميع السكانية المسيحية من غير المارونيين.

ومثّلت التيارات الاجتماعية في داخل حركة الاستقلال الاتجاهات التقدمية فيه، وكان أهم ممثلي هذا الاتجاه هم: فرح أنطوان، شبلي شميل، سلامة موسى، وم.المنصوري. وكان أنطوان قد عاش سنوات طويلة في أوربا وأميركا واستلهم من ماركس وتولستوي، ووقف بوضوح أكثر مما فعله الكواكبي ضد الظلم الاجتماعي في عصره. ورسم في روايته "القدس الجديدة" صورة الدولة الديمقراطية العربية التي ينشدها في المستقبل وكان احتجاجه ينصب على الطغيان التركي وضد السياسة الاستعمارية للقوى الأوربية أيضاً.

وقد حاول فرح أنطون أن يعرف طبيعة ومعالم النظام الطبقي في مصر وقسم المجتمع إلى مجموعتين تقفان موقف العداء من بعضهما البعض إلى فقراء وأثرياء، ضعفاء وأقوياء، ورفض المفاهيم التي تعمل كمهدّئ ومسكّن, ومما يستحق الملاحظة أن محاولاته كانت مستمدة من أفكار كارل ماركس فيما يخص القواعد الاقتصادية الأساسية " معامل الأمة ورشهم، مجتمعهم، وأراضيهم، ولا يجوز أن تكون هناك ملكيات خاصة، بل يجب أن تكون ملكية عامة للأمة، والأمة يجب أن تديرها بنفسها وأن توزع الأرباح على أبنائها".(1) وكانت أفكار فرح هذه تعد من أفضل الأفكار العربية التقليدية لحركة الاستقلال.

ومثّلت ثورة تركيا الفتاة عام 1908 التأثيرات المهمة في تطور حركة الاستقلال لعموم المشرق العربي وفي أعوام الستينات من القرن التاسع عشر، كان هناك في تركيا من بين ما يسمى "حركة تركيا الفتاة ":المثقفين "الإنتلجنسيا" من البورجوازية، و الملاك الليبراليون وموظفي الدولة، وهم يسعون إلى هدف واحد يتمثل بإنهاء النظام الإقطاعي المطلق من خلال تأسيس نظام ملكي دستوري. وفشلت في السنوات 87/1876 المحاولة الأولى لتركيا الفتاة في تأسيس نظام برلماني بقيادتهم بعد إسقاط السلطان عبد العزيز، كما قام السلطان الجديد عبد الحميد بحل البرلمان مرة أخرى عام 1878 الذي كان قد انتخب حديثاً ثم أوقف العمل بالدستور وقاد مرحلة رجعية أكثر من ذي قبل في عموم الإمبراطورية العثمانية.

واشتدت الحركة المعادية للإقطاع من جديد ففي عام 1889 أسست تركيا الفتاة لجنة "الإتحاد والترقي" وكانت الثورة البورجوازية الديمقراطية قد هبت في روسيا عام 1905 وفي نفس العام اندلعت انتفاضات شعبية في إيران عمقت من حدة الأزمة الداخلية في تركيا ومهدت الطريق لجماعة تركيا الفتاة بالوصول إلى السلطة، إذ أسقط السلطان عبد الحميد عام 1908 وانتصرت حركة تركيا الفتاة.

وكان رد فعل حركة الاستقلال العربية في البدء هو الإعجاب بالأحداث الجارية في استانبول، وكانت الشعارات الرئيسية لثورة تركيا الفتاة" المساواة بين جميع الأديان والشعوب في الإمبراطورية العثمانية وتأسيس نظام برلماني" ولكن ما تحقق هو عكس ما كان يطلبه القوميون العرب.

ولم يؤد إسقاط السلطان عبد الحميد والنظام البرلماني الإقطاعي المطلق إلى شيوع الديمقراطية والليبرالية في الحياة السياسية في الأقطار العربية، إذ واصل رجال السلطة من تركيا الفتاة في العاصمة استانبول العمل الدعائي الذي كان سائداً في عهد الباب العالي في التوجه الإسلامي، من خلال توجه قومي صرف أدى إلى تشديد الضغط والقمع للشعوب غير التركية.

وهكذا تركزت مطالب التنظيمات في المشرق العربي بعد عام 1908، جوهرياً ضد الإجراءات التي اتخذتها حكومة تركيا الفتاة التي باشرت بتحقيق هذه الأيديولوجية الرجعية. وقد تركزت الاحتجاجات العربية على سبيل المثال ضد تسريح الموظفين العرب من وظائف الدولة من خلال محاولات المسؤولين العثمانيين إحلال الموظفين الأتراك فقط في دوائر الدولة في الأقطار العربية، ولم يكن هؤلاء يحسنون اللغة العربية وكذلك في ممارستهم سياسة إحلال اللغة التركية بدلاً من اللغة العربية(سياسة التتريك ـ المترجم).

وفي هذا الاتجاه وبعد ثورة تركيا الفتاة، تحركت المنظمات العربية التي تأسست في تلك المرحلة لا سيما أن المطالب العربية بالاستقلال الذاتي كانت تشتد وتقوى، ففي عام 1908 قام موظفون سوريون في استانبول بتأسيس جمعية الإخاء العربية ـ العثمانية"، وطالبت قيادات

هذه المجموعة تقوية مواقعها الاجتماعية في الإمبراطورية العثمانية، وكانت هذه المنظمات تهدف تحقيق أناني لمصالحها الطبقية ونادراً ما أولت الاهتمام بقضية الاستقلال العربية، كما تأسست أيضاً عام 1909 جمعية " المنتدى الأدبي" التي كانت غالبيتها من الطلبة والبرلمانيون والمثقفون، وظلت في تأثيراتها غير جوهرية فيما يتصل بحركة الاستقلال العربية المشرقية ولم يكن يتوفر داخل هذا المنتدى فهم موحّد حول مدى الرغبة في الحكم الذاتي، ولا عن الوسائل التي تتم بها مواجهة السياسة الاستعمارية الأوربية.

وشهدت أعوام تأسيس المنتدى الأدبي ولادة منظمة "القحطانية" التي قام بتأسيسها الضباط السوريين والعراقيين ومنها تأسست قبيل اندلاع الحرب العالمية الأولى منظمة "العهد ". وطالبت منظمة القحطانية بتحويل الإمبراطورية العثمانية إلى إمبراطورية ثنائية ملكية تركية / عربية، بموجب نموذج إمبراطورية النمسا /المجر، كما طالبوا بأن تبقى الخلافة للسلطان العثماني واستانبول عاصمة لها, وكانت القحطانية تمثّل في الواقع فئات الإقطاع والكمبرادور(فئة الوسطاء الماليين والتجاريين ـ المترجم) والبرجوازية والجماهير العربية المسلمة وأقصى اليمين في حركة الاستقلال العربية في المشرق العربي.

وقام طلاب سوريون يدرسون في باريس عام 1911، ممثلون للبورجوازية الناشئة وملّاك أراضي ليبراليون بتأسيس "الجمعية العربية الفتاة" ثم نقلت هذه المنظمة مقرها عام 1912 إلى بيروت ولاحقاً إلى دمشق وكرست نفسها لدعم فقراء المدن وجماهير الفلاحين. وطالب الأعضاء المنتمون إلى جمعية العربية الفتاة بتأسيس دولة عربية مستقلة، ولم تكن هذه المنظمة العربية المشرقية المعادية للأتراك لتستطيع أن تواصل نشاطها وأهدافها إلا في الخارج، وفي بعض أجزاء الإمبراطورية العثمانية بشكل واضح كمدينة بيروت حيث لم يكن نفوذ وسلطان الموظفين الأتراك قوياً بما يكفي لقمع هذه الفعاليات السياسية فيما كانت مدينة دمشق مقراً عاماً للقوات التركية، فكان على القوميين العرب العمل بحذر لذلك فإنهم اتصلوا بأعداد كبيرة من الحزب التركي المعارض (المجاز) ليتمكنوا من مواصلة العمل تحت هذه الواجهة.

ومن أكثر المنظمات العربية نفوذاً وتأثيرا في المشرق العربي كانت تلك التي تأسست عام 1912 " حزب اللامركزية " الذي تولى قيادته تجار سوريون وملاك أراضي ليبراليون.
وفي عشية الحرب العالمية الأولى كانت قد أصبحت من القوة الأهم بين حركات الاستقلال في المشرق العربي لأنها في أهدافها الرئيسية تجمع في برامجها بين أهداف أغلب المنظمات السورية ـ الإسلامية.

وقد تضمنت المادة الأولى من دستور حزب اللامركزية القاعدة الأساسية للمنظمة " إن الإمبراطورية هي دولة دستورية برلمانية وكل ولاية هي جزء لا يتجزأ من الإمبراطورية ولكن إدارة هذه الولاية هي لامركزية" وأخيراً فإن الشؤون العسكرية والسياسية الخارجية ينبغي أن تبقى تحت سيطرة الحكومة المركزية التركية بينما تبقى الخدمة العسكرية الإلزامية في الولاية".(2)

وفي المجال الاجتماعي/السياسي كانت تصورات اللامركزية غير واضحة ومهزوزة، وكان الانطباع أن المواقع القيادية السياسية والاقتصادية سوف لن يتم التنازل عنها من أيدي القيادات العربية المسلمة.

وقد أدى تأسيس الأعداد الكبيرة من المنظمات السياسة الإسلامية منذ نهاية القرن التاسع عشر، إلى إنهاء دور فئات الكومبرادور والإقطاع والشخصيات الروحية المارونية في حركة

الاستقلال العربية القومية الوطنية لذلك فإن تلك الفئات من السكان الموارنة القاطنين في الولايات الساحلية حرصت وعملت على أن تكون المنظمات المعادية للأتراك بقيادتهم. وفي 18/أيلول - سبتمبر/ 1912 طالبوا عند انتهاء ولاية الحاكم التركي، بتطوير الحكم الذاتي لمحافظة جبل لبنان ونيل حقوق خاصة, وجاءت هذه المطالب وفقاً للصلاحية المثبتة للمحافظ من أجل تطوير قانوني لمجلس الإدارة المحلية اللبنانية(المجلس الإداري) الحكم الذاتي و بعض المناصب في الإدارة المحلية مثل: البريد، الجمارك في جبل لبنان وكذلك قوات الشرطة المحلية.

وكان الباب العالي مستعداً لقبول هذه الطلبات تحت ضغط القوى الأوربية وخاصة من الرئيس الفرنسي بوانكاريه الذي كان يدعم المطالب اللبنانية, وفي 25/ ديسمبر- كانون الأول/1912 قبلت الطلبات أو الرغبات التي قدمت ضمن بروتكول من الفئات العليا(وجهاء) المارونيين، وفي نفس الوقت عندما طبقت حقوق وقوانين خاصة بجبل لبنان أسس التجار المسيحيون في بيروت ومصرفيون وملاك أراضي، وصحفيون، وأطباء، لجنة الإصلاح باسم الجمعية الإصلاحية البيروتية.

وكان المسؤولون الأتراك مرغمون بالموافقة على شرعية برنامج اللجنة الذي تم إقراره في 31/ يناير - كانون الثاني/1913 وكانت الطلبات الرئيسية للجنة الإصلاح قد تركزت حول المطالبة بتوسيع كبير لسلطات هيئات الإدارة المحلية.

وفي ذروة حركة الاستقلال العربية وقبل الحرب العالمية الأولى انعقد أول مؤتمر لقادة المنظمات العربية في باريس في 18 وحتى 23 يونية - حزيران /1913، وساهم في هذا الاجتماع ممثلوا "المركزية" و"لجنة الإصلاح"، البيروتية وكذلك "المنتدى الأدبي" و"الفتاة" بالإضافة إلى وفدين من العراق, وعدا ذلك فقد كان هناك من بين الحضور مغتربون عرب من المهاجر قدموا من الولايات المتحدة ومكسيكو وفرنسا.

وأنيطت إدارة المؤتمر بالسيد عبد الحميد الزهراوي وهو من حزب اللامركزية وقد تبلور في مؤتمر باريس الموقف جوهرياً في ثلاثة مجاميع: ممثلي لجنة الإصلاح البيروتية، وهي تطالب بإزاحة السيادة العثمانية عن الأقطار العربية وطالبوا - وإن كان ذلك بشكل متخلف- تقوية النفوذ والمواقع الاقتصادية والسياسية والثقافية الفرنسية في الشرق الأوسط.

وساندت أغلبية منظمات المسلمين مطالب حزب اللامركزية في الارتباط اللامركزي للولايات العربية في إطار الحفاظ على وجود الإمبراطورية العثمانية وكانت المنظمة الوحيدة التي طالبت بدولة عربية مستقلة هي منظمة "الفتاة" كما أن بعض المشاركين في المؤتمر مثل رئيس المنتدى الأدبي عبد الكريم خليل دعوا إلى مساندة سياسية لمنظمة تركيا الفتاة، ولكن هذه الآراء لم تكن لتلاقي التجاوب في المؤتمر وقد وثّق مؤتمر باريس هذا الموقف وكانت الحركة الوطنية السورية ـ اللبنانية قد تأسست عشية الحرب العالمية الأولى وقد أوضح المؤتمر: أن الفئات العليا المارونية ـ المسيحية قد فقدت نهائياً نفوذها المؤثر على حركة الاستقلال في المشرق العربي.

وتصاعدت المطالبة من ملاكي الأرض الإقطاعيين المسلمين ومن البورجوازية الفتية الناهضة، بتقويض المركزية التركية والسيادة الظالمة وكذلك تحديد (قدر الإمكان) المواقع السياسية الاستعمارية للقوى الأوربية في الشرق الأوسط واعتبارها مطالب أساسية للحركة القومية في المشرق العربي.

وكانت السلبية الرئيسية في حركة التحرر في المشرق العربي قبل الحرب العالمية الأولى، تكمن في عزلتها مع نفسها وعن الجماهير الشعبية في المدن وعن الفلاحين ومع ذلك فإنهم وبدرجات متسعة بدؤوا بالمطالبة بتقويض الإمبراطورية العثمانية الإقطاعية الرجعية وتعميق الأزمة الاقتصادية/ الاجتماعية في الأقطار العربية.

وفي ولايات ما بين النهرين: بغداد، الموصل، البصرة، كانت هناك مقدمات غير مناسبة لتكوين أشكال وأنماط للوعي الوطني والقومي أكثر مما هي في المشرق العربي في مناطق البحر الأبيض المتوسط، وقد أدى سقوط المصلح التركي والي بغداد داود باشا عام 1831 إلى خنق محاولات الإصلاح التقدمية السياسية والاقتصادية في مهدها.

أما الحركة المعادية للإقطاع في العراق وسوريا ولبنان وفلسطين فنادراً ما تحركت في غضون الأربعينات والخمسينات من القرن التاسع عشر والإصلاحات التي كان يطلق عليها: التنظيمات Tanzimat لم تكن تشمل العراق وفي نهاية الستينات من القرن التاسع عشر فقط، بدا وكأن البلاد قد جاءتها الفرصة المواتية للتساوي في درجة التطور الاجتماعي/الاقتصادي مع البلدان المجاورة.

وفي عام 1869 عندما عيّنت الحكومة المركزية في استانبول السياسي الليبرالي المصلح مدحت باشا (الذي أنجز بعد سبع سنوات من العمل أول دستور برلماني للإمبراطورية العثمانية) والياً على بغداد, قاد إجراءات استطاع بها إيقاف تدهور الوضع الاقتصادي للبلاد وأزاح الزعامات القبلية وأرسى نظام إدارة مركزية قوية وعلى عكس الوالي داود باشا الذي كانت أطماعه السياسية في فصل العراق كجزء من الإمبراطورية العثمانية كانت إجراءات مدحت باشا تهدف إلى ترسيخ السلطة التركية في العراق.

وقد اهتم الوالي الجديد بصفة خاصة وبذل جهداً واهتماما في تشييد وسائط النقل, وكان افتتاح قناة السويس عام 1869 قد جعل تأسيس خط ملاحي للسفن التجارية بين البصرة واستانبول ممكناً لذلك فقد أسس مدحت باشا شركة ملاحية للسفن التجارية، وخطوط للملاحة في نهر دجلة بحيث تمتد إلى مدينة الموصل وفي نهر الفرات إلى ولاية حلب. وكانت نية مدحت باشا تشييد خط سكة حديد الفرات ولكنها لم تلقَ نجاحاً، وبدأ مدحت باشا بالإصلاح الإداري والقانوني والقضائي وكان يهدف بذلك تسهيل إدارة مرافق الحكومة في الولاية، وقد شيدت المدارس الجديدة كما طبعت أول صحيفة في العراق, وخاض مدحت باشا صراعات قاسية مع القبائل العراقية وتعرّف على الضرورة الماسة في التفاهم مع زعماء الإقطاع العرب وأن يدعهم يواصلون استغلال الفلاحين وعناصر العشائر البسطاء.

ولكن البلاد عادت لتغطس في الفوضى بعد إقصاء مدحت باشا من وظيفته كوالي لبغداد عام 1871، وكانت الحملات التأديبية ضد القبائل العربية الثائرة والكردية، وكذلك المنازعات الدينية بين السنة والشيعة الوسيلة الرئيسية التي يلجأ إليها المسؤولون الأتراك من أجل تأمين سيادتهم في البلاد, وقد أثبتت هذه الوسيلة عدم جدواها إذ تنامى السخط وساد في أرجاء العراق، فمنذ بدء أعوام التسعينات بدأت الفعاليات المسلحة المعادية للأتراك تتزايد في جنوب العراق وبصفة خاصة بين قبائل المنتفك ضد عمليات مصادرة الأرض الظالمة التي تقوم بها الحكومة التركية, ويكتب القنصل الروسي في البصرة تقريراً عن ذلك الوقت بأن البلاد بأسرها كانت في انتفاضة دائمية ضد السلطة العثمانية، وكثيراً ما نجحت قوات القبائل في عزل قوات تركية ضعيفة وإلحاق الهزيمة بها.

وقد تغير هذا الوضع عندما نجح سعدون باشا عام 1903 في جهوده التي بذلها(في نفس العام الذي توفي فيه والده منصور باشا) من أجل توحيد كافة قبائل المنتفك تحت قيادته. وفي تشرين الثاني /1903 وبقيادته بدأت الانتفاضة المسلحة ضد سلطات الاحتلال التركية، وبالقرب من بلدة الشطرة تمكن وبسرعة من سحق وحدة تأديبية تركية، ولكنه اضطر للانسحاب في 24/ أكتوبر- تشرين الأول/ 1903 أمام قوات مجهزة جيداً مرسلة من بغداد وأن يلوذ بالفرار.

ولكن ذلك لم يجلب الهدوء إلى البلاد إذ كانت الانتفاضات المسلحة للقبائل العراقية تمتد لعدة شهور وأخيراً ارتأى الباب العالي أن الطريق الوحيد هو إيجاد حل توفيقي مع سعدون باشا الذي قبل العرض التركي ونال عفواً ومنح أراضي كثيرة على الفرات, وكانت هذه مناسبة للاعتراف بالسيادة العثمانية ولكنه مع ذلك بقي يتمتع إلى حد كبير بسلطات ذاتية.

واستمر سعدون باشا الذي لم يرفض بشكل أساسي الدعم البريطاني له بسبب مناهضته للأتراك محافظاً على الاتفاق إلى أن تمكن تثبيت مواقعه بحيث بدا له أن ينازع مجدداً الأتراك عسكرياً، ففي مطلع 1906 نهضت قبائل المنتفك في الجزء الأكبر من ولاية البصرة، ولم يكن ضمن قدرات محافظة البصرة العسكرية ومواجهة الانتفاضة والسيطرة على الموقف وبرغم مساعدة زعماء القبائل الموالية للأتراك، بالإمكان قمع انتفاضة سعدون باشا لذلك تم عزل المحافظ عن منصبه وحل ناصر بيك بدلاً عنه الذي تمكن من الاتفاق مع سعدون باشا وإنهاء الانتفاضة.

وكانت ثورة تركيا الفتاة عام 1908 قد أثارت ارتياحاً لدى سعدون باشا ولكنه سرعان ما أدرك أن قادة تركيا الفتاة هم أشد قسوة في قمع حركة الاستقلال العربية من السلطان عبد الحميد الثاني، وفي عام 1910 دعي إلى محادثات مع لجنة حكومية تركية واعتُقل ونقل إلى حلب حيث شُنق هناك و كان إعدام سعدون باشا مؤشراً للانتفاضات المسلحة الجديدة لقبائل المنتفك ولم تستطع السلطات التركية المركزية حتى الحرب العالمية الأولى أن تخضع تلك القبائل وإنهاء حركاتها المسلحة بصورة تامة.

وبعد نجاح ثورة تركيا الفتاة تسارعت في العراق عملية استقطاب للقوى السياسية: مع أو ضد الأتراك, وباستثناء القسم الأكبر من الشخصيات المعتبرة من المسلمين السنة والفئات الإقطاعية المحافظة رفضت الغالبية العظمى من الشعب العراقي سياسة التتريك التي تتبعها حكومة استانبول.
وبعد عام 1908 بدأت الحركة الوطنية والقومية تكسب تقدماً وتطوراً حتى في تلك المدن التي يسيطر عليها الجيش التركي، وأن تشكيل العديد من الأندية والجمعيات يدل بصفة خاصة على إرادة البرجوازية العراقية الناشئة التي كانت مؤثرة أكثر من الماضي في مساعي حركة الاستقلال.

ومع التفاوت في العديد من القضايا التفصيلية تركزت مطالب الوطنيين والقوميين العراقيين على توسيع الحقوق وإمكانيات التطور السياسية والاقتصادية للمواطن العربي والفئات العليا للإقطاعيين الشيعة وكذلك تقوية العناصر العربية في أجهزة الإدارة في البلاد للوصول إلى هدف تحقيق نظام إدارة سياسي عراقي يتمتع بالحكم الذاتي. وسعت أوساط عديدة من التجار العرب في بغداد والبصرة ممن يمتلكون النفوذ والتأثير الصلات مع (الحزب العثماني للإدارة المركزية) في القاهرة. وكانت الصحافة العراقية(بجزئها الأعظم)تحت سيطرة عناصر تقدمية من المثقفين البورجوازيين، ولعبت دوراً مهماً في النضال الوطني من أجل الاستقلال.

وكانت بغداد مركزاً للنشاط السياسي في بلاد النهرين وتضم كذلك مقرات معظم المنظمات السياسية وكانت صحافة بغداد تقيم الدعاية ليس فقط لأهداف القوميين العرب، بل ولحزب تركيا الفتاة " الاتحاد والترقي" الذي استطاع وبدعم مباشر من سلطات الاحتلال التركية أن يوسع ويعمق من آرائها القومية التركية.
وكانت البصرة إلى جانب بغداد مركز ولاية في جنوب العراق، ومركزاً لحركة الاستقلال العراقية, وكان طالب باشا من أبرز الممثلين السياسيين للحركة الوطنية في البصرة وعلى صلة وثيقة بالوهابيين ومع شيخ الكويت، كما كان يبذل المساعي لأن ينال دعم بريطانيا وقد أجرى بهذا الصدد محادثات مع موظفي القنصلية البريطانية في مصر ولكن على عكس طالب باشا، كان آخرون يمثلون فئات ومجاميع مؤثرة للحركة الوطنية العراقية يعبّرون بوضوح عن رأيهم وبصفة خاصة ضد الاتجاهات البريطانية.

فيما ظلت تأثيرات الحركة الوطنية في ولاية الموصل ضعيفة نسبياً عما كان عليه الحال في البصرة وبغداد وهي منطقة يسكن فيها الأكراد أيضاً حيث كان الإقطاعيون الأكراد يمثلون اتجاهات موالية للأتراك.
وبينما كان مؤتمر المنظمات القومية العربية في باريس(حزيران ـ يونيو / 1914) يدعم ويحيّي المساهمين العراقيين في المؤتمر وبصفة أساسية منهم ممثلوا " الحزب العثماني للإدارة اللامركزية" وحتى بداية الحرب العالمية الأولى حيث تأسست الحركة الوطنية والقومية في العراق ولكنها لم تكن بنفس الفاعلية لحركة التحرر التي كانت في سوريا ولبنان، وعلى الرغم من ذلك فقد أمكن خلق الأسس الضرورية لاندلاع عموم حركة الاستقلال العربية بعد سقوط الإمبراطورية العثمانية عام 1918.

---

(1) أنطون، فرح: الدين والابن والمال والمدن الثلاثة، ص. 19 الإسكندرية 1903
(2) المقتبس: صحيفة دمشقية العدد 1913/2/22

ثالثاً: شبه الجزيرة العربية في ظل المصالح الاستعمارية التركية والأوربية.

كانت شبه الجزيرة العربية من أكثر المناطق تخلفاً في الإمبراطورية العثمانية قبل الحرب العالمية الأولى ولا سيما مناطق واحات الوسط التي تعتمد بنسبة كبيرة على الاقتصاد الطبيعي، تسود عندهم علاقات الإنتاج الإقطاعية من أنماط علاقة: بضائع ـ نقود.

وقد استمرت العمليات الاجتماعية تدور حتى بعد اندلاع حركة الوهابيين، ثم إن تجارة القوافل مع دمشق وعدن وبغداد وساحل الخليج كانت قد اكتسبت أهمية خاصة، إذ مثلت عنصر الارتباط مع البلدان العربية المجاورة في المناطق الشمالية: نجد، الحجاز، أو عند قبائل شمر التي كانت العبودية فيها ما تزال سارية المفعول وكذلك كانت العبودية موجودة في اليمن وحضرموت وعمان والبحرين حيث تلعب دوراً مهماً في الاقتصاد الزراعي وكذلك في بعض الحالات الخاصة الأخرى مثل عمليات صيد اللؤلؤ.

وأصبحت هذه المناطق منذ نهاية القرن التاسع عشر ضمن مجال واهتمام المصالح الاستعمارية، وقد ركزت بريطانيا جهودها (بصفة خاصة) على مناطق سواحل البحر الأحمر والخليج العربي من أجل تأمين طرق الملاحة البحرية إلى الهند ووضعتها تحت سيطرة محكمة. ومنذ ذلك الوقت وهم يصطدمون وبنسب متصاعدة بمقاومة القوى الدولية الأخرى

التي يهمها الشرق الأوسط. وكان الباب العالي الذي قد أصبح شبه مستعمرة للرأسمال الأوربي مدعوماً من ألمانيا، وكان القيصر فيلهام يأمل أن يكون له ما يكسبه من المناطق العربية.

آ / عدن ـ اليمن

كانت الذروة الجنوبية لشبه الجزيرة العربية (وهي منطقة عدن) تمثل واحدة من النقاط الصعبة في السياسة الشرقية البريطانية. وكانت الدبلوماسية البريطانية قد اكتشفت في وقت مبكر الأهمية الإستراتيجية الفائقة لعدن من أجل الدفاع عن مصالحها الحيوية الهامة ضمن مواقعها الاستعمارية في آسيا.

وفي 8/ أيلول ـ سبتمبر/1802 وضع دوانك ستريت Dawnig Street(مقر الحكومة البريطانية في لندن ـ المترجم) في اتفاقية مع سلطان لحج، حجر الأساس لنفوذها اللاحق في هذا الجزء من العالم العربي وقد تضمنت اتفاقية عام 1802 الامتيازات التجارية التي لم تكن لتقدم الضمانات الكافية لتحقيق سياسة ذات أهداف وخطط بعيدة المدى فحسب، بل وتحصين عدن كقاعدة استعمارية بريطانية محكمة، وكان حادث سلب سفينة بريطانية بواسطة عرب من جنوب اليمن قد جعلت من نائب الملك اعتبارها مناسبة لأن يهاجم عدن من جنوب اليمن في 19/ يناير ـ كانون / الثاني 1839 وأن تطلق السفن الحربية النار عليها واحتلالها.

وعبثاً حاولت القبائل اليمنية الجنوبية طرد المحتل من البلاد إذ فشلت جميع جهودهم تلك وأصبح سلطان لحج الذي كان حتى نهاية الخمسينات متصدياً لقيادة النضال ضد الاستعمار ومساهماً في مقاومة الغزو البريطاني، أصبح فيما بعد من أشد حلفاء المستعمر البريطاني.

وبعد أن تمكنت بريطانيا من تأسيس سيادتها في عدن اجتهدت السياسة البريطانية الشرقية من أجل توطيد وتأمين ذلك كقاعدة عسكرية وسياسية مهمة جداً من خلال احتلال مناطق أخرى في حدود عدن. وحتى نهاية عام 1903 تمكنت بريطانيا وباستخدام القوة العسكرية(وكانوا غالباً يرشون شيوخ القبائل العربية) بوضع الجنوب اليمني بأكمله تقريباً تحت سيطرتها.
وأضفت الاتفاقيات والبروتوكولات التي عقدتها بريطانيا العظمى مع زعماء القبائل وسلاطين وأمراء عرب المزيد من النفوذ والهيمنة وكانت تلك الاتفاقيات تتضمن بشكل جوهري أن لا تعقد تلك الشخصيات الاتفاقيات مع بلد آخر بدون موافقة الحكومة البريطانية, وقد أخفقت كافة محاولات تركيا وفرنسا وإيطاليا وحتى ألمانيا منذ بداية القرن العشرين من تقويض وإنهاء المواقع الاستعمارية لبريطانيا في جنوب اليمن لكنها لم تنجح في مساعيها تلك.

وفي اليمن الشمالي جرت التطورات بشكل آخر حيث كانت الظروف هناك تبدو مناسبة للباب العالي من أجل إعادة السيطرة التركية المباشرة وإخضاع هذه المناطق لسيطرتهم بعد قرون من المنازعات القبلية الدموية التي مزقت البلاد ولكن هذه المناطق لا توفر ظروف دفاعية ناجحة عن البلاد بوجه غزو عسكري محتمل وكانت اهتمامات ومصالح القوى الأوربية الإنكليز بصفة خاصة تتركز على المحافظات الساحلية على خليج عدن، واعتقدت الأوساط التركية الحاكمة أنها ستتمكن بدون صعوبات من الاستيلاء على شمال اليمن.

وبقيادة الحاكم التركي العام لولاية الحجاز توفيق باشا احتلت قوات تركية مدعومة من شريف الحجاز مدينة الحديدة اليمنية الساحلية وقيادة الهجمات انطلاقاً منها فهاجم صنعاء في 27/ يوليو ـ تموز/1869 ولكن المحتلين لم يهنؤوا بنصرهم فيها سوى بضعة أيام إذ سرعان ما

هبت القبائل اليمنية الجبلية الزيدية بقيادة الأمير محمد بن عايد واستطاعت أن تطرد القوات التركية من الجزء الأعظم للبلاد.

ولكن الباب العالي لم يستسلم ففي عام 1870 شُنّت حملة جديدة من سواحل البحر الأحمر على المناطق التي ما زالت متحررة من اليمن بقيادة أحمد مختار باشا وبمساعدة زعماء قبائل يمنيين خونة، واحتل حوالي 20 ألف جندي تركي في 25/ نيسان ـ أبريل/ 1872 صنعاء مرة أخرى وأخضعوا الجزء الأكبر من البلاد وكانت القوات التركية التي كان يتولى تدريبها ضباط ألمان تتمتع بقدرات قوية من أجل إدارة المناطق المحتلة وفي إحباط و إعاقة احتمال قيام انتفاضة يمنية عامة.

وقسم المسؤولون الأتراك المناطق المحتلة من البلاد إلى أربعة مناطق قادرة كل منها على إدارة نفسها وهي: صنعاء والمناطق المحيطة بها، تعز، الحديدة، عسير. ولكن جميع إجراءات الأتراك لتأمين سيادتهم لم تستطع أن تحول دون أن تجتاح الاضطرابات والانتفاضات البلاد. وفي نهاية عام 1891 نهضت القبائل الجبلية الزيدية بقيادة الإمام محمد فتصدت للقوات التأديبية التركية وألحقت بها خسائر مهمة ثم تمّ حصار مدينة صنعاء من قبل الثوار فاستغرق حصارها شهرين ونصف وبعد محاولات عديدة للهرب من الحصار الحديدي استطاع جيش تركي يبلغ تعداده 30 ألف رجل أن يفك حصار المدينة وأن يقمع الانتفاضة بصورة تامة.

وأعقب ذلك سنوات من الإرهاب والاستغلال القاسي وعاش اليمن لعدة مرات القحط والمجاعة. وكان الإقطاع المدعوم من الأتراك السبب في هذه الأوضاع المتردية.
وكانت القبائل اليمنية التي كانت قد اعتادت أن تعيش حرة دافعت عن نفسها بشجاعة ضد الغزو الوحشي، بقيادة الإمام المشهور يحيى الذي نجح بتوحيد القبائل الزيدية في النضال ضد الأتراك ونهضت في حزيران ـ يونية / 1904 في انتفاضة وطنية.

وقد تمكن المنتفضون في وقت قصير أن يحاصروا الحصون التركية الكبيرة، وحاصروا صنعاء مرة أخرى وأرغموا الحكومة التركية في 13/ نيسان ـ أبريل/ 1905 على عقد اتفاقية مع الإمام يحيى وقد حدثت في هذه المناطق في السنوات اللاحقة معارك مريرة مع القوات التركية حتى أوقف الباب العالي محاولاته نهائياً عام 1911 في الهيمنة على تلك المناطق التي أصبحت لاحقاً نواة الدولة اليمنية.

وكانت الفاعلية التي كانت عليها الانتفاضة الشافعية واضحة على ضعف موقف وسيادة وسلطة الأتراك في اليمن، وكانت الأهمية البالغة لانتفاضة الإدريسي واضحة من خلال الحقيقة وهي أن الأمر في الصراع مع الأتراك لم يقتصر على قبول المساعدة الإيطالية(المشكوك في نزاهتها) فقط، بل وأكثر من ذلك بامتناعه عن الاعتراف بالدور القيادي للإمام يحيى في النضال الاستقلالي الوطني للشعب اليمني. وبصرف النظر عن ذلك فإن كلتا الانتفاضتين تمثلان جوهرياً جزأين من عموم حركة الاستقلال العربية قبل الحرب العالمية الأولى.

ب/ أقطار الخليج
تزايد الاهتمام بصفة تفوق عما عليه في مناطق عدن وما يحيط بها بالمناطق الساحلية من الخليج العربي في مطلع القرن العشرين للقوى الاستعمارية المتنافسة ووصلت تمزقات الدول الإقطاعية في مناطق السواحل والجزر إلى مستويات أعلى منها مما في اليمن أما المحتلون الأوربيون الذين ظلوا عموماً هناك فقد كانوا عزل وبدون سلاح.

وفي عام 1798 أسست بريطانيا نفوذها في عمان وفي عام واحد أجاز السلطان تأسيس"شركة الهند الشرقية " في اتفاقية عقدها مع الإنكليز, وعلى مدار العقود المقبلة شيدت الحكومة البريطانية مواقع نفوذها هناك بصفة دائمة, وفي عام 1871 حدثت انتفاضة شعبية بقيادة حسن بن قيس لكن دون أن يكتب لها النجاح وفي عام 1891 أرغم الإنكليز السلطان فيصل عقد اتفاقية حماية على غرار تلك التي عقدت مع سلطان جنوب اليمن.

وقد اصطدمت النجاحات التي أحرزتها السياسة البريطانية في عمان بالمقاومة الحيوية التي أبدتها القوى الأوربية الأخرى في الشرق الأوسط. فقد أرسلت الحكومة الروسية القيصرية عام 1893 السفينة الحربية نيتسيج نوفكورود Niziji Novgorod، وفي عام 1898 أرغمت فرنسا السلطان فيصل على الموافقة لبناء محطة للفحم، وكان رد فعل الحكومة البريطانية في لندن على هذه الفعاليات السياسية والعسكرية الفرنسية والروسية واضحاً، إذ أبحر أسطول حربي قوي وصل في شباط/1899 مباشرة بالقرب من سواحل عمان حيث أرسى هناك وقد أظهرت بريطانيا بصورة قاطعة وشديدة لزوم سلطان مسقط بعدم عقد اتفاقيات مع أي من القوى الأوربية إن كان يريد الاحتفاظ بعرشه وقد اختار السلطان فيصل بسرعة إلغاء اتفاقية الامتيازات التي عقدها قبل وقت قصير مع فرنسا وأكد من جهة أخرى على"علاقات قلبية" مع بريطانيا العظمى.

وفي السنوات اللاحقة فشلت كافة الإجراءات والمحاولات التي جرت من جانب القوى الأوربية العظمى أو الباب العالي من أجل فصل عمان عن بريطانيا. ولكن وبفضل انتفاضة شعبية قام بها العباديون في أواسط عمان والتي جرت عام 1913 بقيادة سليم بن رشيد أدت إلى تأسيس إمامة مستقلة عن بريطانيا وتحديد مناطق ومواقع بريطانيا على السواحل فقط.

وإلى جانب عمان فقد دخلت جزر البحرين عملياً في نهاية القرن التاسع عشر تحت السيادة البريطانية، وبموجب اتفاقيات 1899/1892/1882 التي ترتب على الحكام العرب في تلك المناطق أن يسلكوا السياسة التي لا تتعارض مع المصالح البريطانية.

وقد استطاعت الدبلوماسية البريطانية الشرقية في إطار جهودها من أجل إحراز السيادة المطلقة في عدن وعمان ومسقط، وكذلك على جزر البحرين أن تحبط بسهولة نسبياً جهود المتنافسين الأوربيين(أما الباب العالي فلم يبد مقاومة تستحق الذكر). وكانت بريطانيا العظمى تحاول بنفوذها وضع الكويت تحت سيطرتها، ففي هذه المنطقة الساحلية من الخليج العربي أيضاً كانت الحكومة البريطانية تبذل جهودها من الحصول على مواقع اقتصادية.

وتواجدت منذ عام 1821 في هذه المناطق مستوطنات تجارية بريطانية، وفي عام 1899 أرغمت الحكومة البريطانية شيخ الكويت مبارك بن صباح على عقد اتفاقية حماية، ثم حدث تصادم المصالح الاستعمارية البريطانية في الكويت مع ألمانيا التي كانت قد توجهت في السنوات إلى القسم الآسيوي من الإمبراطورية العثمانية كتوجه رئيسي في سياستها الاستعمارية العدوانية. وفي عام 1899 حصّل فيلهام شتراسة (إشارة إلى مقر الحكومة الألمانية في شارع فيلهام ببرلين العاصمة ـ المترجم)الامتياز في تشييد خط السكك الحديدية من استانبول عبر الأناضول والمشرق العربي إلى بغداد. وقد عبّر نائب الملك في الهند عن ذلك بوضوح سواء للألمان أو للأتراك بأن نهر الفرات يعتبر الحدود الغربية لمنطقة المصالح البريطانية في آسيا. وقد أعقب ذلك أشهر وسنوات طويلة من الصراع الدبلوماسي بين الحكومات في لندن وبرلين واستانبول، وأكدت نتائج هذا الصراع من جديد على مكانة بريطانيا العظمى في الخليج العربي.

ج/ تأسيس دولة الوهابيين الجديدة
كانت تصفية دولة الوهابيين عام 1818 بواسطة إبراهيم باشا قد هزت بشدة مواقع ونفوذ الأسرة السعودية. وبعد عقود من السنين في الصراع استطاعت قبائل شمر ذات الولاء التركي بقيادة محمد بن الرشيد وفي عام 1884 أن تحتل مدينة الرياض التي تمثل مقر الأمراء السعوديين منذ عام 1821.

وقد نهضت العائلة السعودية بانتفاضة باءت بالفشل وأرغمتهم على الفرار إلى الكويت، والآن فإن كلا القبيلتين العربيتين المتخاصمتين(شمر وابن الرشيد) سُحبتا إلى الصراع على النفوذ بين ألمانيا وتركيا من جهة وبريطانيا من جهة أخرى. وفي شباط 1901 أغارت مفارز مسلحة من شمر الذين كانوا يعملون بوحي من الأتراك على منطقة "حماية بريطانية" ومشيخات عربية على الخليج العربي وتوغلوا في صيف نفس العام إلى قرب منطقة الكويت. واستحصل عملاء بريطانيون على السماح بالقيام بالرد كعمل عسكري مشترك بين شيخ الكويت والسعودي(عبد العزيز) وقبائل المنتفك العراقية بقيادة سعدون باشا ضد شمر، ولكن هذه العمليات لاقت الفشل إلا أن ابن السعود تمكن بهجوم مفاجئ في 15/يناير ـ كانون الثاني/1902 ومعه عدد قليل من رجاله المخلصين أن يقوم بهجوم مفاجئ جريء أن يحتل الرياض ويؤسس من جديد دولة الوهابيين ولم تأت الهجمات الفاشلة التي قام بها أتباع شمر والقوات التركية على نتيجة تذكر.

وبعد طرد شمر من الرياض ركز ابن السعود جهوده في مجال السياسة الداخلية من خلال العمل على توطين القبائل البدوية التي تعيش وفق العلاقات القبلية(مرحلة التنقل) وتربية المواشي من أجل استقرار دولة الوهابيين.

وكانت السياسة الخارجية لابن السعود مؤشرة بالعلاقات مع بريطانيا العظمى التي دعمت حكوماتها ابن السعود بوجه هجمات قبيلة شمر بإرسال الأسلحة إليه مع أنها كانت تلاحظ بريبة أن دولة الوهابيين سوف لن تكون القوة الوحيدة في شبه الجزيرة العربية وفي مناطق الممتلكات التي تعود إلى الإمبراطورية العثمانية مثل: الإحساء الواقعة على الخليج العربي، ولذلك قررت الحكومة البريطانية عام 1913 التوجه إلى هذه المنطقة الاستراتيجية والتي يمكن أن تتحول بسهولة إلى قاعدة عسكرية ألمانية ـ تركية في أي حرب عالمية مقبلة, وعدا ذلك فقد التزم ابن السعود بمناسبة احتلال الإحساء أن يكون إلى جانب بريطانيا كمحمية في حالة وقوع أي حرب. واتفاقية كهذه وبهذا المعنى عقدت أيضاً في 26/ كانون الأول ـ ديسمبر/ 1915، احتفظت بصلاحيتها حتى عام 1924 وهي تعتبر علاقة تبعية لابن السعود لبريطانيا.

وعلى الرغم من طبيعة هذه العلاقة ظلت العائلة الوهابية قائمة في أواسط شبه الجزيرة كنواة وكمركز سوف تأسس لاحقاً دولة المملكة العربية السعودية، على الرغم من أن السيادة التركية ما تزال في البلدان العربية ذات تأثير وفاعلية.

رابعاً : حركة الاستقلال المصرية

أحبط مؤتمر لندن للقوى العظمى في 15/تموز ـ يولية /1840 و13/ تموز ـ يولية/1841 بصفة نهائية محاولات محمد علي في إقامة أول دولة عربية في المشرق العربي مستقلة بذاتها

وبنفس الوقت تم إرساء حجر الأساس للهيمنة على مصر اقتصادياً وسياسياً بواسطة وبريطانيا وفرنسا.

ويمثل الموقع الاستراتيجي لمصر التي تقع في نقطة المفصل بين قارات ثلاث، وكذلك إنتاجها لمواد خام مهمة جداً للاقتصاد الرأسمالي مثل القطن كما أنها تضم قياساً إلى المناطق الأفريقية الأخرى قدرات واسعة للسوق الداخلية تجعل من مصر هدفاً للاحتلال الاستعماري ولمساعي الرأسمال المالي الأوربي. وقد سهل الإسراف الجنوني وتسبب في إفلاس مزمن للعائلة الأجنبية المتسيدة ولا سيما في عهد الخديوي سعيد 1854-1863، والخديوي إسماعيل 1863-1879 الذين جعلوا نوايا المصارف اللندنية والباريسية ممكنة التحقق.
وبدأت فصول مؤامرة تدور بين الرأسمال المالي الأوربي الغربي والإقطاع المحلي من أجل إحكام ربط مصر بقيود السيادة الاستعمارية وكان استغلال مصر ونهبها بواسطة الرأسمال الأوربي يتم عبر الاستغلال والاستسلام ونيل الامتيازات وبناء المشاريع للري وللسكك الحديدية مقابل أسعار عالية وغالباً استيراد السلع التافهة من الصناعة الرأسمالية واحتكار شراء المواد الخام، وتوزيع الأراضي الكبيرة عن طريق الحجز على أراضي الأشخاص غير القادرين على إيفاء ديونهم, كما أن ديون الدولة تصاعدت بشق قناة السويس بصفة متصاعدة, لذا أصبحت مصر أداة للاستغلال والتلاعب الدولي وقد تصاعدت أرقام الأوربيين القاطنين مصر في عام 1836 من ثلاثة آلاف فرد إلى ثمانية وستين ألف فرد عام 1878. كما تأسس في مصر ثمانية بنوك بريطانية وفرنسية كبيرة، وتصاعدت أعمال المضاربات والتدليس السوداء التي يقومون بها وكانوا ينالون في سوق المضاربات فوائد تصل إلى 40% على ديونهم.

كانت أعمال الحفر في قناة السويس قد ابتدأت في 25/ نيسان ـ أبريل/1859، وفي 17/ تشرين الأول ـ أكتوبر/1869 حضرت شخصيات يقدر عددها بستة آلاف ضيف شرف لافتتاح طريق المواصلات المائي المهم ورؤية نجاح أكبر مشروع هيدروتكنيك ينجز في القرن التاسع عشر ووجد حفنة من ممثلي المال الكبار في أوربا في القناة مصدراً جديداً وكبيراً للمال. أما بالنسبة لمصر فقد كانت سبباً رئيسياً لبلوغ الإفلاس المالي.

وأصبحت قناة السويس تمثل الاحتياط المادي لمصر وحتى عام 1863 شملت أعمال السخرة 40 ألف فلاح، كما بلغ إجمالي النفقات كمعدل 6،77 مليون جنيه إسترليني، وكان نصف هذا المبلغ على الأقل قد تم استحصاله من الشعب المصري, وشدد الخديوي إسماعيل من أجل تفادي الإفلاس المالي وما قد يعقبه من غزو للقوى العظمى من استغلال الشعب المصري من خلال إعادة العمل بضريبة الأرض ومن خلال الإقراض الداخلي الإجباري. ولكن الواردات كانت ضئيلة بسبب إعفاءات الطبقة الإقطاعية الفاسدة إذ كانت جميع الأراضي الخديوية معفاة من الضرائب، فجرت عملية ابتزاز للشعب المصري وحتى مرسوم المقابلة الذي يحتم مالكي الأراضي دفع فوري مبلغ يعادل ستة أضعاف الضريبة السنوية لم يكن حتى له فاعلية تذكر.

وهكذا ففي عام 1875 كانت مصر على شفا انهيار مباشر في أوضاعها المالية, وتحرك الرأسمال البريطاني لاستغلال هذا الوضع، ففي نفس العام اكتسب رئيس الوزراء البريطاني دزرائيلي وبدعم من المصارف اللندنية روتشيلد Rothschild وبمبلغ زهيد (أقل من 4 مليون باوند إسترليني) 176،602 سهم من أسهم قناة السويس، وبذلك أصبحت 44% من مجموع أسهم قناة السويس ملكاً للحكومة البريطانية، والتي أصبحت بدلاً من مصر مالك الأسهم الرئيسي للشركة العالمية البحرية لقناة السويس Compagnnie Universelle du Canal Maritime du Suez، وسيصبح من الآن فصاعداً مفتاح درة الإمبراطورية (الهند) في يدها.

وبلغت أرباح بريطانيا الضعف..! وحتى الملايين الأربع الإسترلينية لم تكن تكفي لتغطية العجز في الميزانية المصرية، وفي عام 1876 تصاعد دين الدولة المصري إلى 94 مليون جنيه إسترليني وكان دخل البلاد الواطئ(10 مليون جنيه) أقل من أن يؤمن التزامات الفائدة إزاء الدائنين الأوربيين ولكن ذلك كان يعني عملياً إفلاس الدولة الأمر الذي كانت تتمناه وترغبه القوى الأوربية كمبرر للتدخل المباشر.

فعمدت الدول الأوربية عام 1876 إلى تأسيس ما يسمى بالصندوق الدولي للدين Caisce de la Dett Rubloq من أجل مراقبة الأوضاع المالية المصرية.
وقد عبر تيودور روتشتاين أحد أهم ممثلي الجناح اليساري لحركة العمال البريطانية عن الظلم الذي لحق بالشعب المصري عن ذلك بالكلمات التالية: " والآن هناك اقتصاد قلما يوجد له مثيل، والبلاد لم يعد بوسعها أن تتحمل الأعباء الملقاة على عاتقها وكلما يحين موعد التسديد تحل المأساة. إن نفقات البلاط والإدارة قد خُفضت إلى أقل ما يمكن وكذلك رواتب الموظفين التي قد تتأخر لأشهر طويلة, وقد سُرح جزء من الجيش، وصودرت حتى العظام من المقابر واستغلال الأهرام لاستخراج الفوسفات(التي منحت كامتيازات وكذلك الجمارك) ورفعت أسعار السكك الحديدية بشكل كبير وأُنهك الفلاحون وضُربوا، حتى الحبوب تعرضت للسرقة من الحقول، وكل ذلك من أجل دفع القسط في موعده تماماً وكانت حتى الدقائق تحسب من أجل ذلك, وكان عام 1878 مفزعاً بصفة خاصة إذ تجد النساء والأطفال يتجولون متسولين من قصر لقصر ومن قرية لقرية وهم يتناولون(يأكلون) من المهملات بل وحتى القاذورات والأزبال من الشوارع
وقد تم التسجيل: أن كل موسم صيف يودي بحياة 10 آلاف إنسان من الجوع وآلاف غيرهم يموتون من الدزانتريا ومن أمراض جوع مشابهة ". (1)

أسست القوى العظمى في مصر عام 1878، (وكانت لما تزل رسمياً وقانونياً تابعة للإمبراطورية العثمانية) مجلساً جديداً للوزراء من أجل إبعاد الخديوي إسماعيل من الوظائف الحكومية وأشغلت الشخصيات التابعة للدائنين الإنكليز والفرنسيين الحقائب الوزارية المهمة وأُخذت الحكومة الجديدة بنظر الاعتبار مصالح البريطانيين والفرنسيين في طلب ديون جديدة وكذلك تسريح 2500 ضابط من الجيش المصري من أجل مواجهة ما يدور من تخطيط لمعارضة عسكرية.

وكانت المسألة قد تمت مناقشتها في الأوساط الدبلوماسية الأوربية وكما يلي: أي من القوتين تستطيع أن تحسم مسألة " السباق نحو السويس " إذ كان مستشار الرايخ الألماني بسمارك يعتبر مصر قطعة لعبة شطرنج في خطط سياسته الخارجية وكان يرى في المسألة المصرية مشروعاً لمصلحة السياسة الأوربية في مواجهة القوى العظمى الفرنسية والبريطانية العدوانية، ومن أجل شد القوى العسكرية الفرنسية الرئيسية في شمال أفريقيا بعد احتلالها لتونس وبذلك أصدر توجيهه لسفيره في لندن قائلاً:" وبدون أن تجعله يستغرب " أي أن على سفيره تحبيذ احتلال الإنكليز لمصر.(2)

وفجأة ظهر على الحلبة ما لم يكن بالحسبان لا للإنكليز ولا للفرنسيين، ولا حتى لبسمارك، بروز قوة تقف بوجه النوايا السياسية الاستعمارية لقوى المال الكبرى الأوربية الغربية وتلك كانت: ظهور أول حركة تحرر وطنية لعموم الشعب المصري.
إذ وقفت وساهمت كافة طبقات الشعب (عدا الرجعية، وهي على الأغلب العناصر التركية ـ الشركسية لطبقة الإقطاع وعدد محدود من فئة الكومبرادور المتحالفة مع الرأسمال الأوربي) وقفوا ضد السياسة الاستعمارية للقوى الأوربية وطغيان الخديوية.

وبدأ الملايين من الفلاحين الذين كانوا يرزحون تحت الإقطاع يواجهون أوضاعهم الاجتماعية الرهيبة والخوف من إجراءات الحكومية.
وحدثت في قرى وادي النيل بعض الانتفاضات العفوية وإحراق لسندات الديون وإلى احتلال الأراضي وتوزيعها للملاكين المكروهين, وعبثاً حاولت حكومة خديوي إطفاء النار الملتهبة إذ كان الجمود العميق واليأس يخلق أجواء ثورية عامة في الخمسة آلاف قرية مصرية.
وكان الفلاحون الأميون الجهلة الذين لا يمتلكون الوعي يدعمون المحرضين والدعائيين العاملين للحركة الوطنية والمقاومة فيما كان سكان المدن من الفقراء والعمال اليدويين في السوق والمثقفين من البورجوازية الحديثة يملؤون الأجواء بالروح الثورية وفي الطرف المقابل كان أعداء سيادة بلادهم من مالكي الأراضي وجامعي الضرائب.

وكان المتحدثون في قضايا الآيديولوجيا يمثلون ظاهرة جديدة من العناصر البورجوازية، وبصفة خاصة من الطلاب والصحفيين الذين بدؤوا يضمنون أفكارهم الراديكالية في النشرات والصحافة وقد تطورت هذه المجاميع بسرعة في تلك السنين.

وقد لعبت الصحف السياسية اليومية والمجلات الأسبوعية مثل "الوطن" أو " مصر " و "التجارة "، "مصر الفتاة " و"التنكيت والتبكيت" دوراً رائعاً في تكوين الوعي الوطني المصري وكذلك كان مهماً دور الكتّاب المؤسسين للمدرسة الرومانسية في الأدب العربي الحديث مثل: الشاعر السوري أديب إسحاق الذي كان متأثراً بأيديولوجية الجناح اليساري ريزو رجيمنتو الإيطالية، ويعقوب صنوع وكذلك عبد الله نديم الذي أصبح داعية من أجل مصر حرة ديمقراطية وكان عبد الله النديم عاملا للتلغراف(برق وبريد) ثم تاجراً وأخيراً مدير مدرسة, وبعد أن احتل الإنكليز مصر وضعوا جائزة كبيرة لرأسه وقد أصبح محامياً حقيقياً للشعب ونال إعجاب كبير من الشعب الذي أطلق عليه اللقب التشريفي "خطيب الثورة" ودعا عبد الله النديم الشعب إلى خوض النضال من أجل حريته.

وكان برنامج الحركة في عملية التقدم التي تخوضها القوى البرجوازية الراديكالية يُلخّص كما يلي: أن تكون مصر مستقلة، انتخاب برلمان ديمقراطي ووضع دستور، السيطرة على ميكانزم (آليات) سير الدولة عن طريق البرلمان، إبعاد الموظفين الأتراك والأوربيين من المواقع القيادية في الإدارة، حرية الصحافة والتجمعات، المساواة بين المواطنين أمام القانون، إصلاح القانون، إصلاح الضرائب، سن سياسة جمركية توفّر الحماية للمنتوج الوطني وباختصار أن تأخذ مصر المبادرة بنفسها وتستقل سياسياً واقتصادياً وتمصير أجهزة الدولة.

وكانت تأثيرات الثورة الفرنسية بالاستناد أيضاً إلى المشاهدات الوطنية الديمقراطية لرفاعة الطهطاوي التي انتشرت أخبارها في القرن التاسع عشر في مصر وحركة الاستقلال الإيطالية واضحة لا يمكن إنكارها بل إنها عبرت عن النضج الذي أنتج شعوراً وطنياً دقيقاً ومتيناً، ودون تجاهل الاعتبارات الاجتماعية لمصلحة الجماهير العريضة.

وكان بعض علماء الدين قد ارتبطوا أيضاً وبحسب أوضاعهم الاجتماعية ارتبطوا بالشعب، وكذلك عدد كبير من علماء جامعة الأزهر وكانوا يدعمون الحركة الوطنية وكان أكثر من تميز في هذا المجال: جمال الدين الأفغاني الذي كان قد تأثر أشد التأثر وحمل أعمق الانطباعات عن انتفاضة سيبوي Sepoy في الهند عام 1857 والذي كانت الرجعية تطارده حيثما حل من بلد إلى بلد، وهو يطرح الإشارات والبواعث القوية للنضال التحرري.

وقد درس الأفغاني من عام 1871 وحتى إبعاده عام 1879 في جامعة الأزهر وكان يمثل الاتجاه الديمقراطي في الإسلام وحاول أن يجعل العلاقات الرأسمالية مناسبة، وأعلن عن وقوفه ضد السلطة المطلقة للخديوية، وأدان بشكل حاسم المساعي الاستعمارية للدول الأوربية العظمى وفي نفس الوقت قاوم الأفغاني سلطة ونفاذ كلمة الأشكال الفكرية التي تقرر أن الأوضاع السياسية كأنها أمور مقررة من الله وكان يشير في كتاباته أن: يجب على الشعوب أن تكون فاعلة ومقررة لشؤونها في المستقبل.

ثم ابتدأت هذه الأفكار تحتل مكانة متقدمة داخل الحركة الوطنية المتجهة نحو الراديكالية المتنامية وحيث انتظم ثلاثة آلاف من ضباط الجيش منهم من العاملين في الوحدات ضمن صفوفها، وكان الخديوي سعيد وكذلك إسماعيل قد انتخب هؤلاء الضباط الذين بين الأعوام 1860 و1876 من بين صفوف فئات الفلاحين الوسطى والعليا وفئات الموظفين. وكان هؤلاء الضباط الشبان مرتبطون بشدة مع العناصر الفلاحية واحتجوا بصورة فعالة ضد التخفيض الإجباري الذي فرضته بريطانيا العظمى وفرنسا على القوات المسلحة من 45 ألف إلى 18 ألف، كذلك التخلف في التسليح وكان من بين صفوف الجيش قادة معترف بهم مثل: العقداء أحمد عرابي، وعلي فهمي، وعبد العال.

ومع النفوذ المتنامي للعناصر البورجوازية ـ الراديكالية على حركة التحرر تشكلت بين الأعوام 1876- 1879، عدة منظمات للمقاومة بما يشبه التنظيمات الإسلامية، وتجمعت قوى المعارضة في جمعيات سرية ومنهم بشكل رئيسي: الماسونيون والعصبة السرية التي تكونت في الإسكندرية باسم (مصر الفتاة) التي مارست دوراً مهماً وقوياً.
ويعتقد (وهو ما لم يثبت بالمصادر التاريخية) وجود صلات بين هاتين المنظمتين السياسيتين للتحرر المصري, وكان لها فروع في دمشق، وبيروت وطرابلس، وصيدا، حيث تأسست منظمات سرية كانت تنادي بالحكم الذاتي لسوريا ضمن الدولة العثمانية وكانت تقيم الصلة مع حركة الإصلاح التركية(تركيا الفتاة).

وفي شباط 1879 تحركت المعارضة الوطنية للمرة الأولى بعمل خارج البرلمان، إذ وبقيادة ضباط الجيش الوطنيين تقدمت مسيرة من معسكرات القاهرة أمام وزارة المالية وطالبت باستقالة الحكومة وكذلك رغبت بتسمية الليبرالي مالك الأراضي شريف باشا رئيساً للوزارة.
وبضغط من القوى العظمى ولا سيما مستشار الإمبراطورية بسمارك(ألمانيا) بإقالة الخديوي إسماعيل وتنصيب ولده توفيق بدلاً عنه، وأذعنت الأوساط الحاكمة لطلبات القوى المالية الأوربية وهكذا أصبح الرجعيين الأتراك والشراكسة من عصابات البلاط في قمة الوزارة، واستحوذوا على وزارة الدفاع التي نادى الضباط من أجل تكوين قاعدة سياسية مشتركة هي الحزب الوطني.

وقد شمل الحزب الأول في تاريخ حركة التحرر الوطنية المصرية(شبه شرعي وبدون تنظيم منضبط) إلى جانب الغالبية ممن كانت مواقعهم الاجتماعية تتطلب منهم كعناصر بورجوازية راديكالية ممثلين من كافة الأديان، وأيضا عناصر ذات نفوذ من الملاكين الكبار وقد تمكنوا من وضع برنامج مؤقت بتاريخ 2/ نيسان ـ أبريل / 1871 وبناء على طلب الإصلاح الدستوري والقضايا المالية لغرض تحديد مواقع النفوذ, وبعد بضعة أشهر كان ممثلوا الأرستقراطية الريفية قد طردوا من قبل الضباط من المواقع القيادية في الحزب, وفي بيان صادر عنهم بتاريخ 4/ تشرين الأول ـ أكتوبر / 1879 تحت شعار(مصر للمصريين) ينادي بتحرير مصر من التبعية المالية للخارج وإبعاد كافة الأجانب من الدوائر الحكومية والقيام بإصلاحات تربوية وإدارية وتقوية الجيش وسن دستور ديمقراطي.

والخطوة المتقدمة الأبعاد تمثلت بقيادة القوى البورجوازية والراديكالية من بين صفوف الضباط و الإنتلجنسيا (فئات المثقفين) وابتداء العلاقة بين النضال ضد الأعداء الداخليين والخارجيين للاستقلال الوطني وأصبح من الممكن تشخيصهم. فمن أجل مصر والشعب المصري والاستقلال في دولة ديمقراطية، كان يجب إنهاء سيادة الخديوية من جهة وكذلك نفوذ القوى الأوربية المالية العظمى من جهة أخرى.

وكان رد الخديوي على البيان(الإعلان) الصادر من الحزب الوطني مباشراً، فوضع بتاريخ 31/ تموز - يولية / 1880 شروطاً قاسية لترقية الضباط المصريين، وكانت تلك إشارة للضباط الملتفين حول أحمد عرابي من أجل القيام بنهوض صريح. وكانت التطورات اللاحقة مؤثرة على هذه الأحداث: ففي كانون الثاني - يناير/1881 حررت القوات المنتفضة الضباط المعتقلين من مجموعة عرابي بعد أن كان الضباط الوطنيون في أيلول - سبتمبر/1881 قد أحبطوا محاولة من الخديوي توفيق بتشتيت الوحدات الوحدات العسكرية الدائمية التي كانت بقيادة أحمد عرابي إلى المحافظات من أجل أن يحرم حركة التحرر الوطنية وقياداتها من قوتها العسكرية الضاربة , وكان على الخديوي الموافقة على تعين عرابي بمنصب نائب سكرتير الدولة في وزارة الحربية وكان الحزب الوطني قد استحوذ على غالبية المقاعد النيابية في الانتخابات البرلمانية الجديدة.

وقدم الإنكليز والفرنسيون بتاريخ 8/ كانون الثاني - يناير/ 1882 إنذاراً ضد الحزب الوطني لاقى الدعم والتأييد الكامل من الخديوي، كما أنه حرم المؤتمر الوطني المصري من حق الموافقة على الميزانية ثم قادت إلى تصفيات للمعالم السياسية لحركة التحرر, وكانت الكتلة المؤلفة من كبار ملاكي الأراضي وكبار التجار والموظفين من الدرجات العليا مستعدة للتواطؤ والخيانة, وعندما غادر ممثلوهم: شريف باشا رئيس الوزراء وسلطان باشا رئيس البرلمان المعسكر الوطني وتواطأت زعاماتهم فنالوا المناصب القيادية.

وفي ذلك الوقت تشكل مجلس وزراء الثورة برئاسة البارودي وعرابي كوزير للحربية وقد بدأ مجلس وزراء الثورة المصري حالاً بالعديد من الإصلاحات المهمة , وقبل كل شيء العمل على سن دستور جديد وتسريح الموظفين الأجانب من خدمة الدولة، إصلاح أوضاع التعليم والتربية، تأسيس بنك وطني، تنظيف الجيش من العناصر التركية والشركسية.
وبذلك كانت مصر على الطريق لأن تصبح دولة وطنية مستقلة، إلا أن عرابي أصبح الآن يواجه الحقد والكراهية الوحشية من الرجعية الداخلية والخارجية, وفيما بدأت مصر بانتهاج سياسة مستقلة كانت القوى العظمى تعد العدة لغزو عسكري مباشر.

وفي 20/ أيار - مايو/1882 ظهر الأسطول الحربي البريطاني والفرنسي في البحر الأبيض المتوسط قبالة سواحل الإسكندرية وقدمت إنذاراً نهائياً Ultimatum طالبت فيه القوى الاستعمارية العظمى إزاحة مجلس الوزراء الوطني ونفي أحمد عرابي, ولكن الخديوي أبدى عدم اقتداره على تنفيذ مطالب الغزاة المعتدين حيال الشعب الغاضب.

وأصبح الآن للحركة الوطنية طابع الجماهيري لا سيما في الإسكندرية والقاهرة، وكذلك في المدن الصغيرة لوادي النيل التي اشتدت فيها المقاومة ضد الاستعمار, وقد جمعت التواقيع في كافة أرجاء البلاد من أجل خلع الخديوي وفي تلك الأيام أطلق على عرابي اللقب التشريفي "منقذ الوطن".

وبقصف الإسكندرية ليومي 11و12 / تموز - يوليو/ 1882 والهجوم على المدينة بواسطة القوات البريطانية كانت قد أصبحت هناك ظروف جديدة, حيث وضع الخديوي توفيق والفئات الرجعية للمجتمع أنفسهم على الفور تحت حماية المحتلين , وفي القاهرة كوّن عرابي وبدعم من التجمع الوطني " لجنة الدفاع الوطني" بالاتفاق مع علماء جامعة الأزهر التي أعلنت الخديوي كخائن واندفعت الجماهير في الولايات القريبة التابعة للإمبراطورية العثمانية، لا سيما في بيروت ودمشق وصيدا واللاذقية وحلب وطرابلس للمرة الأولى منذ الاحتلال التركي في القرن السادس عشر في مظاهرات يعبرون فيها عن انتمائهم العربي الموحد وفي تأييد مصر وحركة التحرير فيها.

انهارت في أيلول - سبتمبر/1882 وبعد هزيمة قوات عرابي قرب التل الكبير، مقاومة الحركة الوطنية المصرية وفي 14/ أيلول - سبتمبر/ بدأ المحتلون حملتهم على القاهرة وحققوا انتصاراً على جيش بتسليح سيّء كثير النواقص، وكذلك بسبب خيانة الضباط الأتراك والشراكسة في قتالهم وكان ثأر المحتلين المستعمرين فظيعاً إذ نفى قادة حركة التحرر بما فيهم عرابي وحبس 29 ألفاً من المحاربين وحل الجيش المصري، وإلغاء الدستور، حل البرلمان، ومنع الحزب الوطني عن العمل.

وقد تمكنت بريطانيا(ونالت في ذلك دعماً دبلوماسياً من ألمانيا ومن إمبراطورية النمسا والمجر) باستخدام القوة المسلحة في ضرب النهوض الأول للحركة الوطنية للشعب المصري، وبرغم ذلك استمرت تلك العائلة الفاسدة والغريبة عن الشعب بقيادة البلاد، إذ لم تكن البورجوازية المصرية قد بلغت بعد المستوى الاجتماعي / الاقتصادي الذي يؤهلها للانتصار في معاركها ضد القوى المعادية الداخلية والخارجية ولم تكن القيود قد ذابت في هذه المرحلة المبكرة من التحرر المصري حول الاستقلال الوطني مع محاولة لتحطيم هذه القيود من التخلف في الهيكل الاجتماعي ولا سيما الحلول التي طرحتها البرجوازية الديمقراطية للمسألة الزراعية من أجل مواصلة للنضال ضد الاستعمار ينطوي على آفاق للنصر والتحرر الوطني وهو الأمر الذي لم يحدث, وهكذا كانت الظروف الاجتماعية في مصر وكذلك الظروف والمعطيات في ميزان القوى العالمي كانت تجعل من اندلاع الحركات والانتصار المؤقت ممكناً ولكن دون إحراز نجاح وانتصار نهائي.

وبعد أشهر قليلة من احتلال مصر أدلى رئيس وزراء بريطانيا كلادستون Gladston بخطبة في مجلس العموم التزم فيها بأن الاحتلال سوف لن يستمر لأكثر من 1/ كانون الثاني - يناير/1888 هذه الكلمات كانت وكما تبين بعد ذلك بوقت قصير ديماغوجية صرفة، فيما أخفيت حقيقة دوافع السياسة البريطانية عن منافستها فرنسا وأيضاً الإمبراطورية العثمانية عن الشعب المصري.

وكانت بريطانيا قد عزمت منذ زمن بعيد أن تستمر بالاحتلال إلى ما لا نهاية، وكانت الحكومة البريطانية بحاجة إلى مصر للسيطرة على الطرق البحرية إلى الهند المدخل إلى احتلال مستعمرات جديدة في أفريقيا وفي الشرق الأوسط، والحصول على مواد خام مهمة وكذلك على أسواق ذات قدرات متنامية للرأسمال الفائض والإنتاج الصناعي الوفير للصناعة البريطانية. وتلك الأسباب هي التي جعلت الجيش البريطاني يصل إلى القاهرة عام 1882 وليس كما تحاول الرواية البريطانية الرسمية إبلاغ العالم المندهش.

والجدير بالملاحظة بأنه في المرحلة الأولى من السيادة الاستعمارية البريطانية تحسنت الظروف الاقتصادية والمالية لمصر، ولكن تلك لم تكن غاية بذاتها بل أنها كانت وفي أحسن

الأحوال شكلاً من أشكال الإدارة الاستعمارية التي ستكون في النهاية لمصلحة الاحتكارات الرأسمالية ومع أن مصر بقيت حتى عام 1914 رسمياً ولاية تابعة للإمبراطورية العثمانية إلا أن الكلمة الحاسمة كانت للقنصل البريطاني اللورد كرومر 1803-1907 والدون غروست 1907 - 1911 واللورد كيتشنر 1911 - 1914, أما الخديوي ومجلس الوزراء فلم تكن لهم سلطة واقعية على الرغم من ولائهم لبريطانيا وفي تفاصيل أعمال الوزارات فإن المستشارين الإنكليز هم من يقرر كل شيء وكان عدد هؤلاء المستشارين في تصاعد من 100 عام 1882 إلى 1600 عام 1919.

وكانت هناك مجموعة صغيرة من أرستقراطية ملاكي الأرض والسياسيين المحليين يحاولون لفت الأنظار بمساهمتهم في الأعمال الحكومية الوزارية، وكان البرلمان الشكلي موجوداً منذ 1/ أيار- مايو/ 1883، لكن بلا نفوذ واقعي ولا يملك الحق في مناقشة فرض الديون المباشرة ومناقشة مشاريع القوانين. وكان 49 من أعضاء التجمع العام البالغ عددهم 64 من ملاكي الأراضي الكبار وذلك عام 1913. وكان الجيش البريطاني المحتل يهتم بإحلال "الهدوء والنظام" وكذلك الشرطة البريطانية كما كانت القوات المصرية بقيادة ضباط إنكليز.

أما السياسة الاقتصادية للإدارة الاستعمارية فقد كانت مكرسة بصورة تامة لمصالح البرجوازية البريطانية وقد أصبحت مصر سوقاً جانبية وميداناً لاستثمار الإيداعات المالية وطرفاً لإمداد المتربول بالمواد الخام، فهزمت الورش التي تأسست في عهد محمد علي وإسماعيل بسرعة أمام المنافسة البريطانية وسرعان ما استهلكت القليل من المكائن المتيسرة وأصبحت حطاماً(خردة) وضاع بذلك وجود أكثر من 20 ألف من الصناع اليدويين وأصاب التمزق الصناعات التي كانت متماسكة نسبياً مع النظام المهني ومُنعت زراعة التبغ وبسبب ذلك تدهورت الصناعة المصرية للتبوغ التي كانت مزدهرة.

وقد مارست بريطانيا ضغطاً شديداً على الحكومة المصرية من أجل فك ارتباط السوق عن أميركا واستقلالها عنها وربطها ببريطانيا لتقليص زراعة الحبوب والإكثار من زراعة القطن بدلاً عنها لغرض رفع حجم الإنتاج منه، ومع المنافسة المقتدرة لصناعة الغزل والنسيج البريطانية من أجل منح قفزة إلى الأعلى (وذلك لكي تعوض بريطانيا خسارتها للقطن الأمريكي بعد استقلال أمريكا، وإبان الحرب الأهلية هناك ـ المترجم).

وبينما كانت مساهمة القطن عام 1862 في الصادرات المصرية تصل إلى 63%، بلغت هذه النسبة عام 1907 إلى 88% وفي عام 1914 إلى 93%، كما تصاعد إنتاج القطن من 1، 6 مليون قنطار عام 1878 إلى 7 مليون قنطار عام 1908. ومن خلال هذا التخصص الأحادي الجانب أصبح الاقتصاد المصري مرتبطاً بصورة تامة بالسوق الدولية للقطن وبنفس الوقت لتعسف الشركات والتي كان معظمها بريطاني، كما أنهم هيمنوا على تجارة التصدير العربية. وتم بيع الأسطول المصري بأسعار زهيدة إلى رجال أعمال إنكليز، وفي نفس الوقت أصبحت مصر قبلة للتنافس المصرفي بين إنكلترا، فرنسا، بلجيكا، ألمانيا، إيطاليا، أميركا، الذين خاضوا صراع بنوك فيما بينهم على حساب الشعب المصري.

وكان بين أيدي المستثمرين الصناعيين: منشآت الري، السكك الحديدية، ومصادر المواد الخام للبلاد وعدا ذلك، فإنهم استحوذوا على مساحات شاسعة من الأراضي. وفي بدء الاحتلال البريطاني كان رأس مال البنوك في مصر يبلغ 5،699،000 جنيه. وفي عام 1914 بلغ 50،569،000 جنيه، وكانت مائة وستون شركة ولا سيما البريطانية منها قد تقاسمت ثروات البلاد. وفي مطلع القرن العشرين توصلت السياسة البريطانية إلى هدفها: كانت مصر قد

أصبحت بلداً متخلفاً اقتصادياً وهي التي تمد بريطانيا بالمواد الخام لصناعتها وتشتري منها المواد والسلع المصنعة الجاهزة.

وفي تطور الثقافة بعناصرها المتنوعة وجدت فيه سلطات الاحتلال العائق الحاسم. ولم تخصص الميزانية المصرية للتربية والتعليم أكثر من 1% من مجموع واردات الدولة, وباستخدام القليل من الإمكانيات تم إنشاء الكثير من المدارس التي كانت متوفرة في عهد محمد علي كأساس مادي ولكن عدد المدارس الابتدائية هبط بعد الاحتلال إلى 700 مدرسة.
وفوق ذلك فقد حدد الحكام الجدد من خلال إلغاء التعليم المجاني من أعداد المدارس، وهذه الإجراءات التي أسستها السلطات الاستعمارية قبيل اندلاع الحرب العالمية الأولى لم توفر سوى 17 طفلاً من بين كل 10 آلاف طفل يتعلم القراءة والكتابة ولذلك كان 92% من السكان يعاني من الأمية ويجهل القراءة والكتابة.

وكانت طبقة الإقطاع تمثل الداعم الرئيسي للسلطات البريطانية في مصر وقد تمكنوا فعلاً من تقوية نفوذهم ومواقعهم الاقتصادية والسياسية بواسطة المحتلين الاستعماريين بشكل منتظم ودقيق. ففي العام 1910 تسيدت الأرستقراطية مالكة الأرض وصار بحوزتها 44% من المساحات الصالحة للزراعة، وبالمقابل كان الفلاحون قد سقطوا ضحية استغلال واضطهاد ثقيل.

وفي عام 1908 تصاعدت أرقام وفيات الأطفال في أوساط الفلاحين لتبلغ 38%، كما استمر ديون الفلاحين لدى مصرف الرهون مرتفعاً وازداد التمايز الاجتماعي بين الفلاحين اتساعاً، وتصاعد أعداد المالكين الصغار وبلغ حتى عام 1914 إلى 1 مليون تقريباً، بينما كانت سعة الأراضي كمعدل هو 0،44 فدان. وتحت هذه الظروف ظل الفلاح المصري هو الأفقر بين الفلاحين في العالم، وقد تجدد بشدة الجبروت الاقتصادي لمالكي الأرض في قطاع الزراعة وكذلك الاحتكار السياسي بينما ما يزال مبكراً الحديث عن تشكل طبقة بورجوازية وطنية.

وفي الماضي عندما طورت البورجوازية المحلية نفسها حينما استغلت الطبقة العاملة في الأعمال لصالح الرأسمال الأجنبي، لم يكن حجمها يزيد على 2،5% من مجموع سكان البلاد على الرغم من الإجراءات العقابية والتنكيل الحاد الذي أنزلته السلطات الاستعمارية بالطبقة العاملة المصرية قبل الحرب العالمية الأولى، لا سيما في أعمال التبغ وفي مجال المواصلات وكانوا قد كونوا العديد من النقابات التي بلغ تعداد أعضائها حوالي 7000 عضواً، كانوا قد بدؤوا خوض معاركهم في الإضراب من أجل الإبلاغ عن مطالبهم الاقتصادية.

وقد أصبح الممثلون التقدميون للثقافة والمثقفين من بين قادة الكلمة الأيديولوجيين من العمال المصريين كالاشتراكي المنصوري، ونقولا حداد 1870-1909، وبرغم العداء الشديد الذي كانت تبديه الرجعية المحلية لهم فقد كانوا يبذلون جهودهم في تعريف المواطنين المصريين على الفكر التحرري. ولكن حركة التحرر الوطنية المصرية كانت تواجه أقوى السلطات الاستعمارية وأكثرها خبرة وتجربة، وكان ذلك يقلص موضوعياً من فرص نجاحها.

ثم بدأت الحركة الوطنية ووسائلها الثقافية تمر في مرحلة اللاشرعية أو بالأحرى بما يسمى المعارضة في المهجر، حتى وإن كانت لم تمتلك بعد قوتها السابقة من أجل تجديد تنظيم النضال. إلا أنها أضافت الصلات الوثيقة مع الصحافة الفرنسية في مصر كالصحيفة الساخرة اللاذعة الغير مرخصة" الأستاذ " التي أصدرها عبد الله النديم في آب ـ أغسطس/1892، ولكن هذه الصحيفة مُنعت بتاريخ تموز ـ يوليو/1892. ولكن جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده في

آذار ـ مارس/ من العام التالي 1984 أصدرا مجلة من باريس كانا يحررانها بنفسيهما باسم " العروة الوثقى " التي كانت تدين بشكل حاد الاحتلال البريطاني وتنادي العالم الإسلامي للدفاع عن العدوان, ولكن الأثر الإيجابي للنشاط الصحفي لجمال الدين الأفغاني لم يدم طويلاً، ثم إن مساعية ومحاولاته لاقت الفشل بعد هزيمة القوى الوطنية في خلق طريق إسلامي صرف وتجديد النضال لتأسيس إمبراطورية إسلامية عظمى تحت حكم الخليفة العثماني.

ولم يقتصر الأمر على جمال الدين الأفغاني وأتباعه فقط, بل وأيضاً شبان من البرجوازية مثقفين ومفكرين، وعلى الأغلب أبناء المشاركين في انتفاضة عرابي.
وشرعوا بقيادة مصطفى كامل بالسيطرة على حركة التحرر في مرحلتها الجديدة, وأظهر مصطفى كامل شعوراً جارفاً بالمطالبة باستقلال مصر والتربية الوطنية في بيت الأسرة المصرية، والدراسة في المدارس الحكومية، وكانت عبارات ومصطلحات: شقاء الشعب، واغتصاب البلاد عبر الطغيان الاستعماري البريطاني، والموقف اللاوطني للخديوي توفيق وطبقة الإقطاع، معطيات لعبت دوراً في تعبئة الجماهير في أحاديث المتحدث باسم الشعب عبد الله النديم.

وبالإضافة لمشاعر الاعتزاز والفخر بتاريخ البلاد والشعب مثّلت عناصر خارجية دوراً مؤثراً. فقد كانت كتابات كتّاب أتراك شجعان، يهدفون في أعمالهم إلى فك قيود الجمود في بلادهم وخلق ثقافة وطنية تركية، وكذلك في الازدهار الوطني على يد الثوريين يعاقبة الثورة الفرنسية التي جسدها مازيني الإيطالي في ريزورجيمنتو Risorgimento.

وعندما أصبح مصطفى كامل عام 1893 في مقدمة الطلاب الدارسين في مدرسة الحقوق هاجموا مكاتب تحرير صحيفة "المقطم" المعادية للعمل الوطني والتي كانت السلطة الاستعمارية البريطانية والخديوي تنفق عليها, وبذلك برز مصطفى كامل إلى المقدمة مرة أخرى وفي نفس العام بدأ بإصدار المجلة الشهرية "المدرسة " وبعد ذلك بقليل (وكان قد أصبح المتحدث المعترف به باسم الطلبة)، أسس جمعية " رد الحياة إلى الوطن " وفي عام 1897 نظم مصطفى كامل أول مؤتمر شعبي بعد الاحتلال البريطاني في القاهرة وطالب فيه تحت أنظار مرتزقة الاستعمار بإخلاء القاهرة بدون شروط، ومنذ ذلك الوقت كان كل من يعمل في المحاماة يعد ممثلاً لحركة التحرر المصرية.

ووجدت حركة التحرر المصرية في نموها المتصاعد الجديد التعبيرات عنها في الصحف المصرية اليومية. وبين الأعوام 1895 و1900، تأسست في مصر 500 جريدة ومجلة. والطريقة الجديدة للمعارضة المصرية في نقل النضال التحرري من المجال الثوري إلى المجال الصحفي وتهيج حرب الصحافة بين المجاميع الوطنية المصرية الذين لم يكن بوسعهم خلق وتشكيل نواة ثابتة في العمل ضد الإنكليز ومنذ أن أصدر مصطفى كامل عام 1900 صحيفة اللواء غدت هذه الصحيفة بسرعة من أهم الصحف المصرية اليومية وتطبع أعداداً كبيرة لكل طبعة.

وكانت صحيفة اللواء على عكس أغلب الصحف الأخرى في البلاد كصحيفة سياسية فهي لم تعمل على توسيع وجهة نظر مصطفى كامل إلى الأهداف والوسائل كحركة تحرر فقط، بل ضمت إليها القوى الرئيسية للبرجوازية المتحررة، وأصبحت مركزاً للمناضلين النشيطين للاستقلال المصري في تلك المرحلة.

ماذا كانت أهداف مصطفى كامل في اللواء وفي النشرات وفي خطاباته العديدة التي كان يلقيها داخل وخارج البلاد..؟

لقد كان يطالب بالدرجة الرئيسية وباستمرار بالاستقلال التام والسيادة لمصر والانسحاب الفوري لكامل الوحدات الاستعمارية البريطانية وكذلك للمستشارين في جهاز الدولة.
وقد وصف مصطفى كامل تكتيك الأجنحة اليمينية التوفيقية للحركة الوطنية من خلال التفاوض مع بريطانيا وتحقيق استقلال مصر على مراحل ووصفها بخيانة مصالح الشعب، كما رفض الحوار مع السلطات الاستعمارية ثم رفع المطالب بإجلاء القوات البريطانية من البلاد حالاً ودون شروط. وكان مقتنعاً بالتوصل إلى هذا الهدف خلال سنوات قليلة عبر مواصلة تربية المواطنين المصريين بلا كلل أو ملل على الروح الوطنية, وكان تعسف سلطات الاستعمار يسهل توعية المواطنين في هذا الاتجاه.

وبهذه الأساليب طبع الاستقلال الأفكار السياسية وتصرفات ومواقف مصطفى كامل, وقد حاول بصدق أن يزرع الوطنية في قلوب المصريين، ولكنه كان يعتقد أيضاً ويؤمن بدور البرجوازية في المدن وكان يقدر دور الفلاحين ولكن الوقت لم يكن قد حان بعد لدور البروليتاريا الوليدة الناشئة, وقد رفض النضال السياسي الجماهيري السلاح الفعال لكل حركة تحرر وطنية معادية للاستعمار لأنه كان يخشى عواقبها الخطيرة وذلك باستثمار خاطئ للتجارب الماضية من خلال الثورة البرجوازية لعرابي.

وفوق ذلك فقد استكشف وكذلك أتباعه في توجهاته: بأن البرجوازية التقدمية الفرنسية قد تحولت إلى برجوازية استعمارية رجعية، وأنها تضطهد الشعوب الأخرى بقسوة ووحشية وأنها وبسبب ضعفها الداخلي، والخطر الألماني الذي يهددها بحرب وقائية قبل الحرب، قد تراجعت عن المساعي الاستعمارية لاحتلال وادي النيل.

وعندما وضع مصطفى كامل الآمال الكبيرة على الجمهورية الثالثة قابلت فرنسا هذه الآمال بطريقة أخرى إذ سارعت وصادقت على السيادة البريطانية لمصر، كما وضعت مراكش ضمن إمبراطوريتها الاستعمارية.

وبعد الاتفاقية الاستعمارية بين بريطانيا العظمى وفرنسا عام 1904 اشتد تماسك المجاميع بقوة حول مصطفى كامل باتجاه الإمبراطورية العثمانية ولم يكن مصطفى كامل شديد الصلة بالأيديولوجية الإسلامية الصرفة ولكنه رأى في ذلك وسيلة لكسب حلفاء جدد ضد بريطانيا العظمى كما أن العلاقات الوثيقة مع الإمبراطورية العثمانية كانت تعني له شيئاً من الحماية ضد ضم مصر إلى السلطة الاستعمارية البريطانية.

ولكن الدولة التركية لم تعد سوى ضلال لعظمة غابرة وقد سلبتها القوى الأوربية العظمى(ومنذ زمن طويل) حرية الحسم في القضايا السياسية الخارجية وبالإضافة إلى ذلك، فإن تركيا نفسها كانت تضطهد الملايين من العرب إلا أنها وبعد ثورتها البرجوازية 1908 - 1909 أصبحت حليف للوطنية المصرية.

وبعد خيبة الأمل في السياسة الفرنسية حيال مصر لم يعد مصطفى كامل ينتهج المحاولات العابثة في البحث عن حلفاء خارجيين لأنه كان يشعر بالضرورة(وإن لم يفعل ذلك بشكل ثابت) التحول إلى أساليب النضال الثورية، وبخوض الهجمات ضد الاستعمار البريطاني والنضال ضد عملائه الداخليين الذين كانوا يلتفون حول الخديوي من الباشوات وفئات الكومبرادور.

وكذلك في الضرورة الحاسمة للارتقاء بإدراكاته(تقدم مفاهيمه وتطورها إلى راديكالية)تعززها التحولات الدولية الهامة وقبل كل شيء الثورة البرجوازية الروسية، وبلاد فارس، ثورة تركيا الفتاة، وداخلياً حيال أحداث حاسمة: القضاء المخضب بالدماء الذي أقامته السلطات الاستعمارية عام 1906 للفلاحين في دنشواي في قراهم بمصر السفلى، وهي قرية فلاحية صغيرة في وادي النيل التي تسببت في إطلاق مظاهرات احتجاجية للطلبة والفلاحين, وفي تلك الأيام قال مصطفى كامل:" هل هناك في حياتنا غير الخوف والجبن والنفاق، وأنه لواضح أن كل أمة تريد الاستقلال والتحرر من المغتصب الأجنبي، لها الحق في رفع راية العصيان وأن تضحي بحياة البشر وأن تسيل الدماء، والأمة المصرية لها هذا الحق الشرعي بلا شك ". (1)

وهذا التحول لدى مصطفى كامل لم يبق لفظياً فقط، إذ بدأ هجومه على الخديوي عباس حليم الثاني 1892 - 1914، وعندما لم يعد يرى حظاً في استخدام التناقض الإنكليزي ـ الفرنسي في مصر تحول إلى إعلان الخصومة التامة للبرجوازية البريطانية. ، وبالارتباط مع إعلان الخصومة هذه طالب مصطفى كامل ببرلمان مصري " يقف بوجه كل طامع ".(4) وبدستور "يمسك الأمور بصرامة وشدة وتجعل الأمة تعبر بحرية عن رأيها وأفكارها وتراقب تصرفات الحكام" (5) كما شنّ بنفس الوقت هجوماً حاداً ضد جهاز الدولة المصري الذي خان نضال الوطنيين المصريين من أجل الاستقلال وأصبحوا أدوات في أيدي الاستعمار البريطاني.

وكان للتصرف الحاسم للمتحدث الشعبي باسم المصريين والموجة المعادية للإنكليز التي شملت كافة المناطق العربية خلق المقدمات المناسبة للقنصل البريطاني العام للموافقة على تأسيس عدة أحزاب عام 1907 من أجل الحيلولة دون المزيد من التثوير لحركة التحرر المصرية.

وهكذا نهض إلى جانب حزب الإصلاح الذي كان مؤسسوه من حاشية البلاط المتحالفين مع إنكلترا، حزب الأمة وهو حزب الليبرالية المصرية الذي كان يضم ممثلي أرستقراطية الأرض والبورجوازية الناشئة فيما كان موقف الممثلين الممتازين للأفكار الليبرالية في ذلك الوقت: محمد عبدة ولطفي السيد وقاسم أمين الذين كانوا يدافعون عن فكرة الأمة المصرية، كما طالبوا بإصلاح ديمقراطي للحياة البرلمانية وخلق صناعة وطنية ومكافحة الأفكار ذات التوجه الإسلامي المتطرف وطالبوا بتأسيس جامعة وطنية ومساواة المرأة وحقوقها وأيضاً بإصلاح الإسلام السياسي حيث أضاع المتشددين بأفكارهم الصارمة القاسية قوة التأثير الاجتماعي والسياسي.

ودون ريب فقد كان نضالهم تقدمياً كممثلين ومتحدثين باسم البورجوازية التي كانت ما تزال في طور النهوض ضد الاستعمار وحلفائه من الإقطاع المحلي لذا كان عليهم النداء والحث على التعقل إزاء سلطات الاحتلال والإيمان بإمكانية برنامج الإصلاح وذلك من خلال التطور التدريجي ذلك أن المبادرات (من فوق) عاجزة عن تحقيق النجاح.

وكان تكتيك الحاكم البريطاني من أجل إحداث انشقاق في الحركة التحررية قد فشل نهائياً عندما تصدى مصطفى كامل والمجموعات الملتفة حوله وصحيفة اللواء جميعاً كدعاة للاستقلال المصري من بين معسكر المثقفين الوطنيين، والبرجوازية الصغيرة في المدن من جهتها بالخطوة الضرورية: فهم قاموا بتأسيس الحزب الوطني اعتماداً(بشكل واضح للعيان) على الأحداث الثورية لعام 1879، وقد مثّل الحزب في مهمته التنظيمية بالمقارنة مع حزب عرابي خطوة متقدمة مهمة, كانت اللجنة القيادية العليا في التجمع الوطني تجتمع مرة واحدة وتنتخب واحداً من 30 شخصاً يمثلون اللجنة التنفيذية، وعدا ذلك فقد بدأ النادي المركزي للحزب عمله في القاهرة الذي كان له فروعه في كافة المدن والقرى الكبيرة تقريباً، وانتُخب

مصطفى كامل رئيساً للحزب مدى الحياة, وكان قد ترافق مع النية في تأسيس الحزب بشكل أقوى مما كان عليه إلى حد الآن، ألا وهو جمع الشعب في جبهة معادية للإنكليز.

وأدركت السلطات البريطانية المخاطر من جراء تأسيس الحزب الوطني ولكنهم آثروا عدم التدخل, وأصيب مصطفى كامل بمرض مميت برغم كونه في ريعان الشباب وبعد أشهر قليلة على انقضاء المؤتمر الأول لمنظمته توفي عن عمر لا يتجاوز الرابعة والثلاثين وشارك في تشييعه عشرة آلاف مصري، فكان إعلاناً جماهيرياً كبيراً عن إرادة التحرر للشعب المضطهد.

وهنا ضربت سلطات الاحتلال ضربتها فقد منعوا الصحافة الوطنية، ووضعوا عناصر وأعضاء الحزب الوطني تحت مراقبة الشرطة، كما جرى نفيهم إلى واحات الصحاري وإبعادهم عن البلاد.
وكانت البورجوازية البريطانية، تستعد للصراع ضد منافستها الألمانية، لذلك قررت الحفاظ تحت جميع الظروف على هذه المنطقة الاستراتيجية المهمة لخططها ومواقعها الاستعمارية.

وعبثاً حاول قادة الحزب الوطني في المهجر وبدرجة أولى كان رئيسه الجديد محمد فريد يسعى للحصول على مساعدة خارجية وفي المقام الأول من ألمانيا القيصرية في عهد القيصر فيلهام.
وكان القنصل الألماني العام في القاهرة فون فالكن هاوزن قد كتب في تقريره بتاريخ 24/ نيسان - أبريل/ 1913 إلى مستشار الإمبراطورية فون بيتمان هولفييج عن موقف الحكومة الألمانية بصدد "المسألة المصرية":" العرب المصريون ضعفاء وغير ناضجين، ومن أجل أن يحكم المصريون أنفسهم بدون إشراف أوربي، ينبغي أن نكون محترسين أيضاً من ضجيج بعض السخفاء المتعصبين للشرق، وعليهم أن يعلموا أن أي تغير في الموقف الحالي لمصر سيصيب القلب حقاً". (6)

إذن حتى السياسة الألمانية أظهرت نفسها كعدو شديد لحرية الشعب المصري في هذه الظروف وكانت حركة التحرر المصرية التي نظمها مصطفى كامل عاجزة عن تحقيق النجاح، وبصرف النظر عن ضعفها وعن الأشكال النضالية التي لا تمتلك قدرة على الاستمرار والمطاولة، فقد كان يعوزها حليف خارجي قوي متمثلاً بالحركة الثورية العالمية التي ناداها التاريخ للتحالف مع القوى المعادية للاستعمار في مطلع القرن العشرين لتقوم بهذه المهمة.
والحقيقة فإن حركة التحرر المصرية استطاعت أن تتجاوز هزيمة عام 1882 وبدأ النضال ضد العدو المتفوق، وابتدأ تأسيس التاريخ الإيجابي الفعال لهذه المرحلة المبكرة للتحرر المصري والتي ستصل بعد سنوات قليلة في ثورة آذار/ 1919 ستصل إلى مستوى نوعي وعالمي.

مصادر المبحث الرابع :

(1) Rothschtein, Th. : Die Engländer der in Ägypten – in: Ergänzungs-hefte zur Neuen Zeit, Nr. 10, Stuttgart, 1911 S. 89

(2) Die große Politik der europäischen Kabinett 1871 – 1914, Sammlung der Diplomatischen Akten des Auswärtigen Amten im Auftrag des Auswärtigen Amtes. Herausgegeben von Johanne Lepsius, Albrecht Mendelssohn – Bartholdy Friedrich Timme, Berlin, Bd. 11, Nr. 294, S. 153

Steppat, F : Natinalismus und Islam bei Mustafa Kamil S. 113, (3)
Berlin 1954
Ebenda K S. 145 (4)
Ebenda (5)
Deutsches Zentralarchiv. Potsdam, Handelspolitische Abteilung des (6)
Auswärtigen Amtes – Nr. 6704 , Bigof

خامساً : انتفاضة المهدي في السودان 1881 حتى 1885

تعد محافظة النوبة مدخلاً إلى مناطق النيل المتشعبة وكذلك إلى كردفان، دارفور، بحر الغزال، وإلى مناطق خط الاستواء(وهي مناطق تقطنها أقوام كثيرة، عربية وأفريقية على الأغلب بدوية/ رحل. و خلال آلاف السنين تسيد المنطقة المصريون القدماء والآشوريون، الإثيوبيون، والروم، والعرب ـ المترجم) ثم دخلوا مرة أخرى إلى دائرة أضواء التاريخ في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.
واستمد السودان اسمه من المحافظات في أعالي مجرى النيل، ،لأنها تعني باللغة العربية بلاد السود وهو مصطلح جامع استخدم فقط منذ بدأ محمد علي باشا احتلاله لهذه المناطق, و لم يلفت السودان انتباه وأنظار حكام مصر الخديوية فحسب، بل وأيضاً المصالح المتطورة والمتصاعدة للبرجوازية الاستعمارية البريطانية والفرنسية التي في زحفها التوسعي لم تكن لتقف في هذا الجزء من أفريقيا.

وكانت المحافظات السودانية منذ القدم مناطق معروفة ومطروقة من قبل التجار، وقوافل تجارة المواد المنبهة، وعاج الفيل، الصمغ العربي، الجلود، والزيت، وسلع أخرى مهمة، وكذلك العبيد. وباعتبار أن طرق التجارة المتجهة إلى غرب ووسط أفريقيا، وكذلك من جنوب السودان في طريقها إلى شمال أفريقيا ومصر وإلى سواحل البحر الأحمر كما كونت الأراضي في أعالي النيل ترسانة ثرية من الثروات الطبيعية لا سيما الذهب، ومثلت أيضاً منطقة زراعية خصبة وثرية من حيث مناخها المتنوع المفيد سواء للاقتصاد الزراعي أو لتربية المواشي. وقد تضاعفت أهميتها عندما أظهرت إمكانية زراعة أقطان ذي القيمة العالية والأرباح الخيالية، فقد اعتبرت مصدراً إضافيا للمواد الخام لصناعة الغزل والنسيج في وسط أوربا. وهذه العناصر جعلت من السودان بالإضافة إلى أهميتها الاستراتيجية كجسر بين شمال وجنوب أفريقيا قاعدة لحملات استعمارية أخرى، ثم إلى نقطة ملتهبة في التناقض الإنكليزي ـ الفرنسي في الصراع لتقسيم مناطق القارة الأفريقية.

كانت ندرة المال مسألة مزمنة في العهود الخديوية في مصر، وقد أدت محاولات متعددة للتعويض عن ذلك ليس فقط إلى تعريض شعبهم إلى عملية استغلال ونهب وحشية بل أنهم قرروا أن يوسعوا ذلك إلى المحافظات السودانية التي كانت تحت السيادة المصرية.

وشهدت مناطق زراعية خصبة على النيل الأبيض والأزرق منذ أواسط القرن التاسع عشر فترة رخاء محدودة من خلال شق قنوات ونصب نواعير لسحب المياه من الأنهار، فبدأت باستثمار مساحات جديدة من مناطق حول الخرطوم مثل: سينار، كسلا كمناطق زراعية جديدة لزراعة قصب السكر الخام والقهوة، صبغة النيل, والقطن بالدرجة الأولى. وكان القطن يوفر محصولاً جيداً بالإضافة إلى أن الانتقال إلى زراعة القطن أدى إلى نهوض ورش لحلج القطن

كنتيجة لذلك وفيها وجد الأوربيون، بريطانيون على الأغلب فرصة العمل كأخصائيين في هذا المجال.

وقد وفرت السيادة المؤقتة والمحددة للإقطاع المصري الهادفة إلى كسب مصادر مالية جديدة المجال المناسب لقفزة في الزراعة السودانية، ولكن سرعان ما أصيبت تلك القفزة بالشلل بسبب أن كافة احتياجات الحياة من الأرض والسكن والماء ونواعير المياه والحصاد، والماشية، أخضعت للضريبة، بل إن البشر أنفسهم أُخضعوا للضريبة.
وتحت ضغط هذه الضرائب العالية غادر الكثير من الفلاحين والبدو مناطقهم الأصلية وهربوا إلى مناطق الجبال في غرب السودان, وتراجع الإنتاج الزراعي بقوة إلى الخلف وهبطت التجارة كما بدأت الواردات من الضرائب بالتقلص, وحصلت مجاعات في أجزاء مختلفة من البلاد خطفت عام 1875 في محافظة دارفور فقط أرواح الآلاف من البشر.

هكذا كان مفردات الوضع الذي وجدته بريطانيا القوة الدولية العظمى عندما كان سياسيوها الاستعماريون يحضرون لإخضاع المساحات الواسعة المتداخلة في قارة أفريقيا وقد استطاعوا إلى جانب ذلك المصادقة على الشروط التي تطورت في النصف الأول من القرن التاسع عشر.
وبعد سنوات قليلة من احتلال مصر للسودان كان أوائل الأوربيون مغامرون على الأغلب، ولاحقاً تجار وممثلين لمختلف شركات التجارة الأوربية، قد ظهروا وأقاموا فيه , وإلى جانب الاتجار بالصمغ العربي، الفرو، الزيت، وسلع أخرى، كما أنهم لم يستفضعوا تجارة العبيد، إذ نظموا حملات استكشاف مسلحة كانت تصطاد في المحافظات الاستوائية.

ومنذ أواسط القرن التاسع عشر بدأ النفوذ الأوربي يشتد وبشكل رئيسي من خلال تأسيس قنصلية من أجل (حماية) التجار الأوربيين وإرسال بعثات تبشيرية أغلبها كاثوليكية، ومثّل كلا العاملين في المراحل اللاحقة أداة شديدة الفاعلية في السياسة الاستعمارية البريطانية, وكان التناقض الذي ما برح يتعمق بسرعة بين السكان السودانيين ونظام الإدارة المصرية، وفي المقدمة المحافظ الذي كان غالباً من الأتراك أو الشركس، وهو ما كان يناسب الأطماع الاستعمارية البريطانية وفيما عدا سياسة الضرائب القاسية، كانت هناك تجارة العبيد الوحشية التي أشاعت عدم الارتياح والاحتجاج بين سكان جنوب السودان.

وشكّل التبرير الموضوعي لسلطات الاحتلال البريطانية بوجه تجارة العبيد وسيلة ناجحة وكستار لعملها في المناطق المحتلة, ومن هنا فليس مستغرباً أن نشاهد شعار النضال ضد تجارة العبيد يتخذ مكاناً مركزياً عشية مرحلة الاستعمار التي كانت قد بدأت في عملية تقسيم القارة كجزء لا يتجزأ من الترسانة المعنوية لا سيما في السياسة البريطانية، واستخدمتها بشكل ديماغوجي في الإعلان من أجل تبرير السيادة الاستعمارية على الشعوب.

وطلبت بريطانيا العظمى باستغلالها لموقعها المالي والسياسي المتين في مصر من الخديوي إسماعيل باشا وبتكليف رسمي انتداب خبراء استعماريين ذوي تجربة لمكافحة تجارة العبيد في السودان كمبرر من أجل التحضير لغزوات استعمارية بريطانية، وكانت الإجراءات الأولى في هذا المجال تلك التي اتخذت عام 1869 من أجل استعمار جنوب السودان حيث أرسلت حملات(بعثات)عسكرية Expedition بقيادة الإنكليزي صاموئيل بيكرSamuel Baker، التي وصلت عام 1872 منطقة غودوكورو Godo Koro، وفي طريق تقدمها إلى هناك أقامت العديد من المحطات العسكرية. وفي عام 1874 عيّن الجنرال جاريس.ج غوردون الذي كان من قبل قد قمع انتفاضة تايبنك Taiping في الصين محافظاً لمنطقة الاستواء، ثم عيّنه الخديوي المصري بعد ثلاث سنوات محافظاً لعموم السودان.

وقد نصّت الاتفاقيات الأنكلو ـ مصرية التي عقدت في 4/ آب ـ أغسطس / 1874 إلغاء وتحريم تجارة العبيد وكذلك في اتفاقية 4/ آب ـ أغسطس/1877 Slave Trade Conventionعلى صلاحيات وسلطات واسعة. وتحت قناع مكافحة تجارة العبيد، شدّد غوردون وبخطى ثابتة المواقع البريطانية في السودان، فقد استطاع بذكاء تعميق عدم الارتياح الذي يسود بين سكان جنوب السودان حيال الإدارة المصرية، كما استبدل الكثير من الموظفين المصريين بمحافظين من الجنسية البريطانية، وبنفس الوقت شدّد من قمع الشعب السوداني تحت راية(التحرك ضد العبودية)، ورفع الضرائب ومن إجراءاته أيضاً إزاحة سلطة زبير باشا في دارفور عام 1874، وأسس في نفس الوقت فئة من التجار السودانيين في غرب وشمال السودان الذين لم يشتركوا في تجارة العبيد، حيث كان قد حرم عليهم التجارة جنوبي منطقة العبيد al abeid.

واصل غوردون الذي كان يعمل بتوجيه ممن يدعمونه في لندن ضغط جباية الضرائب وأخضع السودان إلى نوعين من النهب، ولم يكن يحترم سوى المصالح البريطانية فحسب. وكان النضج الثوري يعتري السودانيين في نهاية السبعينات من القرن التاسع عشر حيث كان للنضال التاريخي للشعب المصري بقيادة أحمد عرابي تأثيراته على المحافظات السودانية، والأمر كان بحاجة إلى قائد ليشعل لهيب الثورة.

وقد وجد السكان السودانيون ذلك في شخص محمد أحمد الذي أعلن نفسه خلال شهر رمضان ـ آب /1881 كمهدي، ووعد الشعب بأن يحررهم من اضطهادهم, وكان القرآن وتفسيره من أهم أسلحته الدعائية والتنظيمية في برنامجه لقيادة النضال الثوري من أجل تحرير وتكوين شكل تنظيمي معين، كانت الجماهير المضطهدة تنتظر من يحررها من شقائها فاعتقدوا في محمد أحمد الشخص الذي يحمل التعاليم الدينية فهبوا معه بمئات الألوف، وهكذا اتخذت الحركة الثورية من تخلف الإقطاع البطريركي في السودان الشكل الديني.

وينحدر محمد أحمد(المهدي) من دونكلا 1843-1885 وينتمي إلى طائفة صوفية واسعة وذات نفوذ, كما ينحدر من أصل اجتماعي بسيط إذ كان والده فلاحاً بسيطاً وكان قد خرج في شبابه من أجل البحث عن الأخشاب، وانتقل أخيراً إلى أم درمان كتاجر للحبوب والخشب، ثم استوطن أخيراً مع أخيه في جزيرة آبا في النيل الأبيض التي تبعد حوالي مئة كيلومتر جنوبي الخرطوم ولكنه سرعان ما ترك عمله التجاري من أجل ما كان يهتم به منذ صباه وهي دروس علم الفقه وانتهج حياة الزهد والتقشّف, وكانت تلك الجزيرة النيلية في تلك المرحلة مركزاً إسلامياً للانقطاع والتفرّغ للدين ومنها يحمل الدراويش تعاليمهم إلى جميع أرجاء البلاد.

تأثر محمد أحمد في البدء بعمق بآلام الشعب وكان يتخذ من جزيرة آبا مقراً للدعاية لأفكاره الدينية والتي تبرز فيها الكراهية للمضطهدين الغرباء والتي شعر فيها بمسؤوليته في إزالة الأوضاع الصعبة عن الشعب البسيط، ونادى إلى القيام بوجه الضرائب الضاغطة عليهم من أجل خلق العدالة والأخوة وتصفية الطغيان الأجنبي ومصادرة أراضيهم, ولم تكن تعاليمه الدينية تنطوي على عقيدة طائفية لأنها كانت تشمل الشعب بأسره، ثم أصبحت بسرعة مبادئ شعبية بين الجماهير المضطهدة إذ بدت لهم بديهية, وكان محمد أحمد يعتقد أن الفلاحين المستغلين والبدو فقط لهم وحدهم القدرة على اعتناق الإيمان الحقيقي والعمل على تحقيقها، ومن ذلك فهو يعتبر نضال الجماهير الشعبية هدفاً كبيراً، وقد بدأ بمطالبه الاجتماعية ذات الصفة السياسية والتوجهات المتضمنة إزالة السيادة الأجنبية وفضح الطبيعة النهابة للاستغلال.

وتلقّى المهدي التشجيع العفوي بسبب علاقة تعاليمه الدينية حول تجديد الإسلام مع المطالب الاجتماعية للفلاحين المعذبين والبدو والذين جعلوه(وهو الواعظ غير المعروف) أن يحرز النصر تلو النصر.

ولم يكن مستغرباً ألّا يطول انتظار الصدام المرتقب مع موظفي الإدارة لاتهامه تلك السلطات بإتيان المعاصي والكفر والمخالفة والخروج عن روح القرآن، وقد كسب الواعظ الشاب اعترافاً واسعاً به الذي كان يعني له شخصياً، أيضاً الاغتراب والنفي والإكثار من السفرات التي كان يقوم بها يفلت فيها مراراً من قبضة موظفي الإدارة، كما بدأ بالتحضير للانتفاضة أيديولوجياً وتنظيمياً, وقاده العمل إلى الكثير من الفتوحات الصغيرة في غرب السودان حيث كان يخوض المحادثات مع التجار والقادة الروحانيين والشخصيات الاجتماعية(الوجهاء) الذين كانوا على خلاف مع الحكومة في الخرطوم، فهو كان يبحث عن قادة للانتفاضة ولا سيما بعد أن بدأ العديد من التجار في غرب وشمال السودان بلعب دوراً مهماً في حركة المهدي. وقد قدم غرب السودان عدا ذلك ميزتين استراتيجيتين لأي حركة انتفاضة، وكان محمد أحمد ذكياً بما يكفي ليجري حساباته، إذ أن المناطق الجبلية الوعرة المسالك كانت نقطة لتجمع الآلاف من الفلاحين وأفراد البدو الذين تركوا أماكن سكناهم هرباً من ثقل الضرائب وشكلوا منطقة يقودون منها حرب العصابات, وقد عاد محمد أحمد إلى جزيرة آبا في مطلع عام 1881 ولكنه عاد الآن من أجل أن يباشر الصراع ضد المتسيدين الأجانب وأن يعمل دعائياً للانتفاضة بين الجماهير.

وكان محمد أحمد يعتبر أن الحالة المريرة التي يعيشها الشعب هو تعبير عن " غضب الله على الكفر ومعطيات البشر" وأن يوم الخلاص قريب وأن الله سوف يرسل المهدي من أجل أن يطرد الكفار من البلاد. ولم يفوت في مواعضه من أن ينادي بحكم ديني مع المطالبة بالإصلاح الاجتماعي , ففي رسائله وبياناته التي وجهها إلى الشعب في حزيران/1881 ينادي فيها إلى الجهاد(الحرب المقدسة) ضد الكفار، بل ونادى بالهجرة إلى المهدي وعقيدته, وهنا اتضح تفوقه الاستراتيجي وذكاؤه فمن أجل جمع القوى للانتفاضة لم يكن هناك أفضل من هذا الطريق للهروب إلى غرب السودان.

وبعد أن أعلن نفسه كمهدي بدأت مجموعة صغيرة من التلاميذ والأتباع تتجمع حوله، واعتبروا أنفسهم كالأوائل الذين اتبعوا الرسول من الأنصار الذين كانوا ينتشرون في جميع أرجاء البلاد.

وفي 12/آب ـ أغسطس/1881 ظهرت وحدة في جزيرة آبا كانت قد أرسلت ومعها الأوامر باعتقال المهدي ولكنها وقعت في كمين وتشتت وكان ذلك إشارة البدء لاندلاع الانتفاضة، توجه محمد أحمد بعد ذلك إلى غرب السودان, وفي طريقه إلى جبل جادير Gadir، انضم إليه الكثير من الأتباع من قبائل النيل الأبيض.

وبفعل النمو السريع للمجاميع من أتباعه الذين كان أغلبهم من الفلاحين، البدو، العبيد، وتجار صغار وعمال يدويين مضطهدين، تمكن أن يشكّل من هؤلاء قواته الضاربة التي سرعان ما استطاع أن يحقق بها الانتصارات على القوات المصرية ـ السودانية لمحافظة فاشودة بقيادة رشيد بك بتاريخ 9/ كانون الأول ـ ديسمبر/1881، وفي 7/ حزيران ـ يونية / 1882 على قوات مصرية مجهزة بصورة جيدة والمؤلفة من 6 آلاف رجل كانوا بقيادة يوسف الشاليس. واستولى المهديون على أسلحة نارية حديثة والآن نادى محمد أحمد إلى الجهاد ضد كافة الكفار, ووقف سكان مدينة كردفان ودارفور الذين كانوا يأملون تحسين أوضاعهم الكارثية، وقفوا إلى جانب المهدي وشملت الانتفاضة كافة أرجاء البلاد.

وبعد بضعة أشهر كانت المحافظتان العبيد ودارة قد سقطتا بأيدي المهديين(باستثناء مركز المحافظتين حيث كانت القوات المصرية تدافع عنهما) وبعد حصار طويل استسلمت مدينة العبيد في 17 / كانون الثاني - يناير / 1883، وبالاستيلاء على هذه المدينة التي تمثل مركزاً تجارياً مهماً، دخلت انتفاضة المهدي مرحلة جديدة تميزت خلالها واكتسبت شخصيتها باعتبارها حركة شعبية منتصرة عريضة بين سكان البلاد.

ثم اجتازت الانتفاضة حدود المحافظات السودانية الغربية، ووقفت القبائل السودانية المختلفة موقفاً تضامنياً مع أهداف المهدي, وقد عَيّن المهدي في قيادة الانتفاضة التي شملت شرقي السودان أيضاً عثمان دقنا الذي ينحدر من أسرة تجارية ثرية في سواكن التي تقع على البحر الأحمر أميراً لشرق السودان.

وكان هذا القرار من أهمية المكان بحيث أن الانتفاضة التي كانت منذ ذلك الوقت تحت راية المهدي وقيادته في شرقي السودان، مثلت تهديداً مباشراً للمصالح البريطانية على البحر الأحمر وأغلقت الطريق القصير المؤدي إلى الخرطوم.

وابتدأت البرجوازية الاستعمارية البريطانية التي خشيت من انتشار الانتفاضة التي تهدد أهدافها التوسعية في السودان باتخاذ إجراءات نشيطة، وباتخاذ اسم الخديوي للتغطية إذ أرسلت الرجعية المصرية في حكومة شريف باشا في مطلع عام 1883- قوات يبلغ تعدادها 12ألف رجل بقيادة الجنرال البريطاني هيكز Hicks إلى السودان لضرب الانتفاضة الشعبية في غرب السودان.

أمّا في شرق السودان فقد تمكنت قوات قوية مؤلفة من ألفي رجل بقيادة الجنرال البريطاني فالنتين بيكر Valentine Baker أن تحقق هذا الهدف ولكن هاتين الوحدتين هُزمتا من قبل وحدات الثوار هزائم حاسمة, وبعد هذه الانتصارات المهدية مباشرة رأى حاكم محافظة دارفور سلطان باشا بأنه قد أُرغم على الاستسلام كما كان قد فعل في بداية عام 1884 محافظ بحر الغزال لوبتون Lupton، وعندما شمل لهيب الانتفاضة أجزاء أخرى من المحافظات الاستوائية بدأت الحكومة بسحب قواتها من فاشودا، ومن كوفا، ومن مناطق أخرى وأصبح الطريق إلى الخرطوم حراً لأتباع المهدي، ووصلت وفود من تونس ومراكش والحجاز وكذلك من الهند وتحادثوا مع المهدي وأبلغوه التهاني وتضامنهم مع الانتفاضة السودانية, وفي أواخر عام 1883 وبداية 1884 كان القسم الأعظم من المحافظات السودانية على ضفتي نهر النيل تحت سيطرة أنصار المهدي.

وفي هذه الظروف بدأت المخططات الاستعمارية بالتهديد، إذ قررت بريطانيا العظمى التدخل بالغزو المباشر كما قرّرت حكومة لندن أن تجعل السودان مستقلاً عن مصر لتأمين نواياها التوسعية، وتأمر بانسحاب القوات المصرية من السودان وأن تقيم (دولة مستقلة) بعد سحق الانتفاضة وتكون هذه الدولة خاضعة للسيطرة البريطانية ولهذا الهدف أعيد إرسال الجنرال غوردون إلى الخرطوم بوظيفة الحاكم العام وكداعية مخلص للمصالح البريطانية، وأخذ على عاتقه تحقيق ما كان قد وضع من مخططات في لندن قيد التنفيذ.

وقد عين غوردون بعد وصوله مجلساً استشارياً مؤلفاً من وجهاء المدن من أجل أن يكسب هذه الفئات إلى جانبه وقرر بدون علم الحكومة المصرية محاولة الدخول في مفاوضات مع المهدي وأتباعه القياديين , وفي ذلك اقترح على محمد أحمد(المهدي) أن يعينه سلطاناً مستقلاً على

محافظة كردفان وبحسب مقترحات غوردون فإن المحافظات الجنوبية للسودان ستعزل وأن أنظمة الاحتلال البريطاني الاستعماري في شرق أفريقيا سوف تطبق عليها.

وفي إطار سياسة أحداث الانشقاقات في السودان وكسب العناصر التي تقف إلى جانب المخططات الاستعمارية البريطانية، برز هنا مقترح تحت راية تجارة العبيد التي كانت جارية حتى الآن وكان زبير يناضل من أجل أن ينال منصب المحافظ العام وقد عبر عن آماله تلك إلى حكومة لندن في أن " ينال المساعدة والدعم كما يتمتع بذلك ملك أفغانستان" ولقد كانت محاولة غوردون أن يصيب فيها بالشلل قوة ونفوذ الزبير العسكرية في دارفور التي تهدد الخطط البريطانية وبعد وصوله إلى الخرطوم في 18/شباط ـ فبراير/1884، عاد غوردون وكرر مقترحاته وفي نفس الوقت ترك كافة الضرائب التي لم تدفع بعد وأصدر قراراً بمنع أي زيادة في الضرائب للعامين المقبلين.

وكانت الانتفاضة الشعبية وقوتها النضالية في نمو متصاعد لذلك لم تقع مقترحات غوردون على أرض خصبة، وبدأت قوات المهدي الثائرة بحصار الخرطوم اعتباراً من تشرين الثاني ـ نوفمبر/1885 حيث سقطت مقاومة معسكرات الخرطوم، ولقي الجنرال غوردون مصرعه في القتال.
أما القوات الاحتياطية التي كانت منسحبة من دنقلا بقيادة القائد الذي قمع انتفاضة عرابي في مصر الجنرال جارنيس ويلسلي، وكان على مرمى بصر من الخرطوم ولم يكن بوسعه أن يحول دون سقوط المدينة بيد قوات المهدي، فتابع انسحابه إلى مصر.

وبذلك كانت السودان في بداية عام 1885 قد أنجزت الانتفاضة والتحرير حتى محافظة دنقلا في الشمال من القوات الأجنبية وكانت كافة طبقات وفئات السكان في السودان: فلاحين، بدو، ملاكين أراضي كبار، تجار عبيد، وعمال يدويين، وفئات أخرى من سكان المدن برغم التناقضات متحدين في جبهة النضال، وكانت الجماهير الفلاحية التي تضررت كثيراً على أيدي السلطات الاستعمارية وكذلك البدو وفقراء المدن كانوا يؤلفون القوة الرئيسية للنضال والقتال وكانوا المبادرين لحمل السلاح وتحمل أغلب الخسائر من بين الضحايا.

وأنها لمغالطة كبرى عندما يكتب المؤرخون البرجوازيون عن بطولات أتباع المهدي على أنها كانت تجري لاعتبارات دينية متطرفة، بل أن الانتفاضة كانت قد ولدت بالدرجة الأولى في ظروف الحياة الصعبة التي يعيشها غالبية سكان السودان ولم تكن انتفاضة المهدي حركة تجار العبيد على الرغم من أنهم شاركوا فيها، ولكن قيادة الانتفاضة كانت بأيدي عناصر إقطاعية وكذلك في أيدي الممثلين الروحانيين الإسلاميين وفئات التجار في غرب وشمال السودان.

ولم يهنأ محمد أحمد المهدي بنجاحاته طويلاً فبعد خمسة أشهر من استيلائه على الخرطوم توفي في أم درمان وقد خلفه قائد كان من أقرب المقربين إليه منذ بدء الحركة وسمي بالخليفة عبد الله التياشي الذي استطاع الاحتفاظ بالبلاد لمدة ثلاثة عشر سنة والدفاع عنها بوجه الحملات الجديدة و استطاع في غضون هذه الفترة من توسيع دولة المهدي في الشرق من خلال فتحه لمناطق كسلا وزنيار، وامتد نفوذه في الجنوب إلى أوغندا.

ومن أجل أمن الدولة وتنظيمها كانت قد أعدت قوانين وعقوبات عسكرية ومدنية وكذلك نظام إدارة، وكانت الحياة الاقتصادية قد تمزقت خلال الانتفاضة ولكنها بدأت تعمل الآن من جديد، وكان التطور الاقتصادي للبلاد هو من ضمن مسؤولية بيت المال وهذا الاختصاص في الأمور المالية يشمل الصناعة والزراعة وكذلك التجارة الداخلية والخارجية، فيما مثلت الضرائب من

أهم موارد الدولة المالية بالإضافة إلى موارد أخرى من السكان وغنائم الحرب والمصادرات من المدانين قضائياً، وكذلك أرباح احتكارات الدولة التي من بينها تصدير عاج الفيل في إطار عمليات تجارية متطورة لعلاقات سلعة ـ مال، حملت الخليفة على سك بعض النقود الفضية للتداول، كما تأسست العديد من مصانع الأسلحة الصغيرة من أجل تنظيم الدفاع، وبدأت ورش صناعة السفن في إنتاج معدات زراعية بالدرجة الأساسية كما ازدهرت التجارة.

وقد تغير النظام العسكري للمهديين بعد الانتفاضة، فبينما كان قد التف حول المهدي في أيام النضال من أجل الاستقلال مجلس قبلي يتألف من وجهاء القبائل ذات النفوذ التي ساهمت في الانتفاضة كانت تقود الفعاليات العسكرية، ولكن مع استتباب السلطة فقدت الفئات الإقطاعية العليا والمجلس أهميته وبدلاً من القوات الشعبية التي شكلت على عجل من الفلاحين والبدو، تم تشكيل جيش نظامي منهم بقيادة ضباط مجندين وقطعات عسكرية كبيرة كان يقودها الأمير. وحتى الوحدات غير النظامية كانت تضم ذات المبادئ في التنظيم، فيما استمرت أهمية العلاقات القبلية واعتباراتها، وكان الجيش يستلم الرواتب من صندوق الدولة(بيت المال) ومن أجل ضمان الدفاع بوصفه واجباً أساسياً لدولة المهديين، وكذلك الاشتراك في المناورات التي تقام كل ربع سنة بالقرب من الخرطوم وأم درمان.

وبرغم العديد من الظواهر والملاحظات الديمقراطية في دولة المهديين كانت القوى الرئيسية فيها هي قوى الفلاحين , و لم يكن بوسع الحركة التي كانت بقيادة الإقطاع أن تقهر العلاقات البطريركية ـ الإقطاعية في السودان. وكما في جميع حركات الفلاحين في التاريخ لم يكن بوسع الفلاحين السودانيين والبدو أن يطوّروا حركتهم إلى أيديولوجية ثورية تقدمية وأن يحرروا أنفسهم بل كان من الممكن لهم أن يتحرروا من السيطرة الأجنبية لمرحلة من الوقت ولكن العلاقات الإقطاعية الراسخة ذات الشكل الاستغلالي المعروف وأساليبه هي السائدة في النهاية. وتداعت الوحدة الشعبية التي نشأت إبان الانتفاضة وتمزقت السلطة في الدولة من خلال سعي الأرستقراطية الإقطاعية لقبيلة البقارة التي كان يقودها عبد الله التايشي وقبائل بدوية أخرى في وسط وغرب السودان لتأسيس دولة إقطاعية في وسط وغرب السودان، فقد كانوا يسعون إلى تأسيس دولة إقطاعية مطلقة، وسهلوا من خلال سياستهم الضعيفة إعادة احتلال للسودان بواسطة جيش استعماري بريطاني مجهز بأسلحة حديثة بقيادة كيتشنر Kitschener في أعوام 98/1896.

وقد التقت وحدات الخليفة مع الجيش الاستعماري في معركة حاسمة بالقرب من أم درمان في 2/أيلول ـ سبتمبر/189 وأبدت فيها مقاومة بطولية, وفيها حسم التنافس البريطاني/الفرنسي في احتلال هذا الجزء من القارة الأفريقية لمصلحة بريطانيا, وبعد معركة أخرى قرب فاشودة في 18/ أيلول ـ سبتمبر/1898 وبعدها بأشهر قليلة (في 19/ كانون الثاني ـ يناير/1899) عقدت اتفاقية حكم مشترك بين بريطانيا العظمى ومصر في احتلال السودان، وبهذه الاتفاقية أصبحت السودان تحت الحكم البريطاني.

سادساً : المقاومة العربية ضد الاحتلال الاستعماري الإيطالي في ليبيا

تعد ليبيا بمحافظاتها: طرابلس الغرب، برقة في الشرق، ومنطقة صحارى فزان في الجنوب واحدة من أكبر أقطار أفريقيا , وعندما احتلها الأتراك عام 1556 أصبحت من ذلك الحين جزءاً من الإمبراطورية التركية.

وكانت تبعية ليبيا للباب العالي من خلال حكم عائلة قرة مانلي 1711-1835 الانكشارية محددة بالضريبة السنوية وعندما خشي السلطان التركي محمد الثاني عام 1835 من توسع السيادة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر وعبر تونس والقيام بحملة عسكرية لمهاجمة ليبيا قام بإزاحة العائلة الحاكمة هناك(قرة مانلي) وأخضع ليبيا في إدارة مركزية مباشرة تابعة لاستانبول ونصب عليها حاكماً معيناً.

وقد نهضت قبائل ليبيا بقيادة الوحدات المسلحة للطائفة السنوسية الإسلامية المتزمتة في مناطق الواحات (برقة)، ولم تبق تحت السيطرة سوى المدن ومناطق الأسواق على سواحل البحر المتوسط حيث بقيت تحت سيطرة المعسكرات التركية، وقد ثبت هنا في ليبيا أيضاً تداعي الإمبراطورية العثمانية وعدم اقتدارها على مواجهة الشعوب التي تم إخضاعها وعجزها أيضاً على مقاومة نوايا الاستعمار في التوسع والاحتلال للقوى الرأسمالية.

وكانت المساعي الاستعمارية الإيطالية هي المرشح الرئيسي من بين الاستعماريين الهادفين إلى استعباد ليبيا التي تأخر تكوينها النهائي فيما كانت القوى الرأسمالية الأخرى قد أنهت تقاسم العالم فيما بينها, وقد أكسبت هذه الحقيقة الرأسمال الإيطالي بالإضافة إلى اشتداد تعمق التناقضات الداخلية بعدوانية شديدة. وما كادت الدولة الإيطالية الإمبريالية تشهد ولادتها حتى بدأت وبدعم خاص من الدبلوماسية الألمانية التي كانت تأمل في ذلك أن تجعل إيطاليا ضد فرنسا وأن تساهم معها في اضطهاد واستغلال شعوب أخرى وقد تحولت إيطاليا الساعية من أجل تحررها من الاضطهاد النمساوي، وبدأت بالتحول إلى إيطاليا تسعى من أجل استعمار شعوبٍ أخرى.

ولم يلاقي سعي إيطاليا بالنجاح نحو اصطياد المستعمرات إلا قليلاً، حيث كانت فرنسا قد احتلت تونس قبل ذلك كما كانت بريطانيا العظمى موجودة بقواتها في وادي النيل. وكانت بعض الحملات الاستعمارية الاستكشافية ضد إثيوبيا عام 1887 قد سحقت بالقرب من دوغلي Dogeli، وفي عام 1896 أمام عدوة Adua.
ومنذ ذلك الحين تركزت الحملات الاستكشافية العدوانية للاستعمار الإيطالي وبموافقة كافة القوى العظمى الأوربية في الاستعداد لحرب ليبيا واحتلالها، والتي كانت الولاية العثمانية الأخيرة في شمال أفريقيا لم تكن قد سقطت بعد ضحية الاستعمار الأوربي.

وعندما أفرز الصراع الفرنسي ـ الألماني عام 1911 حول مراكش أزمة دولية استدعت انتباه الحكومات الأوربية قررت الرأسمالية الإيطالية وبدعم من الفاتيكان(استثمر بنك روما Banco di Roma أكثر من 300 ألف دولار في ليبيا) القفز إلى أفريقيا. وقد كتب السفير النمساوي ـ الهنغاري في روما البارون ميري Merey إلى حكومته في فيينا حول الدور السياسي الاستعماري للفاتيكان، قائلاً " أن الضربة الأكريليكية القوية حول احتلال طرابلس، هي بالمناسبة أيضا من مزايا بنك روما، والذي كانت كافة أسهمه تقريباً بأيدي الجهات الروحانية وكذلك الدور الذي تلعبه في احتداد الصراع ".

وأخيراً لم يعد سراً تعاطف الفاتيكان الشخصي للعملية، وقد ظهرت أيضاً هذه التمثيلية الباهرة التي جرت في أغلب أجزاء البلاد: " أمراء الكنائس يسبحون بحمد الراية الإيطالية، ويلقون الخطابات التي يصفون بها احتلال طرابلس من قبل إيطاليا شيئاً يقرب من الإرادة الإلهية (1)."

وعندما لم تلبي تركيا الإنذار بتنفيذ المطالب الإيطالية التي قدمت بتاريخ 28/أيلول ـ سبتمبر/1911 بالانسحاب من ليبيا أعلنت ايطاليا الحرب على الباب العالي، ونزلت القوات الإيطالية على السواحل الليبية، واحتلت مدينة طرابلس ورؤوس نقاط أخرى في منطقة الساحل وطردت المعسكرات التركية.

وتوجه المحتل الإيطالي إلى المواطنين العرب الليبيين، وخاطبهم كمحررين من الطغيان التركي بالنداء التالي: " تعاملوا كأخوة كما جاؤوا إليكم هم بالمشاعر الأخوية، مع أمنيات ودية وأوامر صارمة بالحفاظ على حقوقكم والنظر إلى ديانتكم بشكل مقدس، وكذلك إلى نسائكم، إنهم جاؤوا إلى هنا لحمايتكم أنتم ونحن من عدو مشترك. لتحيا إيطاليا، ليعيش الملك "(نص رسمي)(2)

ولكن الواقع العملي الاستعماري كشف القناع سريعاً عن الوعود الجوفاء, كديماغوجية مقدسة بوصفها مجزرة حضارية بصفة تامة تنطوي على إبادة للعرب بواسطة الأسلحة الحديثة، وقد عوقب 3 آلاف عربي بالموت، و أُبيدت عوائل كاملة، وشُرد النساء والأطفال. وإيطاليا هي أمة متحضرة ولكنها بالطبع لم تكن بأفضل أو أسوء من البلدان الرأسمالية الأخرى، فهم جميعاً سواسية عندما تحكمهم الأطماع ولا يتوانون عن إقامة المذابح.

ولكن العرب لم يكونوا مستعدين لكي يستبدلوا العبودية الاستعمارية التركية بأخرى إيطالية، وهكذا ابتدأت المقاومة العربية ضد العدو القوي المتفوق بما لا يقاس عدداً وسلاحاً مباشرة بعد الغزو الإيطالي وانسحاب المعسكرات التركية. وتعد المقاومة العربية في ليبيا ضد السيادة الاستعمارية الإيطالية من أبرز التقاليد ذات القوة التعبيرية لحركة الاستقلال العربية ولكن المعلومات ضئيلة عن تاريخ ومفردات هذا النضال.

ويكتب شاهد العيان الباحث الألماني التقدمي الخبير بالشؤون الأفريقية كوتلوب أدولف كراوزة Cottlob Adolf Krausse عن طرابلس التي كانت أشبه ما تكون بالكوة الإخبارية للصحافة للأنباء التي تتعلق بالاحتلال الإيطالي لليبيا، ويكاد يكون الوحيد الذي يتنبأ بالمعلومات التي تصل إلى أوربا، والتي أصبحت مدخلاً لأعمال المؤرخين.(3)والمعلومات التي نثبتها من قبلنا والمستقاة من كبار الأخصائيين والمهمين كالقنصل العام لإمبراطورية النمسا ـ هنغاريا في طرابلس فون كفياتكوفسكي Von Kwiatkowski، تمنحنا نظرة عميقة إلى الفعاليات المعادية للاستعمار التي أبداها السكان العرب الليبيون.(4)

وتكاثفت المقاومة العربية في 23/تشرين الأول ـ أكتوبر/1911 في انتفاضة فقراء مدينة طرابلس، وقد حاولت السلطات الاستعمارية عبثاً أن تثبت السلطة من خلال الاعتقالات الجماعية والإعدامات، وبذلك كان شهر عسل الحملة الإيطالية قد انقضى، ثم حلت موجة مقاطعة السلع والبضائع الإيطالية في جميع أرجاء البلاد. أما المعسكرات الإيطالية في: طرابلس، مصراتة، بنغازي، درنة، طبرق، فقد كانت في الأشهر اللاحقة تحاول الصمود أمام استعادة احتلال المدن، كما كانوا باستمرار تحت وطأة الهجمات المسلحة لمقاتلي البدو.

وقد فرض حصار شديد على كافة المدن التي احتلها الإيطاليون, واتخذ المقاتلون العرب أفضل أشكال التنظيم، إذ لم تستطع قوى الجيش الإيطالي الذي بلغت قواه 55 ألف رجل في نهاية عام 1911 من إلحاق هزيمة حاسمة بالمقاتلين العرب المعبأين في ثلاثة مجاميع بقوة تربو في مجموعها على 25 ألف مقاتل، بل وتمكن المقاتلون العرب في 21- 28 / كانون الثاني ـ يناير

/1912 من إلحاق هزيمة منكرة بالقوات الإيطالية في الضواحي القريبة لمدينة طرابلس، ولم تنجح المدينة بأسرها من السقوط إلا بوصول قوات نجدة حالت دون ذلك.

ولم تتخلى الدعاية التركية في تلك الأشهر عن المحاولة في أن تضم هزائم الإيطاليين إلى نجاحاتها. ويكتب ضابط نمساوي برتبة ملازم، كان يقوم بمهام الاستطلاع لمصلحة الأركان العامة لقوات تحالف المركز(ألمانيا والنمسا وتركيا) في مناطق العمليات إلى قيادته في فيينا عن حقائق الموقف قائلاً:" لا يلعب الضباط الأتراك إلا دوراً بسيطاً قياساً إلى ما يفترض عليه، وإن جميع المعارك في الواقع تقاد من قبل السكان المحليين... وإذا كان لتركيا أن تخرج منتصرة من هذه الحرب، فإن سكان بنغازي لا يرتضون بأي صورة الرضوخ للظلم التركي، بل إنهم سيسعون إلى الانضمام لمصر ".(5)

وعندما اندلعت أزمة البلقان، واحتدمت الأوضاع الداخلية في تركيا، اضطرت من جراء ذلك إلى قبول اتفاقية السلام الموقعة في بوخارست بتاريخ 18/ تشرين الأول - أكتوبر / 1912 والتنازل عن ليبيا. ومع ذلك كانت إيطاليا مرغمة على إبقاء 100 ألف رجل كجيش استعماري يرابط في تسع مدن ساحلية محددة تقع على مرمى السفن الحربية الإيطالية.

ويختم القنصل العام لإمبراطورية النمسا/المجر في تقرير أرسله إلى حكومة بلاده يعرض فيه " أن استذكار غير مرضي للشهور التسعة المنصرمة يتضمن إلقاء الضوء على المستقبل أيضاً، لقد أصبح العرب الذين كان الإيطاليون يوجهون الشتائم إليهم مقاتلين شجعان لا يهابون الموت، منضبطين نسبياً، يدافعون بقوة عن كل بوصة في الأرض التي يعرفون خفاياها والمسافة تستغرق ساعتين للوصول من هنا إلى فزان والجميع مستعد للقتال، والحرب ضد الإيطاليين هو ثواب يعادل السفر إلى مكة(يقصد الحج - المترجم) هكذا قال لي عربي عجوز (6)."

في الولايات العربية المشرقية للإمبراطورية العثمانية اشتعلت نيران المقاومة الناجحة للشعب الليبي حماسة كالتي حدثت في الانتفاضة القومية الوطنية لأحمد عرابي عام 1881 في مصر، ففي حلب وبيروت واللاذقية، صيدا، القدس، كما حدث ذلك في القاهرة والإسكندرية لا سيما في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر، وكانون الثاني / يناير وذلك في إظهار التضامن العربي. ولم تستطع السيادة الأجنبية بعد قرون أن تثني آمال الشعوب العربية التي تعرضت إلى الاضطهاد من قبل قوى استعمارية في الخروج ببلدانها من حالة العبودية إلى مستقبل حر في بلد عربي موحد.

استمر النضال التحرري العربي في ليبيا بعد استسلام تركيا. بل إن الحرب كانت في الواقع مستمرة إذ لم ترضَ القبائل العربية في داخل القارة الأفريقية البعيدة عن الساحل بالخضوع، وسيستمر القمع الإيطالي للشعب الليبي وفي الواقع لم تنتهي المقاومة ضد الاستعمار قط، بل استمرت حتى عام 1915 ضد الاستعمار الإيطالي، حتى تحقق الاستقلال لاحقاً عام 1951.

هوامش الفصل

(1) Österreichische Staatsarchiv, Abt, Haus, Hof und Staatsarchiv, Wien. Unveröffentlichte Akten des Politischen Archiv des Ministeriums des Äußeren Österreich – Ungarns x11 Türkei voll 308

(2) Zitiert von Krause, G.A, in Berliner Tageblatt, Nr 591 23/10/1911

Sebald, P, Malam Cotlob A. Kund Werk eines antikolonialistisch gesinnten Afrika Wissenschaftler unter Bedingung des Kolonialismus, Diss, Leipzig 1966 (3)
Österreichische Staatsarchiv, a. a. o, Vol. 366-371 (4)
Ebenda. Vol., 371 (5)
Ebenda, (6)

سابعاً : الجزائر : ضمّها لفرنسا والمقاومة الوطنية حتى عام 1914

آ : قبل الاحتلال الفرنسي:
كانت الجزائر في بداية القرن التاسع عشر كغالبية البلدان العربية الأخرى تابعة شكلياً كولاية للإمبراطورية العثمانية. ولكن السلطان التركي لم يعد يمتلك في الواقع هنا السلطة الحقيقية، إذ كان الباب العالي يسمح منذ فترة طويلة للفئات العليا من الانكشاريين بالإدارة الذاتية. وقد مارس الداي وهو اللقب التركي الأعلى في الجزائر، الإدارة مستقلاً عن الحكومة المركزية العثمانية. وكان البيكات(جمع بيك ـ المترجم)، وهم حكام ولايات الجزائر ووهران وميديا و قسطنطينة، مسؤولين أمام الداي، وكان نفوذ المواطنين المدنيين والعسكريين من الأتراك وسلطاتهم محدودة في الجزائر أيضاً.

وكان بالإمكان رؤية موظفي البيك بالقرب من بوابات المدن الجزائرية الكبرى في مواجهة مع الإقطاعيين الجزائريين وزعماء القبائل الذين كانوا يحوزون النفوذ السياسي والاقتصادي، لا سيما قادة القبائل الذين كانوا السادة الحقيقيين للبلاد، إذ يحوزون على النفوذ المطلق ضمن العلاقات التقليدية بين القبائل والرعاة البدو وكذلك بين السكان الفلاحين المستقرين في وديان الأنهار والواحات. ففي ظل هذه العلاقات كانوا يحوزون ما يقارب السلطان المطلق.

وكانت القبائل في شمال أفريقيا تكن الكثير من سوء الظن والارتياب العميق حيال المحتلين الغرباء، كما كانوا في العصور الوسطى قد تأثروا بشكل حاسم بفشل المحاولات الإسبانية والبرتغالية العدوانية، مما جعل التوسع العثماني والسيطرة على كامل البلاد أمراً مستحيلاً. وأخيراً فإن سادة الإقطاع أعاقوا تشكيل جبهة جزائرية لتطرد وبشكل نهائي وتام الفئات العليا من الأتراك الغرباء. كما استخدم الموظفون الأتراك من أجل تحقيق الاستقرار لمواقعهم في السيطرة والسيادة قبائل محزان الذين قدموا الجنود إلى الداي تحت تصرفه، ثم عملوا في وظائف الشرطة وفي جمع الضرائب، وكانوا ممقوتين من الشعب الجزائري لأنهم كانوا يقومون بقمع انتفاضات الشعب المعادية للأتراك، كما ساهموا بشكل مخز في الحملات التأديبية ضد البدو والفلاحين الجزائريين.

وكانت المقاومة المعادية للأتراك قد نهضت في القرن التاسع عشر في مناطق جبال القبائل، وكذلك في أنحاء وهران في انتفاضة كبيرة وأظهروا في الحركة الأخوة الدينية، فانتظم أعداد كبيرة من الناس في الانتفاضة الهادفة إلى طرد الأعداء الغرباء والسيادة الأجنبية للداي والانكشارية.

وساد في المدن الجزائرية الكبرى بعد شيوع ظاهرة القرصنة(التي كانت تدر أرباح وفيرة)، ظروف أزمة دائمية. فالتجار الجزائريون كانوا يصبحون وبشكل متزايد تحت سيطرة التجار

الأوربيين، لا سيما كبار التجار الفرنسيين والإسبان، وكانوا قبل ذلك تحت رحمة الموظفين الأتراك الذين كانت لهم الفاعلية في المدن.

وكان الريف الجزائري على الرغم من الأوضاع الاقتصادية الصعبة والانقسام الإقطاعي والسلطة التي كانت ما تزال قائمة للداي وللانكشارية يطرح صورة غير يائسة. ففي عام 1833، كتب م. روزيت M. Rozet (عضو جمعية التاريخ الطبيعي الجيولوجيا الفرنسية) يعكس انطباعاته التي جمعها من خلال حملة الاحتلال الفرنسية في الجزائر، فهو يكتب عن بساتين البرتقال ذات المساحات الواسعة والحبوب وحقول الرز، وكذلك أنظمة الري بالقنوات. وقد امتدح العالم الفرنسي نظافة الشوارع الضيقة في مدينة الجزائر، كما كان متأثراً بسماحة المسلمين حيال الأشخاص من الديانات الأخرى، كما لاحظ الرغبة في التعلم لدى الطلبة الجزائريين، وتحدث عن الموقف الإنساني للمعلم إذ قال:" إن الأولاد المسلمين هم طلاب أذكياء جداً، وكانوا نادراً ما يرفعون رؤوسهم عند دخولي عليه مظهرين أعظم الاحترام، لكن لا أحد يسيء التعامل كما نفعل نحن بطلبتنا في الريف الفرنسي".(1)

وحملت الجزائر رغم ظروفها السيئة مؤشرات الدولة الإقطاعية المنتظمة. وكان الداي يرأس الحكومة في الجزائر التي كانت تقيم العلاقات الدبلوماسية مع العديد من البلدان الأجنبية، كما كان هناك جهاز إدارة صالح للعمل يمتلك جيشه الخاص، وذلك كان الفراغ في الجزائر الذي زحف إليه الاستعماريون الفرنسيون عام 1830.

ب : الغزو :

لأكثر من قرن كامل كانت الأوساط الحاكمة الفرنسية تحاول أن تبرر لشعبها احتلالها الاستعماري للجزائر من خلال خرافة ما يطلق عليها (ضربة المروحة). وفي دراسة ظهرت عام 1955 حول تاريخ الجزائر كُتب عن تلك الحادثة ما يلي:" حدث عام 1827، أن نال قنصل الجزائر المسيو ديفال Deval الذي كان في مهمة إيضاحية إلى حسين(داي الجزائر) حول تنظيم أمور(قرض) متأخرة، ضربة مروحة (منشة)مصنوعة من الريش لطرد أو ضرب الذباب, وقد اعتبر ذلك بالنسبة لممثل فرنسا إهانة بالغة، وقد طالب كارل العاشر تعويضاً مالياً واعتذاراً، وهذا ما رفضه حسين".(2)

ولكن كيف كان الواقع الموضوعي يعرض نفسه حقاً .. ؟

كانت الجزائر قد جهزت فرنسا خلال حروب الثورة الفرنسية في نهاية القرن الثامن عشر وفي عهد الحملة الفرنسية النابليونية على إيطاليا، وفي سنوات التحالفات البريطانية ـ الأوربية، بكميات كبيرة من المواد الغذائية بتوسط التاجرين الإيطاليين باسري Basri و بوزناش Busnach، بدون أن تطلب من فرنسا التسديد الفوري وأعلنت الحكومة الفرنسية لاحقاً في أعوام العشرينات عن تسديدها للدين ولكن للتاجر الإيطالي، وإنها ليست على استعداد لتسديدها للدولة الجزائرية. وفي ذلك نشب نزاع جزائري ـ فرنسي، وكان القنصل الفرنسي في الجزائر قد تزعزع موقفه بسبب فضائح الفساد كما كان يقال، وبنتيجة الحديث الانفعالي بين الداي حسين والقنصل ديفال وجّه في ختامها الداي المتعجرف ضربة إلى القنصل من مروحة(منشة ذباب)، وكانت هذه (الإهانة الكبيرة لفرنسا) بالإضافة إلى القرصنة الجزائرية المزعومة في البحر المتوسط، والتي كانت قد انتهت منذ أن ضُرب الأسطول الجزائري عام 1827 بواسطة السفن الحربية البريطانية ـ الفرنسية، وأزيل نهائياً، إلا أنها ستكون من أهم أسباب هجوم القوات الفرنسية على الجزائر.

نعم ... بسبب ضربة مروحة، التي استخدمها الفرنسيون كذريعة لإرسال 40 ألف جندي للقتال كما يصفها بحق السياسي النمساوي مترنيخ. أما الأسباب الحقيقية للغزو الفرنسي للجزائر فتكمن في الظروف والعلاقات السياسية والاقتصادية لفرنسا الملكية في عهد كارل العاشر, وكان على البوربونيون الذين رُفعوا إلى العرش بعد طرد نابليون عام 1815، كان عليهم مواجهة مشكلات سياسية داخلية كبيرة وهم في ذلك لم يصطدموا بمقاومة الجماهير الفرنسية فحسب، بل وأيضاً بعدم الارتياح المتنامي لدى البرجوازية الفرنسية التي كانت مقيدة بقيود السيادة السياسية لعائلة بوربون وتتطور ببطء شديد.

وقد مثّل الاحتلال الفرنسي للجزائر مساهمة في إنقاذ الملكية الفرنسية، ولم تكن(ضربة المروحة) سوى الذريعة لذلك ليس إلا, فيما كانت الشروط السياسية الخارجية لمغامرة كهذه تبدو مناسبة، ولم يكن متوقعاً ردود فعل مهمة من قبل بريطانيا العظمى، روسيا، النمسا، بروسيا، كما لم يكن متوقعاً ردود فعل من الباب العالي بسبب ضعف سلطانهم أو صدور إجراءات جدية ضد الفرنسيين من استانبول.
وعلى الرغم من ذلك فقد مرت ثلاث سنوات قبل أن يقرر كارل العاشر " استعادة شرف فرنسا". ففي 14/ حزيران - يونية /1830 نزل جيش فرنسي بقوة 37 ألف رجل بالقرب من سيدي فروش على مسافة 23 كم غربي الجزائر بقيادة الكراف دي بورمونت Du Bourmont الذي كان الشعب الفرنسي يكرهه بعمق بسبب خيانته في معركة واترلو عام 1815. وواصلت القوات الفرنسية زحفها بعد ثلاثة أسابيع، 5/ تموز - بولية/1830 على الجزائر وترك الداي حسين البلاد في 23/تموز، ولحقت به القوات الانكشارية.

وعلى العكس مما وعد الفرنسيون به من حرية وضمان لممتلكات الشعب الجزائري، فقد قام جنود الكراف دي بورمونت بجرائم وفضائح وكانت أعمال السلب والنهب وإشعال الحرائق من الأعمال اليومية لجيش الاحتلال.

وفي أوائل المرحلة الأولى من الاحتلال الفرنسي سقطت عائلة بوربون عن الحكم، واندلعت في باريس ثورة تموز- يوليو /1830، وجاءت الأوليغارشية المالية إلى السلطة وحملت ممثلهم لويس فيليب إلى عرش فرنسا ولُقّب بالمواطن الملك. وحسم الحكام الجدد في فرنسا قرارهم بعد تردد في بداية الأمر بتوسيع المغامرة العسكرية التي بدأت من أجل الكبرياء، لكنها تحولت إلى حرب استعمارية توسعية.

نعم ... لقد تمكنوا بعملية بوليسية من إبعاد الداي وقوات الانكشارية الغريبة عن الشعب، ولكنهم لم يتمكنوا أبداً أن يرغموا الشعب الجزائري بالجثو على ركبتيه.

ج : الانتفاضة الشعبية الجزائرية بقيادة عبد القادر :
كانت القوات الفرنسية منذ عام 1830 وحتى عام 1832، قد وضعت المدن الساحلية المهمة مثل الجزائر، بونة، وهران، والمحافظات المحيطة بالجزائر ومناطق ميتيدجا Mitidja تحت سيطرتها العسكرية. وكانت فعاليات المقاومة للقبائل الجزائرية تجري متقطعة لكن دون توقف، وقد مثّل الإقطاع الذي مزق البلاد عائقاً للنهوض الوطني الشامل ضد المحتلين الأجانب، فيما عرض البعض من الفئات العليا للإقطاع الجزائري خدماتهم على المستعمرين. وهنا وجد نداء المرابطين للحرب المقدسة ضد المستعمرين الاستعداد لدى الفلاحين الجزائريين والبدو ولكن القوى المترددة التي كانت ضد الفرنسيين في البلاد لم تقف موقفاً يسهل قيام جبهة جزائرية موحدة.

وفي هذه الظروف وبتاريخ 21/ تشرين الثاني ـ نوفمبر /1832، تنادت قبائل منطقة وهران ونصبت المرابط الشاب عبد القادر البالغ من العمر 24 عاماً، الذي ينحدر من قبيلة هاشم أميراً. وقد استمر عبد القادر في مقدمة شعبه في الانتفاضة المسلحة ليس فقط ضد الاستعمار الفرنسي الذي أوصل البلاد إلى حد الكارثة ولكن إلى ما هو أبعد من ذلك، من خلال تأثيره على القيم الوطنية للشعب الجزائري.

ولد عبد القادر عام 1808 على مقربة من مسكرة، وهو ابن محي الدين قائد جماعة الأخوان القادرية الدينية. وقد درس عبد القادر في مدرسة تعليم القرآن ورافق أباه في الأعوام 28/1827 في سفرته إلى الشرق الأدنى حيث قام بالحج إلى مكة، وتعرّف هناك على الوهابيين ثم زار بغداد والقاهرة. وقد تلقى عبد القادر تربية دينية إسلامية صارمة وأدرك أن عليه أن يعبّئ المؤمنين الجزائريين ضد المحتلين الفرنسيين.وكان قنوعاً ومتعلماً وعلى خلق كبير, كما كان عبد القادر عبقرياً في قضايا التنظيم ومحارباً شجاعاً وقائداً موهوباً في ميادين القتال؛ لذلك كان المستعمرون الفرنسيون يخشونه ويكرهونه كما أن عفته الشخصية لم تكن موضع نقاش. وكان الإقطاعيون الجزائريون متأثرين بشخصيته وسلطانه، وكذلك الفلاحون البسطاء وأفراد البدو الذين كان عبد القادر المعبر عن مشاعرهم وعواطفهم الوطنية ولذلك فقد كانوا يقدرونه ويحترمونه غاية الاحترام والإجلال.

وقد تعرّف عبد القادر كمقدمات للنضال والمقاومة الوطنية الناجحة على ضرورة إزالة التمزقات الإقطاعية, فتمكن في وقت قصير من توسيع نفوذه في العديد من القبائل غربي الجزائر, كما تمكن بالقتال مع القوات الفرنسية الاستعمارية وقادة القبائل المحليين الخونة في مناطق الجبال الغربية والوسطى من إزالة التمزقات الإقطاعية وخلق دولة مركزية وعاصمتها مسكرة. وفي اتفاقيات 26/ شباط ـ فبراير / 1834 كان على الجنرال الفرنسي ديز ميشيل Desmichel الاعتراف باستقلال المناطق شرقي الجزائر (باستثناء مدن وهران، أرزيف، مستغينم) وبقيادة عبد القادر الذي كان يدير هذه المناطق كما كان له قنصلاً في الجزائر يشتري له الأسلحة والمعدات الحربية.

وبعد أن أخلّ المستعمرون الفرنسيون عام 1835 بالاتفاق المعقود مع عبد القادر ألحقت الانتفاضة الجزائرية بهم خسائر عسكرية فادحة، وأرغموا القيادة العسكرية الفرنسية على المزيد من التنازلات. وفي اتفاقية تافنا Tafna بتاريخ 30/ أيار مايو/1837 كان على فرنسا الاعتراف بسيادته على ولاية وهران وكذلك على قسم كبير من ولاية الجزائر وبيليك Beylli وتيتري Titteri.

وكانت الأوضاع العسكرية في شرق الجزائر هي مناسبة أكثر للفرنسيين ولكن الجماهير الشعبية الجزائرية وبقيادة أحمد بك في قسطنطينة دافعت بمرارة ضد العدو؛ بيد أن امتناع البكوات قبول قيادة عبد القادر للنضال المعادي للاستعمار والقبول بإجراء التنسيق في أعماله العسكرية، مكَّن الجيش الفرنسي من القيام بعمليات ناجحة في شرقي الجزائر إذ تمكنت القوات الفرنسية في تشرين الأول ـ أكتوبر/1837 من احتلال مدينة قسطنطينة بعد قتال شوارع مرير، فيما هرب أحمد بك في أعقاب ذلك إلى جبال الأوراس حيث تابع من هناك القتال ضد الاحتلال الفرنسي.

وبعد هزيمة أحمد بك استطاع عبد القادر إعادة سلطانه ونفوذه السياسي إلى مناطق بعيدة في شرقي الجزائر باستثناء القليل من المدن الكبيرة. وحتى عام 1838 كانت كافة المناطق الجزائرية تقريباً تحت سيطرته.

وجعلت النجاحات العسكرية عبد القادر في وضع يمكنه المضي في بناء الدولة الجزائرية التي كانت تبرز وتتكون أثناء القتال. ومن أجل تنفيذ هذا الهدف فقد ثبت أن هيكلية الحكم والسيادة التي وُرثت عن الأتراك كانت عديمة الفائدة، لذلك أجهد عبد القادر نفسه في بناء جهاز سلطة جديد، وساعدته في مساعيه تلك الهيبة والسلطان اللتان كسبهما من خلال الصراع العسكري ضد المستعمرين الفرنسيين في كافة أوساط الفئات الجزائرية، وفي إفشال مؤقت للاتجاهات التي كانت بين زعماء القبائل في تكوين زعامات ودويلات، إذ جرد عبد القادر قبيلة ماحزان من الامتيازات التي كانت تتمتع بها في ذلك الوقت، و وجه بذلك ضربة إلى علاقات التبعية والحماية, كما فرض من خلال تحكيم القرآن العدالة السياسية والاقتصادية بين القبائل.

قسّم عبد القادر المناطق المحررة من الجزائر إلى أربع، ولاحقاً إلى ثماني محافظات لإدارتها. ثم عيّن الموظفين لإدارتها وكانوا على الأغلب من قيادات المرابطين. أما التقسيم الإداري الذي اتّبعه قد جعل لكل ولاية قائد، والولاية قسّمها إلى دوائر، والدوائر بحسب مناطق القبائل، ومناطق القبائل إلى مقاطعات كان المسؤول عنها القائد الإداري والعسكري في وقت واحد.

وأولى عبد القادر الذي كان يهتم شخصياً بمثل هذه اهتماما كبيراً بتنظيم العمل، واعتمد في ذلك على تعاليم القرآن ولكن من دون أن يكون جامداً. ومن خلال علماء فاس والقيروان(على سبيل المثال) تمكن من استحصال المسوغات القانونية للعمل ضد المعارضة المحلية من قادة القبائل، وأن يقيم مؤقتاً علاقات سلمية مع الفرنسيين. فقد اجتهد عبد القادر بحيوية من أجل تحقيق مؤسسة مالية مركزية، وقد كان يعمل من أجل اقتصاد قائم على التوفير في النفقات, وكانت واردات الدولة (وتكلف بها القبائل التي تقدم ولاءها للدولة) قائمة بشكل جوهري على الضرائب العادلة والمتساوية: من مالكي الورش، ومن الغرامات الحربية من قادة القبائل المعادية وكذلك من خلال واردات الملح والتجارة الخارجية، وأخيراً فقد كان سلطان مراكش قد التزم بتقديم المعونة المالية للجزائر وبشكل منتظم.

وكانت الموارد المتاحة للدولة الجزائرية تتفق بالدرجة الأولى على الجوانب العسكرية بسبب المواجهة المباشرة مع الاستعمار الفرنسي ورغم ذلك، فقد سعى عبد القادر واجتهد لتوفير حاجات السكان من الموارد المعيشية لا سيما في بناء المدارس.

وحاول عبد القادر في كفاحه ضد الغزو الفرنسي على صعيد علاقاته الخارجية أن يقيم الصلات مع سلطان مراكش، وعدا ذلك فقد عمل على استغلال التناقض البريطاني ـ الفرنسي في مجال البحر المتوسط. وكانت وزارة الخارجية البريطانية مستعدة للعمل على أضعاف منافستها الفرنسية، ولكن مواقفها المؤيدة للجزائر تسببت في نشوب صراع عنيف مع فرنسا، لذلك فإنها لم تكن مستعدة لدعم عبد القادر وبالتالي فقد كان على الأمير الجزائري أن يعتمد على قوة بلاده فقط, وكان قد بدا واضحاً له أن المستعمرين الفرنسيين سوف لن يستمروا طويلاً بالتطلع إلى عملية بناء دولة جزائرية حرة تقوم أمام أعينهم، لذلك فقد اتخذت كافة الإجراءات الصارمة من أجل رفع المعنويات والشجاعة والحماسة للقتال ضد المحتلين الأجانب بين مقاتلي القبائل الجزائرية وتكوين جيش ذا قوة ضاربة منهم, وكان نواة جيشه يتألف من حوالي 10 آلاف جندي جاهز للقتال، وكان هذا الجيش يتألف أساساً من المتطوعين عملت الدولة على تسليحه وتدريبه وصرف الرواتب له.

وتجمّع حول هذا الجيش حشد عسكري من القبائل بقوة تقارب 50 ألف رجل ووضع عبد القادر خطة تفصيلية للدفاع عن الجزائر ففي الساحل والمدن الكبيرة: وهران والجزائر، تركزت عدة

وحدات من القبائل كما قطع اتصالاتها مع الخلف, وفي المناطق المرتفعة شكّلت المدن تلمسان، مسكرة، ميليانا، مدية، خط الدفاع الثاني، كما شيد عبد القادر سلسلة من المواقع المحصنة على ساحل المناطق المرتفعة مثل: سيبدو(الواقعة إلى جنوب تلمسان) وسعيدة(جنوب مسكرة) وتقديمة(الواقعة بين مسكرة وميليانا) وبوجهار(جنوب ميدي) وكان يتواجد هناك ورش النسيج الحكومية ومطاحن البارود، وورش لصناعة الأسلحة كما أسس عبد القادر مصنعاً(مصهراً) لصناعة المدافع, وكانت هناك مطابع لسك العملة في تقديمت التي كانت الأهم من بين تلك المواقع المحصنة.

د : ضرب الانتفاضة واحتلال جديد

كان المستعمرون الفرنسيون يراقبون بريبة البناء المتواصل للدولة الجزائري المتقدم سياسياً واقتصادياً برغم كل العوائق, ومن أجل تحقيق كافة خططهم العدوانية في هذا الجزء من شمال أفريقيا فقد كان عليهم العمل بسرعة وعدم منح عبد القادر الفرصة والوقت في المضي حتى النهاية في عملية البناء التي يقوم بها.

وفي عام 1839 خرقت القوات الفرنسية اتفاق تافنا, ففي 18 / تشرين الأول ـ أكتوبر تقدمت القوات الفرنسية من قسطنطينة عبر مضيق بيبان باتجاه الجزائر. وكان عبد القادر قد استعد لمثل هذه الفعاليات ففي ضربة صاعقة مضادة وسريعة زحفت قواته إلى مناطق ميتيدجة، وجعل الفزع يدب في صفوف الفرنسيين. ولم يكن بمقدور القوات الفرنسية التي كانت قد وصلت إلى قوة 58 ألف رجل الانتصار على عبد القادر وقواته التي كان يقودها بذكاء.

وفي هذا الوضع سُمي الجنرال بوجياود Bugeaud قائداً عاماً للجيش الفرنسي في الجزائر، وقد باشر بتعزيزات فورية للجيش الاستعماري بقوة 108 ألف رجل، وهنا بدأت مرحلة جديدة من القتال يسميها الفرنسيون الاستعماريون أنفسهم بحرب الإبادة ضد الشعب الجزائري، وبحسب تعبيرات الجنرال بوجيادو في أوامره إلى ضباط الجيش الاستعماري الفرنسي: " إن الحرب التي نخوضها الآن هي ليست حرباً قذفنا فيها، والعرب الذين تعود لهم هذه البلاد ليسوا أكثر من موارد بالنسبة إلينا، ونستطيع أن ننتهي منهم، إذن تقدموا وتصوروا أنكم تحصدون الحنطة والشعير".(3)

وكان الجيش الاستعماري الفرنسي يحقق شعار بوجياود هذا في حملة إرهابية ليس لها نظير. ففي غضون عامين فقط: من 1842 و1843، تعرّضت غرب الجزائر التي كانت مقراً لدولة عبد القادر إلى إبادة منظمة، كما دُمرت بساتين الفواكه، وأُحرقت الحبوب في الحقول وفي مخازن الغلال، كما جرى تخريب أنظمة الري والقنوات. وتعرضت النساء والأطفال والشيوخ للقتل بطرق وحشية، فقد بني العديد منهم في الجدران وهم على قيد الحياة، وسويت العديد من القرى مع الأرض.
ويستحيل إعطاء صورة حقيقية عن همجية ووحشية جنود بوجياود الاستعماريين، ولكن يمكن القول أن هناك قبائل أُبيدت عن آخرها، وقُتل كل من له علاقة بالانتفاضة.

ويعبر ماركس وأنجلز عن ذلك بقولهما:" والعرب من الأمم التي كان استقلالها غالياً، وأصبح الحقد أغلى عليهم من حياتهم. إذ كان المحتلون يهدمون البيوت والمساكن ويحرقون المحاصيل في المزارع وقتل كل تعيس حظ مكث في مكانه ولم يهرب، واستخدمت ضدهم بل غمرتهم كافة أشكال الوحشية المرعبة. وفي هذه الحرب البربرية المنظمة في وحشيتها مارسوا فيها كل ما هو ضد الحضارة الإنسانية والمدنية المسيحية".(4)

ودافع محاربو عبد القادر عن أنفسهم بيأس ولكن ببطولة رغم التفوق الضاغط , فقد تحمل الجيش الفرنسي الاستعماري العديد من الضربات المهمة، ولكن مع استمرار الوقت لم يعد بوسع المقاتلين الجزائريين تحمل التفوق الساحق في السلاح وضغط العدو، ففي عام 1842 سقطت العاصمة مسكرة بأيدي العدو ودُمرت المدينة عام 1843 في غياب الأمير عبد القادر الذي واصل القتال ضد العدو انطلاقاً من مراكش.

وظلت الهجمات العسكرية للقوات المراكشية المنتظمة ضد الجيش الفرنسي دون نجاح، كما لم يقبل ولي عهد المراكشي الشجاع مولاي محمد بمقترحات الأمير عبد القادر الذي كان أكثر خبرة وتجربة في تشكيل جبهة موحدة جزائرية ـ مراكشية. وتعرض المراكشيون الذين كانوا تحت قيادة سيئة وقلة تبصر ميداني ـ تكتيكي من قبل مستشاري مولاي محمد إلى هزيمة قاسية في 14/ آب ـ أغسطس/1844 في معركة على نهر إيسلي. وكان السلطان المراكشي قد التزم في اتفاقية طنجة 10/ أيلول ـ سبتمبر/1844، بتقديم المساعدة الممكنة للانتفاضة الجزائرية, ولكن بعد احتجاجات فرنسية تعين على الأمير عبد القادر أن يغادر مراكش ومواصلة نضال لا أمل فيه بما تبقى من جيشه في الجزائر وثم استسلم أخيراً في 23/أيلول ـ سبتمبر/1847 للجنرال الفرنسي في لاموريسيرLa Moriciere، وغادر البلاد عام 1852 وبقي حتى وفاته عام 1883 في دمشق. وقد اعترف العسكريون الفرنسيون بالمقاومة البطولية للشعب الجزائري التي قادها الأمير عبد القادر ضد المستعمرين.

كان التفوق العسكري للجيش الفرنسي بالإضافة للحرب الهمجية من أسباب إخفاق النضال ضد الاحتلال الاستعماري وانتفاضة الشعب الجزائري الذي كان يخوض حرب التحرير في ظروف صعبة تميل فيه القيادات إلى التفرد والزعامة، وكذلك عدم مساهمة سكان المدن في النضال، وأخيراً خيانة أعداد من الإقطاعيين وزعماء القبائل.

وكان عبد القادر العامل الأساسي في النضال من أجل وعي وطني مع البسطاء من أبناء الشعب الجزائري ولكنه لم يعش طويلاً ليتحقق عمله من أجل إنجاز استقلال الجزائر إذ كان ضحية المصالح الإقطاعية الأنانية وخاصة زعماء القبائل في شرق الجزائر الذين رفضوا الاعتراف بقيادته وسيادته.

لم تكن الانتفاضة بقيادة عبد القادر من أجل لا شيء، إذ تعد واحدة من أهم ردود الأفعال وأقواها سواء الأفريقية أو العربية ضد الاضطهاد الاستعماري لما قبل ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى، وإنّ مدى وقوة إشعاعها لم تبق محدودة بالقرن التاسع عشر، ويقف عبد القادر الذي اعتبره الشعب الجزائري بطلاً قومياً في مقدمة نضالات الشعب الجزائري المجيد ضد الاستعمار.

على الرغم من أن هزيمة عبد القادر اعتبرت في سياق التطور اللاحق للحركة من أجل الاستقلال من الاستعمار الفرنسي هزيمة مرة، إلا أن سرعان ما تبين أن آمال الاستعماريين الفرنسيين في إسقاطهم لدولة عبد القادر نهاية لنضال المقاومة الجزائرية ليست سوى أوهام، وكذلك في احتلال منطقة القبائل 52/1851 ومناطق واحات صلاح الصحراوية عام 1809 موات Mouat، فيجويج Figuig عام 1901، وتيت Tit عام 1902، فقد أدى كل ذلك لأن تصبح الجزائر بأكملها تحت السيطرة الفرنسية. ومع ذلك لم يكن بوسع الاستعمار الفرنسي أن يقمع إرادة الشعب الجزائري في الانتفاضة فقد كانت القبائل في الصحراء(لا سيما مساب Mzab) تدير نفسها بنفسها دوماً وكانت ضد الرضوخ للاستعمار الفرنسي.

وقد هبت خلال حرب التحرير التي قادها عبد القادر في فترة إقامته في مراكش للأعوام 46/1845، انتفاضة في المناطق ما بين وهران والجزائر بقيادة الرعاة بومازا Bu Maza، التي قمعتها السلطات الاستعمارية بوحشية. وكما هبت عام 57/1854 انتفاضة في مناطق القبائل الجبلية. وفي عام 1859 انتفاضة مناطق الحدود الجزائرية ـ المراكشية بوسناسن، وفي عام 1884 في ولد سيدي الشيخ كما اندلعت أيام كومونة باريس في 14/ آذار ـ مارس/1871، انتفاضة كبرى في وسط الجزائر بقيادة الأمير الإقطاعي محمد المقرني.

لم يكن هذا النضال المعادي للاستعمار انتفاضات منفردة للقبائل، بل كانت عبارة عن موجات استياء فثورة الفلاحين الفقراء وملاك أراضي صغار، وحوالي 200 ألف من فقراء الريف ناضلوا سوية مع عمال الريف لمنطقة ميتيدجا ضد سياسة النهب الاستعمارية الفرنسية والإقطاع المحلي. وكان محمد المقرني ينتمي إلى القليل من قادة القبائل الذين انتموا إلى الانتفاضة لحماستهم، وفي استلام دفة قيادة النضال إلى جانب عبد القادر ومن بعده وكذلك مساهمة العديد من شخصيات حركة الاستقلال الجزائرية المهمة. وقد دامت الانتفاضة أشهر عديدة ومرة أخرى لجأ المستعمرون إلى أساليب وحشية من أجل السيطرة على الأوضاع وبموجب بيانات العسكريين الفرنسيين، فإن ضرب ثورة كومونة باريس قد خدمت في أن تكون مثالاً يحتذى به في حملات الإبادة ضد الانتفاضة والمساهمين بها.

هـ : الجزائر تحت السيادة الفرنسية

شكل القمع الوحشي للحكم الوطني الجزائري ولأي محاولة تفضي إلى هذا الهدف، المقدمات من أجل إخضاع دائمي استعماري لكافة البلاد. ففي 22/ تموز ـ يوليو/1834 أعلنت فرنسا بموجب أمر ملكي بأن الجزائر هي من الممتلكات الفرنسية، وعينت فيها محافظاً عاماً. وفي السنوات اللاحقة قامت الإدارة الفرنسية في الجزائر بتغيرات ذات طابع استمراري لم تجد لها شكلاً نهائياً قبل نهاية القرن التاسع عشر، وقد تضمن المرسوم الصادرة في 23/ آب ـ أغسطس/1898 إجازة الحاكم العام كأعلى موظف في الجزائر يصدر تعينه من رئيس الجمهورية الفرنسية(كان النظام الملكي قد تغير لاحقاً إلى الجمهورية) ويتصل مباشرة بوزارة الداخلية بباريس. ويمتلك الحاكم العام في إطار القوانين الفرنسية الصلاحيات الإدارية العامة ويقف جهاز مدني وعسكري واسع إلى جانبه، كما أن هناك مجلس الولاية في القمة وهو يتولى تعين كبار الموظفين في البلاد من الفرنسيين العاملين على تسيير دفة الإدارة المدنية والعسكرية معاً.

ومن أجل التعامل مع القضايا الاقتصادية، تشكّلت عام 1898 منظمة خاصة تهدف وبشكل منظم إلى إخضاع الاقتصاد في البلاد وهي التي أطلق عليها البعثة المالية Delegation Financiere وهي مؤلفة من 48 من ممثلي فروع الاقتصاد الجزائري: البنوك، الصناعات الكبرى، المستوطنين الفرنسيين وممثلي 21 من الإقطاعيين الجزائريين ـ الفرنسيين وقادة القبائل.

ويمارس موظفو الإدارة الفرنسية في هذه الهيئة السيطرة المباشرة، وليس لأحد غيرهم صلاحيات الإدارة. أما ممثلو الشعب الجزائري فقد كانوا بلا نفوذ أو تأثير. وأسس الجنرال بوجيارود ما أطلق عليه Burea Arabe (المؤسسة العربية) وهي مؤسسة إدارية فرنسية تمارس صلاحيات غير محدودة وهي تراقب الحياة الاجتماعية بصفة عامة للمواطنين الجزائريين والتشريع القانوني. وكان التشريع القانوني في الجزائر يفرق بين مواطنين ذوي حقوق ثابتة تامة وكاملة وبين الغالبية من السكان العرب، وفيما كانت حقوق المواطنة

للفرنسيين الأجانب فقط عدا اليهود وفئة ضيقة من ذوي الامتيازات وكبار الإقطاعيين، كانت الغالبية الساحقة للشعب الجزائري تعامل كرعية مسلوبة الحقوق.

وفي مناطق الشمال الجزائري حيث كانت غالبية الفرنسيين يقطنون فيها، كانت تدار من قبل إدارة مدنية أما سائر المناطق الجزائرية الأخرى من الولايات الجنوبية التي كان يقطنها الجزائريون فقد كانت خاضعة للحكم العسكري الجائر.

وكان أعداد الأجانب الفرنسيين بدرجة رئيسية في تصاعد مستمر حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى. ففي عام 1833 كان يعيش 8 آلاف أوربي مدني في الجزائر، وفي عام 1856 أصبح عددهم 160 ألفاً، وفي عام 1866 تصاعد إلى 220 ألف، ثم وصل عام 1911 إلى 563 ألفاً، ثم قُسّمت الجزائر إلى ثلاث مناطق إدارية هي: الجزائر، وهران، وقسطنطينية.

وكان جهاز الإدارة المدني/ العسكري يصل إلى آخر قرية، حيث كانت الحكومة الفرنسية تأمل بأنه خير ضمانة لترسيخ سيادتها الاستعمارية من أجل مواصلة النهب الاقتصادي للبلاد.

وكان المجال الزراعي من الأشكال الرئيسية للنهب الاقتصادي الاستعماري للجزائر والمستوطنون الفرنسيون يروجون باستمرار للدعاية عن دورهم الحضاري في الجزائر، وكان استغلال الأراضي الخصبة من أولى فعالياتهم, وفي الواقع فإنهم وبعد أن أبادوا آلاف الهكتارات في غضون حرب التحرير التي قادها عبد القادر، وكانت من الأراضي الزراعية المستغلة اقتصادياً أصبحت هذه المساحات غير صالحة للزراعة. ولكي يتمكنوا من النهب الزراعي فقد وضعوا نظاماً اقتصادياً وإجراءات إرغامية اقتصادية خاصة وقاموا بالتالي بطرد قبائل كاملة، (لا سيما تلك التي نهضت ضد السلطات الاستعمارية) من أراضيها ومناطقها وقام الموظفون الفرنسيون بمصادرة مساحات كبيرة من "أراضي الخبز"، وهنا فإن الأمر له علاقة بالاستخدام الاقتصادي للمساحات الزراعية أو كتعاونيات للنفع العام أو التي كانت مخصصة للمدارس الإسلامية أو الجوامع في ما يشبه الأوقاف، أو في المصادرات اللاحقة للأراضي والملكيات.

كما صادر الموظفون الفرنسيون بعض أراضي الإقطاعيين وفي حالات أخرى من الفلاحين. وعدا ذلك فإن الأراضي التي كانت قبل 1830 تدار من قبل الأتراك والانكشارية كانت أراضي حقول، أما الشخصيات الإقطاعية التي كانت مواقفهم مؤيدة للفرنسيين، فقد تُركت لهم أراضيهم ولم تُصادر.

وكانت الإدارة الاستعمارية تطالب في جميع الحالات تقريباً الفلاحين الجزائريين والإقطاعيين وقادة وزعماء القبائل وإدارة "أراضي الخبز" بشهادة تشير إلى ملكية الأرض، وكانوا عادة لا يمتلكون مثل تلك الوثائق لذلك كانت هذه الأراضي تعد وتؤشر "بلا مالك" وباتباع أساليب الغش والتدليس كان يجري تمليكها لفرنسيين وبذلك تتحول إلى أيدي المستعمرين.

وكان الفرنسيون قد امتلكوا حتى عام 1850، ما مقداره 115ألف هكتار من الأراضي الجزائرية الخصبة، ثم تصاعد هذا الرقم إلى 765 ألف هكتار عام 1870، ثم تصاعد مرة أخرى إلى مليون وستمائة واثنين وثمانون ألف هكتار عام 1900، أما في عام 1911 فقد بلغ إلى مليون و 847 ألف هكتار.

ولحقت من جراء هذه السياسات أضرار أخرى بالحياة الاقتصادية كنتيجة للتشوه الذي أصاب الزراعة الجزائرية كالزراعة الجماعية للتصدير مثل الفواكه، الخضروات، العنب.
ثم امتدت بصورة ملموسة إلى الاحتياجات الزراعية مثل الحبوب الضرورية لحياة السكان وهنا فإن سؤالاً مثيراً يطرح نفسه في هذا المجال ... ماذا أبقى الفرنسيون للفلاحين والرعاة الجزائريين في هذا البلد الممزق ...؟

ولم يكن الجزء الأعظم من هذه الأراضي الصالحة للزراعة يكفي الجنود الفرنسيين الذين يقاتلون في الجزائر، أو الثوريين الذين أبعدوا عن فرنسا عام 1848، والبرجوازية الصغيرة الديمقراطية الذين أبعدوا إلى الجزائر بعد أن خسروا الحرب مع بروسيا عام 77/1870. ففي أعوام الأربعينات من القرن التاسع عشر كانت تتراوح مساحة قطع الأراضي من 4 إلى 12 هكتار كمعدل، وفي عام 1878 كان هناك تملك أراضي بحجم 40 هكتار، وفي عام 1900 إلى 400 هكتار، وفي عام 1917 كانت عشرة بالمئة من الأراضي المصادرة للفرنسيين قد غدت ملكيات صغيرة ومتوسطة، أما التسعون بالمئة فقد كانت ملكية مستعمرات كبيرة وقد منحت الدولة الفرنسية ملكيات أراضي هائلة إلى شركات فرنسية مثل Compagnie Genevoise، وشركة Societe Generale Algerienne.

وكانت السياسة الأحادية الجانب في تمكين كبار ملاكي الأراضي قد أصبحت مركزة في يد الفرنسيين والذين تحولوا إلى السكن في المدن الجزائرية الكبيرة، وقادت إلى توترات اجتماعية كبيرة انفجرت عام 1879 في انتفاضة بورجوازية صغيرة لطفيليات الأراضي من فئات السكان الفرنسيين في الجزائر ووهران وقسطنطينة ضد الأوليغارشية المالية الفرنسية التي ما برحت تنمو هيمنتها بقوة مع ملاكي الأراضي.

سميت هذه الانتفاضة " الكومونة الجزائرية" وساهم فيها فقراء الفرنسيين من سكان المدن الجزائرية الساحلية، ولم يكن لهذه الانتفاضة علاقة مع حركة التحرر الوطنية الجزائرية لأن قادة من أطلق على تسميتها "الكومونة" (وهم من الفرنسيين) لم يكونوا على استعداد للاعتراف بحق تقرير مصير الشعب الجزائري ولم يكن الإخضاع الاقتصادي للجزائر محدداً بالقطاع الزراعي فقط، بل إن البلاد ومن خلال التركيز على استغلال الثروات الطبيعية(الكامنة) للبلاد والتي كان يجري تصديرها إلى فرنسا، وكذلك التصدير الفرنسي المتنامي إلى الجزائر جعل من الجزائر في حالة تبعية استعمارية شديدة لفرنسا.

وقد عزز الفرنسيون الاستغلال الاقتصادي بأبعاد منظم لعناصر الثقافة العربية، فلم تعد هناك مدارس اللغة العربية، وحُولت الجوامع إلى كنائس، وتعامل الاستعمار الفرنسي على كافة أصعدة الحياة الاجتماعية بقسوة وعنف، ومارسوا الاضطهاد والقمع حتى في مرحلة ما قبل الحرب العالمية الأولى، ولكنهم لم يكن بوسعهم مطلقاً إطفاء مقاومة الشعب الجزائري بصفة تامة.

وكانت أولى المنظمات الوطنية والقومية قد تشكلت في بدايات القرن العشرين بتأثير الحركة الديمقراطية البرجوازية، وكانت تتألف على الأغلب من الإقطاعيين والليبراليين الجزائريين، وكذلك من الشخصيات الدينية الاعتبارية. ولم يكن وجود منظمات تقودها القوى البرجوازية أمراً شائعاً مألوفاً بعد والتي مطالبها السياسية تتركز بصفة جوهرية على المساواة في التعامل بين مواطني البلاد والمستوطنين الفرنسيين بل وأبعد من ذلك في المطالبة بالحكم الذاتي للجزائر من فرنسا.

وكان هناك ضعف جوهري عام يشوب النضال الجزائري من أجل الاستقلال قبل الحرب العالمية الأولى، وكان السبب بالدرجة الأولى ندرة تكون القيادات النضالية من بين سكان المدن من العناصر البرجوازية والبروليتارية. وبرغم أن التخلف في الهيكل الاجتماعي حتى ذلك الوقت لم تكن هناك طبقة عاملة حتى قبل نهاية القرن التاسع عشر.

وتجدر الإشارة إلى حقيقة أن الكثير من القبائل كانت تسعى وتنتهج علاقات محافظة قياساً إلى تلك التي كانت سائدة بينهم في مرحلة ما قبل الاستعمار، فقد كانت قيادة النضال الذي يضم في صفوفه الفلاحين وأفراد البدو كانت قيادته إقطاعية، ومن شخصيات دينية لها توجهات تقدمية وألحقت الضعف بمواقع الاستعمار الفرنسي، ثم تحملت عبء خلق حركة تحرر وطنية واسعة في المراحل اللاحقة.

هوامش

Egretaut, M. : Nation Algerien , Berlin 1958 (1)
Blottere, J. : Algerien Editiones et Coloniales , Berlin 1955, S.5(2)
Egretaud, M : a.a.., S.55 (3)
Marx – Engels, werke, Bd 14, Berlin 1961, S.102 (4)

ثامناً : تونس تحت السيادة الاستعمارية الفرنسية

خلق احتلال الجزائر في نفس الوقت المقدمات والظروف لإخضاع تونس عام 1881 من خلال الاستعمار الفرنسي. وكان هذا القطر العربي الصغير في شمال أفريقيا في بداية القرن التاسع عشر، تحت السيادة المركزية. وكان يتربع على عرش تونس منذ عام 1705 أفراد من العائلة الحسينية، وكانت تونس مستقلة عن الباب العالي، ويمارس الانكشاريون فيها بصفة مشتركة مع باي تونس السلطة السياسية التي لم تعد منذ وقت طويل الضمانة للسيادة التركية.

ولم تكن الأزمة الاجتماعية/الاقتصادية التي شملت منذ نهاية القرن الثامن عشر كافة أقطار شمال أفريقيا والشرق الأوسط، لتستثني تونس من ذلك، والأسباب هي بالدرجة الأولى بفضل ضرب القرصنة(كانت القرصنة قد سببت ازدهاراً تجارياً مؤقتاً في شمال أفريقيا وحوض البحر المتوسط ـ المترجم)، وكذلك بسبب الفساد المستشري في أجهزة الإدارة المدنية والعسكرية. وبسبب الفخامة والإسراف في بلاط باي تونس الذي كان يحتفظ في قسم الحريم بقصره حوالي ألف امرأة، كما كان الفساد منتشراً في أجهزة الإدارة بين الموظفين، وحتى بين وزراء الباي.

وكان الجنرال خير الدين الذي حل عام 1873 خلفاً لمصطفى خزندار، مسرفاً كوزير للمالية. وقد سجل في مذكراته أن الباي قد منحه أجرة أو مكافأة على أدائه لوظيفته، بالإضافة إلى ثلاثة قصور، ينابيع المياه الساخنة في منطقة الحمامات، وكذلك بستاناً من أشجار الزيتون، وأراضي زراعية مساحتها 22 ألف هكتار من الأراضي الزراعية. وقد رفع الضرائب التي كان الباي قد

فرضها على كل بيت، وعلى الحيوانات، مما أدى إلى إفقار شديد للفلاحين ورفع من حدة التوتر الاجتماعي لدرجة لا تطاق.

وفي ظل هذه الظروف السياسية الداخلية المعقدة، كانت تبدو محاولة الحسينيين لا أمل فيها لتقوية نظامهم، حيث كانت البلاد قبل بدء القرن التاسع عشر، تواجه ضغطاً متنامياً اقتصادياً، وسياسياً استعمارياً من الدول الأوربية. كما مثلت القوات الفرنسية التي عسكرت على حدود تونس الغربية منذ احتلال الجزائر خطراً دائمياً لها.

وقد أدت جهود غير مثمرة تماماً بذلها الباي في إنقاذ حكمه وسلطته من خلال الاتصالات الدبلوماسية بين باريس واستانبول، ومجيء الأسطول التركي عام 1835 أمام سواحل تونس، ومساهمة جنود تونسيين إلى جانب الأتراك في حرب القرم 56/1853، أدت إلى تقارب بين الباب العالي وتونس من أجل تخفيف الضغط الفرنسي على تونس. وكان لفرنسا عام 1824 المكانة المفضلة في التجارة الخارجية مع تونس، وكان ذلك يعني أن مدخلاً مناسباً قد تأمن من أجل إخضاع البلاد إلى هيمنتها الاقتصادية. وأدت المحاولة الخجولة التي قام بها الباي عام 1830 لمساعدة حركة الانتفاضة المعادية للاستعمار التي كانت تقوم بها القبائل الجزائرية على مقربة من الحدود الجزائرية إلى دفعه غرامة قدرها 800 ألف فرنك إلى فرنسا.

وكانت الرأسمالية الفرنسية التي تمتلك الخبرة في استغلال بلدان وشعوب أخرى، تقوّي من مواقعها في تونس خطوة بعد خطوة، وهكذا كان على باي تونس في التاسع من أيلول ـ سبتمبر/1857 أن يصادق على ما سمي Pacte Fondamental الذي يمنح فيه الحق للأجانب أن يحوزوا على ممتلكات، وأيضاً تثبيت دستور من خلال الباي محمد الصدوق في 26 / نيسان ـ أبريل /1861، وكان قد أعقب تصديق نابليون الثالث لدستوره، الذي يضع كافة السلطات في يد الباي الحسيني، كما أقر تشكيل مجلس تشريعي مؤلف من 60 عضواً يعينهم الباي بنفسه.

وكان الهدف الاستراتيجي لسياسة فرنسا في شمال أفريقيا واضحاً: هو احتلال تونس في أعقاب إخضاع الجزائر ثم أن منافسة القوى الأوربية: بريطانيا العظمى ولاحقاً إيطاليا، أطالت من عمر سلطة الباي في تونس بضعة سنوات أخرى. وكانت الحكومة البريطانية قد وقفت بشدة في سنوات العقود الأولى من القرن التاسع عشر ضد سياسة إملاء القوة الفرنسية في غرب البحر الأبيض المتوسط، ولكنها تراجعت في مؤتمر برلين عام 1878 عن مقاومة فرنسا في تدبير غزو فرنسي لتونس كي تنال تأييد فرنسا في احتلال بريطانيا لقبرص ومصر.

وفي غضون ذلك كانت إيطاليا قد أصبحت العدو الجديد وتنافس خطط فرنسا الاستعمارية بصدد تونس، وحاولت الحكومة الإيطالية عام 1871، أن تستثمر خسارة فرنسا في الحرب ضد بروسيا وأن تحقق اتفاقاً مع باي تونس وكان الاتفاق ينص على منح إيطاليا حقوقاً واسعة، سياسية واقتصادية خاصة ولكن هذا الاتفاق فشل، ليس بسبب مقاومة فرنسا وبريطانيا العظمى بل وألمانيا أيضاً، إذ كان بسمارك يؤيد التوسع العسكري الفرنسي الاستعماري في شمال أفريقيا من أجل توفير ظروف أكثر مناسبة لتحقيق التوسع السياسي للعسكرية الألمانية في أوربا من خلال سحب الجيوش الفرنسية وإرسالها إلى أفريقيا.

وبتغطية تركية وألمانية حاولت البرجوازية الفرنسية أن تحسن مواقفها الاقتصادية في تونس ضد المتنافسين الإيطاليين القادمين، مثل تشييد خطوط سكك حديدية ومعدات البرق والتلغراف وبناء مناجم الرصاص وميناء تونس وقبل كل شيء، شراء أراض زراعية وقد مثلت الفعاليات المرحلة الأكثر أهمية في هذا الغزو الاقتصادي السياسي، وكانت الشركات الفرنسية

حتى عام 1881 قد امتلكت الأراضي الزراعية في سيدي طابس 5000 هكتار، وعويد، وزورجا 6 آلاف هكتار، وفي عين فيدة 100 آلاف هكتار.

وقد عجل النهب الاقتصادي لتونس من خلال البرجوازية الأوربية، لاسيما الفرنسية والإيطالية في عملية إفقار لعموم البلاد. وكان حجم ديون تونس للدائنين الأوربيين قد بلغ رقماً فلكياً (بالنسبة لدولة صغيرة) في بداية الستينات من القرن التاسع عشر، إذ بلغ 350 مليون فرنك، لذلك كان على باي تونس أن يعلن عام 1869عن إفلاس الدولة، وتشكلت لجنة دولية تمثل فيها البنوك البريطانية والفرنسية والإيطالية، ولا سيما الفرنسية التي رأت من خلال اللجنة أنها قد لامست مدى ومحيط أهدافها السياسية الاقتصادية في تونس.

وفي هذه الظروف قررت الحكومة الفرنسية أن تقوم بغزو واحتلال عسكري لتونس وإخضاعها ووضعها تحت سيادتها الاستعمارية، واجتاز بتاريخ 12/ نيسان ـ أبريل/1881 30 ألف جندي فرنسي بقيادة الجنرال بيرارت Berart الحدود من الجزائر إلى أراضي تونس. وبعد أيام قلائل، نزل 8 آلاف جندي من مشاة البحرية في ميناء بنزرت. وبعد شهر تماماً على بدء الغزو في 12/ أيار ـ مايو/1881 (ضمن) باي تونس (حق)الجيش الفرنسي في "إعادة النظام إلى البلاد" في اتفاقية باردو Bardo على الأراضي التونسية، كما أقر مرغماً على أن لا يعقد التزامات دولية جديدة بدون موافقة فرنسا.

وإذا كانت اتفاقية باردو قد تركت شيئاً من حق ممارسة النفوذ السياسي، فإن اتفاقية لاس مارسا Las Marsa التي عقدت بتاريخ 8/ حزيران ـ يونيو/ 1883 كانت تعني خضوعاً كاملاً. ففي الفقرة الأولى من هذه الاتفاقية ورد:" يلتزم باي تونس من أجل تسهيل ممارسة فرنسا لحمايته، بتنفيذ الأشكال القانونية والمالية التي تكون نافعة لفرنسا".(1)

وفي المرسوم الرئاسي الفرنسي الذي صدر بتاريخ 10/ نوفمبر ـ تشرين الثاني/1885 وبتاريخ 23/ حزيران ـ يونيو/1885 أصبح بموجبه المقيم الفرنسي العام أعلى ممثل فرنسي في تونس. وتم تنفيذ مجموع فعاليات السلطة وفرض سلطانها على كافة الموظفين التونسيين والفرنسيين. وإزاء مقاومة إيطاليا والباب العالي وفقدانهما لمواقع نفوذهما، ولاستباق الإجراءات المضادة لذلك أو المحتملة، فقد أعلنت فرنسا رسمياً أن تونس مستعمرة تابعة لها. ومن بين شروط بسط الحماية أن يحمل الباي رسمياً لقب "شاغل عرش تونس"، وبذلك استمر المقيم الفرنسي يمارس السلطة فعلياً في تونس، وكافة المراسيم وصلاحيات الباي يجب أن تصدّق من قبله، كما أنه كان يمثل ويقوم مقام"وزير الخارجية التونسية" في التعبير عن مصالح الباي لدى الحكومة الفرنسية، وكان كافة الموظفين التونسيين وعلى كافة الأصعدة يقعون تحت سيطرة وتوجيه الفرنسيين.

وجرى بمساعدة أجهزة الإدارة المدنية والعسكرية المتنوعة والمتشعبة، نهب اقتصادي منظم للبلاد كما في الجزائر. ومثل نهب البلاد الوسيلة الأكثر أهمية. فعلى صعيد الأراضي التي تمت مصادرتها وهي الأكثر خصوبة ارتفعت من 107 آلاف هكتار في عام 1881 إلى 443 ألف هكتار عام 1892، وإلى 882 ألف هكتار عام 1912، وعدا ذلك فقد تزايد عدد الأجانب الأوربيين بين المهاجرين إلى البلاد، وبالدرجة الأولى الإيطاليين الذين فاق عددهم عام 1912 عدد الفرنسيين في البلاد.

وقد استولى المستعمرون الأوربيون وبمقاييس أكبر عما هي في الجزائر على الأراضي الخصبة الصالحة للزراعة، وكان نصيب الشركات الفرنسية الواسعة النفوذ الأراضي الأكثر أهمية، ومنها الشركة الفرنسية الأفريقية وشركة الفوسفات والكيمياويات في قفصة.

كان الاستيراد وبكميات هائلة على الأغلب لسلع وبضائع فرنسية إلى تونس، والنهب في الثروات الطبيعية يحوّل البلاد إلى تابع مزود بالمواد الخام لفرنسا. فيما كانت عملية بناء مؤسسات: الميناء وشبكة المواصلات والسكك الحديدية(كانت عام 1881= 224كم وعام 1909= 1375كم)، تخدم نقل الثروات المنهوبة من البلاد وتؤمن للجيوش الفرنسية الاستعمارية ضمان سيادتها, وقد لاقت الصناعات اليدوية المحلية ضغطاً شديداً من منافسة الصناعات الفرنسية المتفوقة, فمنذ عام 1881 وحتى بداية الحرب العالمية الأولى انخفض عدد المشاغل اليدوية من ستة أو سبعة آلاف إلى ألفين فقط.

وخاض الشعب التونسي نضالاً مريراً ضد العدوان الاستعماري بقيادة المنظمات الدينية التي نادت لحرب مقدسة ضد المحتلين، ناضل الفلاحون والرعاة التونسيون وكذلك سكان المدن من فئات الفقراء(بعد الاستسلام السريع للأسرة الحسينية، التي اشتدت عزلتها) ناضلوا ضد التفوق العسكري الواسع للعدو وبعد شهور طويلة من النضال تحقق لقوات الغزو وضع البلاد بأسرها تحت سيطرتها، وفي 15/ تموز- يوليو/1881 وبعد قصف استمر عشرة أيام سقطت صفاقص، وفي تشرين الأول/أكتوبر قيروان، وفي 19/ تشرين الثاني نوفمبر/1881 قفصة، وفي 30/ تشرين الثاني - نوفمبر/1881 ثم سقطت أخيراً قابس.

وحتى بعد التأسيس التام لنظام الحماية لم تستطع السلطات الاستعمارية الفرنسية من إنهاء مقاومة الشعب التونسي بصفة تامة، التي ساهم فيها ليس فقراء المدن والريف بل البرجوازية الوطنية التي كانت تتشكل تدريجياً، وكذلك مجاميع من الأرستقراطية الإقطاعية التي لم تكن على وفاق مع السلطات الأجنبية الفرنسية، ثم ظهرت في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين المنظمات الوطنية والقومية الأولى بتأثير حركة تركيا الفتاة.

وفي عام 1905 أسس برجوازيون فرنسيون صغار، وديمقراطيون ومثقفون تونسيون، أسسوا الحزب الجمهوري الذي انشق عنه الأعضاء العرب فيما بعد بقيادة عبد العزيز الطالبي، فأسسوا عام 1907 الحزب التونسي بقيادة علي باش وبشير الصفار, وعلى نقيض الحزب الجمهوري الذي قام على أساس الاندماج بين المستوطنين الأوربيين والعرب، فقد طالبوا وتحت التأثير الأيديولوجي الوطني والقومي للحزب التونسي، بتأسيس دولة تونسية - جزائرية مستقلة عن فرنسا.

ولم تتغير هذه الظروف حتى القرن التاسع عشر وكان للعديد من خريجي المدارس الدينية الإسلامية الفضل في تقديم الخدمات للتحرر الثقافي للشعب التونسي، إذ دافعوا عن اللغة والثقافة العربية كما طالبوا بتأسيس مدارس وطنية تونسية ثم عملوا في التوجهات الإصلاحية الإسلامية وأسسوا العديد من الصحف وجهودهم مشكورة في القسم الأعظم منها، في الحفاظ على الثقافة العربية- الإسلامية ولم يسقطوا ضحية الجهود الفرنسية في التأثير الدخيل كما حصل في الجزائر.

وفي ذروة من ذرى المقاومة الوطنية اندلعت التظاهرات التي نظمها الحزب التونسي، قادت فيها الجماهير الشعبية ضد العدوان الإيطالي على ليبيا عام 1911، كما في العديد من مدن البلاد طالب فيها الآلاف بإزاحة السيادة الأجنبية الاستعمارية.

وبعد عام واحد كانت تونس قد عادت لتصبح مسرحاً للتعبير عن الوعي الوطني للسكان العرب، ففي شباط ـ فبراير/1912 طالب عمال النقل (الترامواي) التونسيون بمساواة الأجور أسوة بزملائهم من العمال الفرنسيين. وبعد رفض مطالبهم قاطع السكان العرب في تونس شركة الترامواي , ثم بدأ موظفو الاحتلال بمضاعفة ضغوطهم الاستعمارية من خلال منع عدد من الصحف التونسية واعتقال العديد من قادة حركة التحرر الوطنية، ولم يتمكنوا من تهدأ هياج الشعب إلا بعد بذل جهود كبيرة.

ولم تستطع حركة الاستقلال التونسية في هذه المرحلة أن توحد قياداتها، لخيانة الأرستقراطية الإقطاعية بالإضافة إلى ضعف البرجوازية الوطنية، كما لم يكن بوسع الجماهير الشعبية التي تفتقر إلى التنظيم التصدي للاستعمار، ولكنها استمرت تمثل خطراً على السيادة الاستعمارية الفرنسية.

Meinicke – Kleint, H : Algeruen, Morokko, Tuneisen unter Jochung (1) und Befreiung. Berlin 1965. S.27

تاسعاً : مراكش تفقد استقلالها

آ : قبل نظام الحماية ـ صراع القوى الأوربية من أجل مراكش:
سقطت مراكش في نهاية القرن المنصرم كآخر قطر في شمال أفريقيا في الشبكة الاستعمارية للبلدان الأوربية. ومن موقعها على البحر المتوسط حيث نقطة التقاطع لمصالح القوتين العظميين: إسبانيا وتركيا، تمكنت مراكش في القرن الخامس عشر والسادس عشر أن تصمد بوجه الهجمات الإسبانية والبرتغالية والتركية. وفي بداية القرن الثامن عشر تمكن السلطان المراكشي من الاحتفاظ بالسيادة على كامل البلاد(باستثناء الاحتلال الإسباني لسبتة ومليلة)، لكن الغزو الإسباني والبرتغالي لمراكش كان قد ألحق أضراراً شديدة بالبلاد.

وفقدت التجارة الخارجية التي كانت من قبل أهم مصادر السلطة المراكشية، الكثير من أهميتها من خلال التنافس بين القوى الأوربية، وبدأت مراكش تتجه أكثر فأكثر لأن تصبح بلداً زراعياً، إذ كان نبض الحياة في المدن يضعف باستمرار، كما أن الصناعات اليدوية والتجارة فقدتا نفوذهما، وأضعف إقطاعيو القبائل والمتنافسون المتصارعون على السلطة، وحدة الدولة وأضرّوا بقدراتها على مقاومة الأعداء والدفاع عن البلاد.

لم تتغير هذه الظروف حتى القرن التاسع عشر والسلطان لم يكن تمثيله القائد الأعلى دينياً ودنيوياً في البلاد إلا شكلياً، وكانت مناطق سيادة الحكومة هي: الهضبة على سواحل الأطلسي، أو في مناطق الجبال المراكشية الداخلية ذات المسالك السهلة(غير الوعرة)وكان الفلاحون وسكان القصبات في هذا الجزء من البلاد يشكلون جيشه أما سائر مناطق مراكش، في مناطق الجبال التي تسمى الريف وجبال أطلس، فالقبائل العربية هنا ومحاربيها والقبائل البربرية، وجدت نفسها مستقلة عن السلطان وبإمكانها أن تكون في مأمن في مناطقهم النائية الوعرة، وتلعب الملكية الجماعية في هذه المناطق دوراً هاماً.

وكان التخلف الاجتماعي/الاقتصادي والعزلة المتزايدة سياسياً لمراكش حتى أواسط القرن التاسع عشر من الأسباب الجوهرية في تردد وتأخر حلول علاقات الإنتاج الرأسمالية، كما في الجزائر وتونس قبل الاحتلال الفرنسي. وكان الفلاحون المراكشيون يستخدمون الأجهزة الحديثة مع بذل الجهود والذكاء في حقولهم برغم قسوة الضرائب والإقطاع، وكانت أنظمة الري متقنة وقد اعتنى بها بشكل خاص، وتمكن السكان من استزراع الحبوب وأشجار الفواكه(التين واللوز والجوز) وكذلك تربية المواشي.

وبرغم التخلف الاجتماعي/الاقتصادي للصناعات اليدوية المراكشية، كان إنتاج السجاد يتميز بمستوى عال نسبياً وكذلك منتجات الصوف والحرير، وصناعة القدور وأواني الطبخ والدباغة، ومنتجات خشبية وأسلحة.
وكانت هذه المنتجات تظهر القدرة الفائقة للحرفيين المراكشيين, وكانت المدن الكبرى تمثل المراكز التجارية المهمة في البلاد مثل فاس100 ألف نسمة، مراكش 55ألف نسمة، الرباط وسالة 35 ألف نسمة، ومكناس، طنجة، تطوان، الدار البيضاء وكل منها يتراوح عدد سكانها من 20 إلى 25 ألف نسمة.

وإلى جانب ذلك كان هناك العديد من القرى الكبيرة على امتداد الطريق التجاري الكبير، الذي كان الترانزيت التجاري يسلكه أيضاً، والذي كان يعد من أهم الطرق ويضم كافة التسهيلات وكانت تلك القرى تمارس التجارة بكثافة، وهنا كان على الفلاحين والبدو أن يعرضوا: الحبوب، الماشية، الصوف، الجلود، الفحم(من الأخشاب)، وينالون مقابل ذلك (في إطار تجارة التبادل بدرجة رئيسية)، أقمشة صوفية، ومصنوعات يدوية. ومنذ بدء القرن التاسع عشر بدأت العلاقات التجارية المراكشية بالاتساع مع الأقطار العربية وكذلك مع البلدان الأفريقية ما وراء الصحراء الكبرى وكانت تونس والجزائر والسودان، وكذلك الأقطار الأفريقية الغربية من أهم الأطراف التجارية للتجار المراكشيين.

وكان التجار المراكشيون ينشطون حتى في التجارة الدولية الاحتكارية للقرن التاسع عشر، ويعقدون الصفقات في لندن مثلاً، و يبدو أن سمعة السلطان القوية والحكومة(على سبيل المثال مولاي حسن 1873-1899، وكذلك وزيره أحمد المتوفي عام 1900) كانت جيدة في مجال التطور الاجتماعي والاقتصادي، وكانت هذه العملية النشيطة قد تعرضت للانقطاع في نهاية القرن التاسع عشر عندما أصبحت مراكش موضوعاً استعمارياً مرشحاً للاحتلال.وكانت هناك أسباب عديدة من أجل أن تبذل القوى الأوربية العظمى جهودها المكثفة للسيطرة على هذا القطر العربي، وبالتالي كانت مراكش وبسبب موقعها الجغرافي مهمة للقوى الاستعمارية الواقعة على حدود قارتين، لذلك كان الاستيلاء على مراكش يعني بنفس الوقت السيطرة على خطوط الملاحة البحرية الدولية إلى غرب أفريقيا والبحر المتوسط , وعدا ذلك فباستطاعة من يحتل مراكش أن يجعل منها قاعدة لاحتلال بلدان أخرى داخل أفريقيا، هذا بالإضافة إلى ثرواتها الطبيعية مثل: الحديد، الذهب، الفضة، النحاس والزنك والأنتيمون Antimon، الفوسفات، والنفط، كل ذلك جعل من هذه البلاد بالنسبة للمستعمرين، بلداً فائق الأهمية.
وتتميز مراكش أيضاً بسوق داخلية ذات قدرات متطورة، وقوة عمل رخيصة، مثّلت هذه وغيرها العناصر المهمة لتوجهات المستعمرين الأوربيين في مراكش.

وكانت فرنسا وبريطانيا العظمى حتى نهاية القرن التاسع عشر المتنافستين الرئيسيتين في الصراع من أجل الاستيلاء الاستعماري على مراكش. وكانت الحكومة في باريس مهتمة قبل كل شيء بعد إخضاع الجزائر وتونس، مهتمة باحتلال مراكش لتجعل كامل منطقة الشمال الأفريقي في حوزتها. وكانت واقعية السياسة البريطانية بما يكفي لأن تنظر بعين الاعتبار إلى

مواقع فرنسا القوية في منطقة المغرب العربي، وكانت مساعدة إسبانيا على إخضاع هذه الدولة التي تقع في شمال أفريقيا من أجل إعاقة المساعي الفرنسية بالاستيلاء عليها.

وكانت السياسة الاستعمارية الفرنسية في صراع تنافسي حاد مع بريطانيا العظمى حتى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، كانت فرنسا فيها تبذل فيها الجهود لتعريض السيادة المراكشية إلى الاهتزاز، وقد مثلت الهزيمة العسكرية للجيش المراكشي بتاريخ 14/ آب ـ أغسطس/1844 على نهر أسلي عندما تعرضت للقوات الاستعمارية الفرنسية، وكذلك في توقيع اتفاقية الحدود(لالا مغنية) Lalla Magnia بتاريخ 18/آذار ـ مارس/1845 بين السلطان المراكشي والموظفين الاستعماريين الفرنسيين في الجزائر، المدخل إلى الهدف الذي كانت تسعى إليه للتسلل والتقويض التدريجي للاستقلال السياسي المراكشي.

وقد امتنع المسؤولون السياسيون الفرنسيون بصفة متواصلة عن الاستجابة إلى مطالب الحكومة المراكشية من أجل تثبيت دقيق لما جاء في اتفاقية 1845 حول الغموض الذي يكتنف مسألة الحدود المراكشية ـ الجزائرية وهو ما تسبب في خلاف فرنسي ـ مراكشي مستمر لإنهاء هذا النزاع.

وغالباً ما قادت فرنسا (الحملات التأديبية) ضد القبائل التي تقطن في منطقة الحدود المراكشية ـ الفرنسية، وهو أمر أدى إلى ارتباك دائمي بين حكومتي البلدين: باريس ـ فاس، وكانت الحملات الإرهابية للقوات الفرنسية الاستعمارية قد تمت بقيادة الجنرال مارتيمبري Martimprey عام 1859 ضد بني سناسن وبين أعوام 1864 / 1870 ضد ولد سيدي الشيخ بقيادة الجنرال ويميفن Wempffen وطرحت موقفاً مهماً على طريق إضعاف السيادة المراكشية.

وكذلك قامت إسبانيا بفعاليات عسكرية ضد مراكش، بتغطية دبلوماسية بريطانية وباحتلالها تطوان في 4/شباط ـ فبراير/1860 بجيش قوي مؤلف من 50 ألف رجل، كانت قد مضت بعيداً في توغلها. ولكن تحت ضغط فرنسا وبريطانيا العظمى، أخلت القوات الإسبانية بعض المناطق التي كانت تحتلها، وأرغمت السلطان المراكشي على دفع غرامة حربية مالية.

وفي أعقاب فرنسا وبريطانيا العظمى وإسبانيا، اكتسبت العديد من الدول في القرن التاسع عشر حقوقاً اقتصادية عالية في معظمها وكانت نتيجة ذلك إرهاق وعجز في الاقتصاد المراكشي. وحاولت مدريد من خلال قرض قدمته عام 1880، حاولت من خلاله استغلال هذا الوضع للدول الموقعة عليه: فرنسا، بريطانيا، البرتغال، الولايات المتحدة، لأن تنال ذات التسهيلات والأفضليات التجارية مع مراكش.
ومن نتائج هذا القرض الإسباني أن دخلت المغرب أكثر فأكثر في حالة التبعية الاقتصادية للقوى الأوربية ولا سيما فرنسا وبريطانيا اللتان شددتا من مواقعهما السياسية والاقتصادية في مراكش.

ولم يقتصر الصراع التنافسي البريطاني ـ الفرنسي من أجل الحصول على مواقع سياسية واقتصادية أفضل في مراكش فقط، بل وأيضاً في عموم المجال العربي الأفريقي الذي بلغ ذروته في السنوات الأخيرة للقرن التاسع عشر, وبلغ أعلى مستوى له في أزمة فاشودة Faschoda عام 1898، كما أدى عام 1904 إلى Entente cordiale أي تقاسم نفوذ بين الدولتين الإمبرياليتين. وكرد إيجابي على الموافقة الفرنسية لاحتلال مصر من قبل بريطانيا، أمّنت حكومة لندن في داونغ ستريت الدعم لفرنسا في أن تنال مواقع متقدمة في مراكش.

وهذا التعادل في المصالح بين بريطانيا وفرنسا كان بالتأكيد تحت وطأة، أو بسبب الأهمية الاقتصادية المتزايدة والمتجهة إلى التوسع الألماني في مراكش. وكانت البنوك والشركات الألمانية قد كسب منذ بدء التسعينات من القرن التاسع عشر، وخاصة احتكار مانزمان Mannsemann، مواقع اقتصادية مهمة في مراكش وكذلك احتكار كروب Krupp، في عقد صفقات أسلحة وأعتدة مع مراكش في صراعها التنافسي مع بريطانيا وفرنسا، وتمكنت من تحقيق أرباحاً ونتائج مهمة. وفي عام 1890 دخل أول خط ملاحي إلى الخدمة بين ألمانيا ومراكش، وكان تعبيراً عن دخول ألمانيا في عملية التنافس مع فرنسا للسيطرة على هذا الجزء من شمال أفريقيا. وشهدت الأزمة المراكشية عام 1905 ذروتها الدرامية الأولى وقد اعتبرت زيارة القيصر الألماني فيلهام الثاني إلى طنجة في 31 /آذار- مارس/1905بأنها أمر عظيم الأهمية ووصف القيصر بأنه حامي استقلال مراكش.

ومع دخول القيصر الألماني حلبة المنافسة توجّب أن يكون الضم الفرنسي رد فعل على ذلك، وكذلك المطالبة بإلغاء الوحدات والقواعد العسكرية التي أسسها الألمان على شواطئ المحيط الأطلسي , وكانت حكومة الرايخ التي حضرت مؤتمر الجيسيراس Algeciraas بتاريخ 16/ كانون الثاني ـ يناير/ 1906، حيث نالت الدبلوماسية الألمانية هزيمة فادحة بل أن المؤتمر قرر ضمان استقلال الدولة المراكشية، ولكن في ذلك الوقت تم تكليف فرنسا وإسبانيا لإدارة بنك الدولة المراكشي، وكذلك قوة الشرطة في الموانئ المراكشية.

وفي السنوات اللاحقة بدا تعادل (كان التمهيد له جارياً)في المصالح بين فرنسا وألمانيا في السياسة المراكشية، حيث كانت المجموعات الرأسمالية الألمانية ذات النفوذ البالغ(كروب Krupp ـ تايسن Thyssen ـ كيردوف Kirdorf) قد اتفقت في اتفاقية الدار البيضاء بتاريخ 6/ شباط ـ فبراير/1908 مع الاحتكار الفرنسي شنايدر كرويسوت Schneider - Creusot عن العزم في تأسيس مؤسسة صناعية مشتركة(اتحاد المناجم المراكشية) وكان الرأسمال الألماني يشترك بحوالي 21% من أرباح هذه المؤسسة. وفي الاعتراف بالموقع القيادي السياسي لفرنسا وبهذا سعت هذه القوى التوسعية الألمانية إلى المساهمة في نهب الاقتصاد المراكشي.

ولفترة قصيرة فقط استمرت التغطية على هذا النحو من التناقض الألماني ـ الفرنسي في شمال أفريقيا, وعندما نهضت قبائل الجبال المراكشية عام 1911 وهددت بسقوط مولاي حافظ، وكان تابعاً بصفة تامة للفرنسيين، الذي طلب المساعدة من حكومة باريس لإنقاذ عرشه , وتقدمت قوات فرنسية نظامية ترابط في مراكش، واحتلت فاس ومدن أخرى في البلاد أما القوات الإسبانية التي كانت قد احتلت عام 1909 أفني وقواعد في منطقة مليلة، قامت الآن باحتلال المدن المراكشية: العريش والقصر الكبير وكانت فرنسا وإسبانيا ستبدوان بدون المساهمة الألمانية وكأنهما تبحثان عن حل "للمشكلة المراكشية"، فيما كان يجري في ألمانيا تسخين جديد لشعار"كافة المقاطعات الألمانية" كموجة شوفينية، كما أن الأزمة المراكشية الثانية قد انطلقت من خلال "قفزة النمر إلى أغادير" (وهي حادثة لم يذكر المؤلفون تفاصيلها ـ المترجم) في 1/تموز- بولية/1914 قادت العالم إلى حافة حرب عالمية، ومرة أخرى تمكن خصوم الحكومة الألمانية من الاستعماريين من حملها على التراجع (ولاسيما بريطانيا التي كانت متصلبة في موقفها المعادي في تهديد ألمانيا).

وأخيراً أعلنت حكومة الرايخ الألمانية بتاريخ 24/ نوفمبر ـ تشرين الثاني/1919 عن موافقتها على الاعتراف بسلطة حماية فرنسا لمراكش وإدارتها. وفي 30/آذار- مارس/1912 أرغم

سلطان مراكش على توقيع اتفاقية بسط الحماية وبذلك خضع القسم الأعظم من البلاد للسيادة الاستعمارية الفرنسية، فيما اقتنعت إسبانيا باحتلال أرض عرضها حوالي 50 كم على امتداد الساحل المراكشي المطل على البحر المتوسط، وكذلك منطقة أفني. أما طنجة فقد أصبح لها وضع دولي وبذلك فقد ضربت وحدة مراكش، وأزيل استقلال البلاد بصورة تامة.

ب : تحت السيادة الاستعمارية الفرنسية:
أكدت اتفاقية الحماية عام 1912 على أن السلطان هو القائد الأعلى الديني والدنيوي في البلاد، ولكن السلطة السياسية والعسكرية الحقيقية كانت بيد الحاكم الفرنسي(وكان من 1912 وحتى عام 1925 الجنرال ليوتي Lyouty وكان يمثل الجهات المختصة في كافة الشؤون السياسية الداخلية والخارجية، وهو أيضاً كان القائد الأعلى للجيوش الفرنسية في مراكش، كما كانت قوات الجندرمة المركزية خاضعة لسلطاته أيضاً.

وبدعم من نظام السيطرة المعتمد على العقوبات السياسية والعسكرية، بدأ المستعمرون الفرنسيون بنهب اقتصادي دائمي للبلاد. وكما في تونس والجزائر، طرد عشرات الألوف من الفلاحين المراكشيين من حقولهم، أو أنهم أرغموا على العمل كعمال مزارع بعد أن تمت مصادرة أراضيهم من قبل السادة المالكين الجدد الذين كانوا على الأغلب موظفين كبار وضباط الإدارة الاستعمارية ورأسماليين كبار.

وكان كبار الإقطاعيين المراكشيين من أكثر الفئات الداعمة لموظفي الإدارة الاستعمارية، وكذلك العاملون في الوظائف العليا ورجال الدين، الذين منحوا الأراضي فهناك أكثر من 20% من مجموع الأراضي الزراعية في المنطقة، كانت تحت سيطرة الفرنسيين في مراكش، وكان 936 ألف هكتار من الأراضي الخصبة كانت حتى عام 1912 قد انتزعت من أيدي الفلاحين على حساب زراعة الحبوب الضرورية للمعيشة، وقد اتجه المسؤولون الفرنسيون إلى الاهتمام بزراعة المحاصيل الثمينة لتصديرها إلى فرنسا، وأدت هذه السياسة إلى ندرة لم يسبق لها نظير في المواد الغذائية.

وإلى جانب نهب البلاد كانت تجري عملية سلب للثروات الطبيعية التي كانت واحدة من أبرز توجهات السياسة الاستعمارية الفرنسية. ومن أجل تأمين نقل هذه المواد الخام ولاعتبارات استراتيجية، فقد عمل الفرنسيون على تشغيل شبكة ضيقة من الطرق والسكك الحديدية. وحتى عام 1921 كان هناك 2775 كم من خطوط السكك العاملة، وهناك 500 كم تحت الإنشاء يجري العمل لإنجازها، وكانت كافة المدن الكبرى والموانئ مرتبطة بهذه الشبكة، كما نال أعمال بناء الموانئ البحرية اهتماماً كبيراً من سلطات الاستعمار التي كانت حركة السفن فيها مستمرة من فرنسا إلى مراكش، وحافظت على الصلات معها.

وكانت كافة الإجراءات الاقتصادية التي اتخذتها السلطات، تحمل طابعاً استعمارياً كما كان كامل النظام الاقتصادي قد أقيم وفق مقتضيات مصالح المحتلين، وكان التوسع التدريجي في التبادل السلعي وعلاقات المال يجري على قاعدة الإجراءات الإرغامية. " وكل ما كان يدور هو: قمع عسكري واضح المعالم لكل من يقف ضد النظام الجديد، وأن الأسس القديمة للاقتصاد وعناصره وكذلك السكان، كانوا قد تعرضوا للإبادة المسلحة ونتيجة لذلك، فقد حدثت في البلاد كارثة اجتماعية حقيقية، وإلى جانب هذه النتائج السيئة كانت تتطور الظواهر الأولى في تراكم: المعامل، الورش، سكك الحديد، وكذلك مدن على النمط الأوربي، نظيفة وجميلة، كانت تصادف المرء، إلى جانب الفقر المنتشر في كل مكان، إذ كانت الشوارع والمدن المراكشية تعج بالآلاف من المتسولين وذوي الثياب الرثة التي تمثل وضعاً محزناً, إذ كانت أعداد

المتسولين والبطالة في تصاعد مع نجاح كل سلاح فرنسي، وهكذا كانت تتطور صورة قاسية للمجتمع والجماهير".(1)

ج : المقاومة المراكشية ضد النظام الاستعماري .

لم يرتض الشعب المراكشي قط بإيقاف المقاومة ضد الإخضاع الاستعماري. وسواء في القطاع المحتل من قبل الفرنسيين أو في القطاع المحتل من قبل الإسبان، فإن المحتلين الأجانب كانوا يضطهدون إرادة الشعب الحرة. وقبل توقيع اتفاقية بسط الحماية نهضت القبائل الجبلية ضد الأخطار التي تهدد الوطن , كما تنامت قبل كل شيء الاضطرابات في أعقاب مؤتمر الجيسيراس بين أوساط شعبية عريضة ضد تزايد نفوذ فرنسا السياسي والاقتصادي، وكان معاداة فرنسا تشبه التيار العارم وقد تحول إلى تمرد وعصيان بين قبائل منطقة خاويا Chaouia ضد كبار موظفي الشركة الفرنسية" الشركة المراكشية" التي كانت تمتلك حتى صيف عام 1908 أراض زراعية شاسعة في مراكش. وطرح المنتفضون أمام محافظ الدار البيضاء وجهة نظر العمالً في الميناء من العاملين في الشركة المراكشية. لكن الموقف تطور بعد رفض الطلبات من خلال الشركة الفرنسية، وفي يوم 30/تموز - يولية/1908 فتحت البارجة الفرنسية غاليلي النار في قصف استمر عدة ساعات، بدأت في ختامها القوات الفرنسية باجتياح المدينة. ولم تنجح محاولات مقاتلي المراكشيين في صد القوات الفرنسية، لذلك فقد بدأ كره الجماهير المراكشية يتصاعد ضد السلطان عبد العزيز الذي كان أداة طيعة بأيدي المستعمرين الفرنسيين.

وفي عام 1909 أرغم عبد العزيز على التنازل لصالح أخيه مولاي حافظ. وأثبت السلطان الجديد في غضون الاحتفال ومعالم البهجة التي عمت الشعب بمناسبة خلع عبد العزيز خيانته لمصالح الشعب المراكشي، ولكن سرعان ثبتت لاحقاً بعد وقت قصير خيانته(كأخيه الذي خلع عن العرش)، وقد استلزم الأمر التدخل لعدة مرات بواسطة قوات فرنسية كبيرة لإنقاذه من غضب الجماهير.

لم يتوقف نضال الشعب المراكشي ومقاومته للاستعمار حتى بعد تأسيس نظام الحماية الفرنسية، بل أن نضال المراكشيين قد اتسع، بحيث أن مولاي حافظ نفسه رفض تدخل القوات الفرنسية التأديبية ضد الثوار في مناطق جبال القبائل، لذلك فقد أرغم من قبل المسؤولين الفرنسيين على التنازل. وكانت المعضلات في النضال المعادي للاستعمار تكمن في الجزء الشرقي من جبال الأطلس الوسطى، والمناطق المرتفعة عويدسوس Oued Sous، بينما كانت منطقة خويا ومنطقة عوديدا، وفي منطقة حاووز، وكذلك مدن موغادور، وأغادير حتى عام 1913 خارج سيطرة الجيش الفرنسي. أما قادة القبائل في جنوب البلاد فقد خضعوا بعد أن عرض عليهم الفرنسيون السيادة المحلية في مناطقهم.

وهكذا وقع الثقل الأعظم من حركة المقاومة الوطنية على أكتاف الفلاحين والرعاة في منطقة جبال الأطلس، وقد قاموا بذلك بشجاعة وشدة بأس. وكان المقاتلون يستخدمون ببراعة أراضيهم الوعرة المسالك والصعبة ضد العدو المتفوق في التسليح بدرجة كبيرة، كما " لم تبتعد النساء عن الرجال في ظروف النضال، بل كن يقفن إلى جانب الرجال في الظروف والمواقف الصعبة ويبذلن ما في وسعهن في عمليات التموين والتجهيز، يزحفن تحت نيران العدو ويجلبن المياه، ويرفعن الجرحى ويوزعن العتاد أو يستلمن بنادق المتوفين"(2)

ورغم ذلك كان الوضع بالنسبة للقاطنين في الجبال يزداد سوءاً، على الرغم من محاولات المسؤولين الفرنسيين في أضعاف قوة المقاومة من خلال أحداث الانقسامات، لكن دون تحقيق

أي نجاح وفي هذا المجال يكتب الجنرال الفرنسي غيليوم Guillaume قائلاً:" ليس هناك قبيلة جاءت إلينا بإرادتها، ولم يستسلم لنا أحد بدون قتال، بل أن البعض قاتل حتى النفس الأخير".(3)

ومن أجل ضرب مقاومة قبائل الأطلس، استخدمت الوحدات التأديبية الفرنسية أساليب همجية إذ استخدمت بشكل منتظم، أسلوب تهجير القبائل الثائرة وإبادة المحاصيل، والاستيلاء على قطعان الماشية وهدم القرى والمساكن. وكانت هذه الإبادة قد اتخذت أحياناً هذا الاتجاه، كما حصل عام 1911 أثناء تقدم القوات الفرنسية باتجاه فاس، لأنها لم تعد تستطيع أن تلبي احتياجات الجنود. وكان يجري تسميم آبار المياه لإرغام محاربي القبائل الجبلية الهاربين على الاستسلام في مناطق الجبال الوعرة ذات المسالك الصعبة، وإقامة المستعمرات حسب خطة منتظمة من أجل حماية طرق المواصلات ولإعاقة المقاتلين من رجال القبائل، وإلى جانب هذه الأساليب الوحشية، كان يجري استخدام كثيف للطائرات والمدفعية وحيال هذا التفوق الساحق بدأت المقاومة البطولية لمقاتلي القبائل تتصدع.

ولم يساهم سكان المدن (البروليتاريا- البرجوازية الوطنية ـ التي كانت محدودة العدد وليست قوية وتفتقر إلى التنظيم السياسي) ساهمت بعزل مقاتلي القبائل بالإضافة إلى التفوق العسكري للعدو، وكانت من الأسباب المهمة لنجاح الاستعمار الفرنسي في السنوات الأولى وتحقيق سيطرته. ويكتب أحد المؤرخين العسكريين بهذا الصدد:
" إذا كان السكان مصممون على القتال، كما في المستويات العالية لدى الشعب المراكشي، فإن الفرنسيين سوف لن ينجحوا بشكل واسع كما حدث، وهناك صمت عن خيانة الفئات العليا الذين ينضمون إلى أي قوة تقود النضال، وهي ليست منظمة، وهذا يظهر الطبيعة البطريركية للنظام القبلي الذي ما زال يتمتع بالاحترام والطاعة بين أغلبية السكان، وهي تؤكد بذلك شكل وطبيعة الإنتاج الاجتماعية لمرحلة ما قبل الرأسمالية. وبعض القبائل تخوض القتال على نفقتها وهي تغامر بنفسها ولا تهتم بما يحدث لجيرانه، وقد استفاد الفرنسيون من هذه الظروف حيث كانوا يواجهون قوى معادية صغيرة مما يسهل عليهم مهمة التصدي لها ".(4) ولكن المقاومة البطولية لقبائل جبال الأطلس المتواصلة حتى بداية الحرب العالمية الأولى لم تكن سدى، فقد أضعفت السيادة الاستعمارية الفرنسية، وأحبطت خطة احتلال البلاد بأسرع وقت، وأنها أصبحت محطة مهمة على طريق مواصلة النضال الوطني من أجل استقلال الشعب المراكشي.

---

(1) Frunse, M. W. : Ausgewählte Schriften. Berlin 1956, S. 475
(2) d, Esme, J. : Bournazel I, hommaerouge, Paris 1952, S.240
(3) Ayache, A. : Morrokko. Berlin 1959. S. 418
(4) Frunse, M. W. : a. a. o. , S. 466

إجمالي الفصل

كان انهيار الإمبراطورية العثمانية عشية الحرب العالمية الأولى من أهم أحداث التاريخ، وكانت الإمبراطورية التركية القوية، قد أصبحت ومنذ وقت طويل، شبه مستعمرة للرأسمال الأوربي، وقد تصارعت القوى الأوربية العظمى فيما بينها بمرارة من أجل الحصول على ظروف مناسبة من أجل تقسيم دويلات (الرجل المريض على البسفور).

وكانت أجزاء كبيرة من شمال أفريقيا: الجزائر، تونس، ليبيا، وكذلك مراكش، قد أصبحت خارج السيادة التركية، إذ كانت تحت قبضة الإرادة الاستعمارية الفرنسية والإيطالية. فيما كانت مصر والسودان تحت السيطرة البريطانية، وكانت السفن الحربية البريطانية التي ترسو وتمخر في مياه وسواحل اليمن وفي مياه الخليج العربي، قد حسمت الموقف لصالح الإنكليز. ولكن الباب العالي كان قد تمكن من الاحتفاظ بسيادته في أقطار المشرق العربي. وهنا أيضاً كانت نهاية الطغيان التركي قد حلت، إذ كان غزو الرأسمال الأوربي والدعاية الثقافية قد أضعف إلى حد بعيد من مواقع السلطات التركية العثمانية. وكانت المهمات التاريخية لحركة التحرر الوطنية العربية واضحة، وتتمثل: بإزاحة نهائية للسيادة الأجنبية التركية ـ العثمانية، وضد التوسع والتهديد الاستعماري الأوربي.

ولكن الشروط والظروف من أجل مقاومة وطنية / قومية ناجحة لم تكن متوفرة بعد، كما كانت حركة الاستقلال ممزقة إلى حد بعيد وكانت قياداتها إلى حد بعيد بأيدي القوى الإقطاعية، فيما لم تكن البورجوازية العربية بعد قادرة على أن تتكون على شكل طبقة، فيما كان تطور الطبقة العاملة كان قد بدأ لتوه.

ولكن مقاومة الشعوب العربية ضد الطغيان التركي والسيادة الاستعمارية الأوربية قبل 1914 لم تكن عبثاً: فمن الحرب الشعبية التي قادها عبد القادر في الجزائر 47/1833، إلى القتال اليائس الذي خاضته القبائل الجبلية في مراكش، قبل الحرب العالمية الأولى مباشرة وقد أدت إلى سلسلة من الانتفاضات المهمة المعادية للاحتلال التركي الاستعماري، وقد وضعت الأسس الضرورية في اندلاع حركة الاستقلال العربية بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية في الحرب العالمية الأولى.

الفصل الخامس

العرب في الحرب العالمية الأولى
1914 – 1918

آ : العرب في شبكة الأهداف الحربية الاستعمارية.

ب : مصر في الحرب العالمية الأولى.

ج : المقاومة المعادية للاستعمار لشعوب المشرق العربي.

د : خيانة السياسة البريطانية للعرب.

مثل اغتيال ولي عهد النمسا / هنغاريا الأرشيدوق فرديناند في 28/حزيران - يونية / 1914 الإشارة لبدء أول حرب استعمارية عالمية، والتي مثلت أيضاً مرحلة مصيرية مهمة للشعوب العربية.

كانت التناقضات الاستعمارية التي ما برحت تشتد منذ مطلع القرن الجديد، قد جعلت من الصراع المسلح بين كلتا الكتلتين من الدول أمراً لا مفر منه، والحرب العالمية الأولى حدثت كنتيجة للأزمة العامة للنظام الاقتصادي الرأسمالي، وقد جرت من أجل تقسيم جديد للعالم واحتلال مواقع ونفوذ ومستعمرات. و كانت الحكومات في كل البلدان الأوربية تحضر لها طيلة سنوات وكان تصاعد التسلح قد زاد من احتدام الصراع لإيجاد الأسواق في المرحلة الأولى لتطور للرأسمالية في البلدان المتطورة، وقادوها وقاموا باحتلال مناطق وإخضاع شعوب غريبة وحكومات أمم متنافسة، فنهبت ثرواتها وتجاهلوا مصالح واعتبارات شعوبها وكان التخريب والاضطهاد الثقافي أهداف يجري العمل من أجلها.

آ : العرب في شبكة أهداف الحرب اللاستعمارية :
في الشرق الأوسط تحترق أنواع كثيرة من المواد القابلة للاشتعال. وفي عام 1914 عندما أطلقت الدول الاستعمارية مجزرة الشعوب، تقاطعت هنا المصالح التوسعية للقوى العظمى، وأصبح الشرق الأوسط مسرحاً لعمليات كلا الطرفين الإمبرياليين المتحاربين من أجل إعادة تقسيم العالم.

وكانت السياسة البريطانية تسعى في سياستها إلى: تأمين الطريق إلى الهند وتحويل البحر الأحمر والمحيط الهندي إلى بحيرات بريطانية داخلية، وترسيخ سيطرتها على مصر والسودان ولكي تضم إلى مناطق نفوذها ذلك الجسر البري الهائل الممتد من شرق السويس لا سيما فلسطين، وبلاد ما بين النهرين وشبه الجزيرة العربية. وكانت القاهرة قد غدت مقراً رئيسياً لتدبير المؤامرات السياسية والعسكرية لتحقيق أهداف الحرب البريطانية، حيث تتجمع خيوط الاستخبارات البريطانية التي تريد أن تضع حركة التحرر العربية تحت سيطرتها، فقد كانوا يريدون ومن خلال الدعايات الديماغوجية، أن يجعلوا حركة التحرر العربية وشعاراتها لخدمتهم.

وكانت السياسة الفرنسية تركز نفسها في تأمين وترسيخ مواقعها الاستعمارية في المغرب العربي، والتحقيق النهائي لأحلام التوسع لسياستها في أخضاع سورية ولبنان، وإحلال السيادة الاستعمارية الفرنسية في منطقة الهلال الخصيب.

أما البرجوازية الإيطالية فقد كانت قد قررت المضي في طريق كسب الاعتراف بسيادتها الاستعمارية على ليبيا، وتوسيع نفوذها على البحر الأحمر وهي تأمل من خلال نفوذها وأهميتها، أن يفسح لها المجال في تحقيق فعاليات احتلال جديدة في آسيا الصغرى كمكافأة لها على ذلك، وأنها كانت مسرفة ومبالغة (كما تشير دراسة في الملفات السرية لحكومة الرايخ الألماني السابقة والنمسا والمجر)(2)وذلك ما تثبته الخطط الحربية الألمانية في الشرق الأوسط ذلك بصورة جلية.

وكان سياسيو خط بغداد الحديدي وممثلو الرأسمال المالي الألماني يأملون من خلال الشعار " من بحر الشمال إلى الخليج الفارسي " أن يخضعوا ليس فقط المناطق في جنوب وجنوب شرقي أوربا، بل وأيضاً الإمبراطورية العثمانية وبلاد فارس في نفوذها وانطلاقاً من هنا لتحقيق نوايا احتلال جديدة في جنوب آسيا وأفريقيا.

وكان عدم الوضوح التام هو السائد في نفوذ الإمبراطورية العثمانية وهكذا وحسب خطط خبراء الشرق الأوسط الألمان إن الفئات الرجعية التركية كانت قد اتخذت حيال السياسة الألمانية موقع التابع الثانوي ولكن الاحتفاظ في نفس الوقت باضطهادها وقمعها الوحشي للشعوب غير التركية لا سيما العربية في الإمبراطورية العثمانية.

ومن خلال رقعة الشطرنج هذه اعتقد ممثلو الاحتكارات الرأسمالية الألمانية الذين لهم مصالح في نهب الشرق الأوسط، إنهم سوف يعوضون الدولة العثمانية خسائرها، مكافأة لها لقاء دخولها الحرب إلى جانب قوى المركز(ألمانيا ـ النمسا / المجر ـ تركيا)، ويوجز القائد العسكري النمساوي الفيلد مارشال جوزف بوميا نكوفسكي Joseph Pomiankowski المستخدم في تركيا كمستشار عسكري مطلق الصلاحية يوجز النوايا التوسعية الألمانية كما يلي:
" بالنسبة لألمانيا، كانت استانبول مرحلة مهمة على الطريق لتحقيق خطة برلين ـ بغداد. بل هناك أفكار سياسية أبعد من ذلك بكثير مما أشاهده وأسمعه أنا، وإن ذلك يشير إلى أن الألمان على الرغم من أنهم يحاذرون أن يظهروا خططهم التي هي بمجملها سعي لاحتلال بطيء لكافة الأراضي التركية وذلك يجري على شكل حماية أو تغطية بواسطة اتفاقيات سياسية ومن خلال ذلك يمكن التوسع إلى داخل آسيا وربما إلى الهند".(3)

وإلى جانب استغلال القوة العسكرية الفطرية التركية، فقد وعد أولياء الأمور من أيديولوجيي الاحتكارات البرجوازية الألمانية بتقديم مساعدة جوهرية في تحقيق أهدافها الحربية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وقد ساد اعتقاد أن إنهاض العرب واستفزازهم من خلال إعلان الحرب المقدسة(الجهاد) ضد فرنسا وبريطانيا هي الوسيلة الأكثر أهمية، تلك التي أعلنت في 14/ تشرين الثاني ـ نوفمبر/1914، في الفتوى التي أصدرها شيخ الإسلام. ولكن آمالهم في استنفار الشعوب العربية في امتدادها بين بلاد النهرين ومراكش من خلال إعلان الجهاد قد خابت ولم تتحقق فالعرب لم يكونوا على استعداد لتحمل الطغيان التركي، بل بالأحرى استبدال المستعمرين القدامى من أجل السياسة التوسعية الألمانية والأتراك العثمانيين السائرين في فلكهم.

وقد واجهت حركة التحرر العربية في الحرب العالمية الأولى مهمات مختلفة, ففي المشرق العربي كان التناقض بين كلتا الكتلتين الدوليتين المتنافستين في الحرب، في استثمار واستغلال ذلك من أجل إحراز التحرر من التسلط الأجنبي التركي، وخطر الاستعباد الاستعماري من خلال التحالف المنتصر, وفي شمال أفريقيا كان لا بد من المجازفة بمحاولة خوض مرحلة جديدة من الصراع ضد الفرنسيين بالأحرى ضد الإنكليز العدو المكروه من أجل الاستقلال الوطني أو قطع مسافة على طريق تحقيق هذا الهدف. وبمقدار ما هو معقد هذا الواجب بل هو أقرب ما يكون إلى استعصاء إيجاد الحل له. ومثال ذلك مصر وبلدان المشرق العربي.

ب : مصر في الحرب العالمية الأولى :
اغتنمت بريطانيا العظمى فرصة اندلاع الحرب الاستعمارية العالمية من أجل تثبيت وترسيخ سيادتها على مصر. فبعد بدء المعارك مباشرة كان على مصر أن تقطع علاقاتها مع قوى المركز(ألمانيا ـ النمسا/المجر ـ تركيا) وأن تمنح بريطانيا على أراضيها كافة الحقوق كدولة من قادة الحرب.

وفي 18/كانون الأول ـ ديسمبر/1914، أحالت بريطانيا العظمى مصر رسمياً إلى دولة تحت الحماية وأعلنت عن نهاية سيادة الإمبراطورية العثمانية. وقد امتنع الخديوي عباس الثاني حليم الذي قد تآمر مع تركيا وألمانيا من العودة من استانبول، لذلك تم إعلان حسين كامل باشا المقبول من بريطانيا وأحد أذنابها سلطاناً على مصر. وقد حل بدلاً عن منصب القنصل العام البريطاني القوميسار الأعلى الذي كان يمثل المصالح الاستعمارية في مصر. وقد فعل ذلك بشكل دقيق: إذ حل ما كان يسمى برلماناً في مصر كما أوقفت الصحف المعادية للإنكليز، وأمر بأن تمنع أي شكل من أشكال مقاومة الإجراءات الاستعمارية، وجرى اعتقال محموم لعناصر الحركة الوطنية، وتم سجنهم في معسكرات الاعتقال. وفي عام 1916 كانت القيادة العليا البريطانية قد اعتبرت قطاع السويس منطقة استراتيجية، وأعلنت أنها قاعدة لعمليات الشرق الأوسط لجبهة البلقان.

وتمركزت في مصر قوات بريطانية يقارب عددها 500 ألف جندي. وقد توجب عملياً على الشعب المصري دفع نفقات هذه الاستعدادات الحربية، لذلك فقد جرى مصادرة الرصيد الذهبي المصري، كما رفعت الضرائب وجمعت أموال إراغامية لمصلحة الصليب الأحمر البريطاني. كما جرت مصادرة قمعية للمواد الغذائية وكذلك المنتوج من الأقطان، وحيوانات المواشي، وكذلك استخدام القوى العاملة للأغراض العسكرية. وكانت سلطات الاحتلال قد استخدمت حتى نهاية الحرب مئات الألوف من المصريين أغلبهم من الفلاحين في شركات Egyption Labour Corps وكذلك في Camel Transport Corps في منطقة قطاع السويس، وفي فلسطين والعراق، وفي جبهة الدردنيل وفي فرنسا في بناء الشوارع ومنشآت وتحصينات عسكرية وفي تأمين الإمداد والتجهيز.

وكان على هؤلاء العمال/الفلاحين، العمل والعيش في ظروف شاقة وقد لقي الكثير منهم حتفه، فيما عاد العديد منهم إلى بلاده حاملاً معه الأوبئة. وكان الشعب المصري يأن تحت وطأة الأسعار المتصاعدة سريعاً لا سيما في مجال المواد الغذائية. وكان الغلاء هو نتيجة للتلاعب والتحايل، وكان تحديد زراعة الحبوب لصالح المستفيدين من جني الأرباح من زراعة القطن وفي تخصيص كميات كبيرة من المواد الغذائية لقوات الاحتلال، وكان على الشعب المصري أن يتحمل بمرارة قسوة الاحتلال الأجنبي البريطاني.

وبرغم المرسوم القاضي بمنع التجمعات تظاهر في 18/ شباط ـ فبراير/1915طلبة كلية الحقوق في القاهرة، وفي نيسان/أبريل وفي تموز/يوليو من نفس العام 1915، جرى اغتيال السلطان الخائن، وفي كانون الثاني/يناير 1916 هب 12 ألف من الفلاحين المضطهدين المستخدمين في فرق العمل Labour Corps مطالبين بالعودة إلى ديارهم. وكان العاملون لا يتمتعون بأي تنظيم أو قيادة، لذلك كانوا محرومين من أي من أشكال الحماية حيال ديكتاتورية الأجور التي كان أرباب العمل يفرضوها وهم غالباً من الأجانب.

وقد حاول العمال لدى سلطات الاحتلال الدفاع عن أنفسهم من اشتداد وطأة الاستغلال في الخارج لاسيما في سويسرا المحايدة، وجزئياً في استانبول. وفي برلين بدأ قادة الحزب الوطني المصري في تشديد حملتهم ضد بريطانيا وينادون الشعب المصري إلى النهوض بوجه سلطات الاحتلال. وبالنظر لما كانت عليه مصر في تلك الفترة، إذ كانت معسكراً ضخماً لجيوش الاستعمارية البريطانية لم يكن الوقت مناسباً لخوض نضال ناجح ضد السيادة الأجنبية المكروهة. وبينما كانت سلطات الاحتلال البريطانية تنهي وبوسائل قمعية قاسية آخر بقايا الاستقلال الشكلي في مصر، اتخذت القيادة العليا للجيش ووزارة الخارجية في برلين، بعد مداولة مع استانبول في تشرين الثاني ـ نوفمبر/1914 القرار التالي: أن وادي النيل هو نقطة

الربط في مجال النفوذ الآسيوي ـ الأفريقي للسياسة الألمانية، وبذلك اتجهت النوايا الاستعمارية حولها وإلى جانب الاعتبارات العسكرية كانت المصالح الاستعمارية لها الأولوية في اتخاذ القرار ومن المستبعد أن تكون فعلاً النوايا التوسعية لسياسيي وعسكريي إمبراطورية النمسا/ المجر في الشرق تحت شعارات "تقوية الأخوة".

ومن الأنباء التي وصلت إلى فيينا، في 10/ أيلول ـ سبتمبر/1915، كما يخبر بذلك سفير النمسا والمجر في العاصمة العثمانية كراف بالافيسيني Graf Balavicini العاصمة فيينا:" أن ألمانيا تريد احتلال مصر ليس من أجل تركيا، ولكنها تتبع في ذلك خططها الأنانية" (4) وفي 30/تشرين الثاني ـ نوفمبر/1915 بعث ببرقية ثانية إلى رئيس أركان الجيش فون كونراد عبر وزارة الخارجية:" يقوم الضباط الألمان بقطع الصحراء السورية، ويعملون في خطط تهدف إلى الهجوم على قناة السويس , إن أنفاس كامل العملية هي مدعاة سرور للدوق فون ميكلينبورغ Mecklenburg (الحاكم الألماني الاستعماري في أفريقيا) الذي سيكون في حالة نجاح هذه الخطط، وضع مصر تحت الحماية فهو سيأخذ بذلك مكانة اللورد كيتشنر".(5)
وطرحت العسكرية الألمانية ثلاثة عوامل لنجاح حملتها العسكرية:

أولاً: أن الخديوي الموجود حالياً في مهجره(استانبول) استلم بجهد وتوسط وزارة الخارجية الألمانية في برلين مبلغاً قدره 4 مليون فرنك ذهبي على أمل أن يبادر تحت راية الحرب المقدسة بقيادة نهوض معادي لبريطانيا في مصر, وقد تم شراء عناصر كانت تعمل في إطار تحريض الفلاحين المصريين على الانتفاضة.
ثانياً: حاول القسم السياسي في رئاسة أركان جيوش الميدان الألمانية، بالتفاهم مع وزارة الخارجية العمل على تدبير نهوض معادي للإنكليز في السودان وفي شبه الجزيرة العربية من خلال فعاليات جاسوسية هادفة، لتجميد القوات المسلحة البريطانية القوية لا سيما تعبئة السنوسيين على شن هجمات على مصر وكوسيلة أخيرة فإن غواصات ألمانية سوف تنزل أسلحة وأعتدة على سواحل أفريقيا الشمالية. وكان أحد أخوة مانزمان(عائلة الاحتكار الألماني المعروف ـ المترجم) أحد المالكين في نفس الاحتكار الذي كان مساهماً بدرجة كبيرة في استغلال الثروات الطبيعية في شمال أفريقيا، قد ظهر في برقة في إطار تنفيذ خطط العمليات للأركان الألمانية العامة.
ثالثاً: إن حملة تأديبية ألمانية ـ تركية ستساهم في الانتفاضة المأمولة، ستنهي المقاومة الضعيفة للإنكليز في قناة السويس بصورة تامة.

انتهت هذه المشاريع البائسة في شباط ـ فبراير/1915، كما أن الغزو المرتقب لم يحدث، وكذلك تحرك السنوسيون. وكذلك الانتفاضة المؤيدة للألمان، بل بالأحرى للأتراك في مصر، ووفر ذلك للقيادة العسكرية البريطانية الصعوبات في صد الهجمات عن قناة السويس. كما لاقى الهجوم الألماني ـ التركي على مصر نفس المصير، وذلك في آب ـ أغسطس/ 1916وكان ممثلو دائرة الاستعمار الإمبراطورية يرافقون قوات الهجوم.

والسبب الرئيسي في فشل الهجمات الألمانية ـ التركية على مصر كان بالإضافة إلى تفوق القوة القتالية البريطانية، يتمثل بانحطاط معنويات وقابليات القوات التركية والقوات العربية ضمن الجيش التركي , وكذلك الضربات الفاشلة لفعاليات الجاسوسية الألمانية في ليبيا والسودان والانتفاضات العربية التي كانت بدايتها في 5/ حزيران ـ يونيو/1916.

ج : مقاومة شعوب المشرق العربي المعادية للاستعمار :

وكانت حركة الاستقلال في أقطار المشرق العربي تتطور تحت ظروف وشروط صعبة. فالصراع العسكري بين كلتا القوتين الأوربيتين الساعيتين إلى السلطة والنفوذ كان يدور في المنطقة وبقوة.

وقد تمكن الجيش البريطاني بسرعة كبيرة من تأمين النقاط المهمة في الخليج العربي والبحر الأحمر عسكرياً. وفي 7/ تشرين الثاني ـ نوفمبر / 1914 وصل الأسطول البريطاني إلى مصب شط العرب وقام باحتلاله، وفي 21/ تشرين الثاني ـ نوفمبر/1914 سقطت مدينة البصرة، وحتى نهاية كانون الأول ـ أكتوبر/1914، كان جنوب العراق كله قد أصبح تحت السيطرة البريطانية، ولم تنجح المحاولات التي بذلتها تركيا للاحتفاظ بمدينة بغداد.

وفي سورية ولبنان، استلم في 24/ أيلول ـ سبتمبر/ 1914 جمال باشا وزير البحرية التركية القيادة العامة للجيش التركي الرابع والقوات الألمانية الملتحقة بها. وقد اتخذ جمال باشا فوراً الإجراءات بأن وضع البلاد تحت وطأة قوانين الحرب(إعلان حالة الطوارئ أو الأحكام العرفية ـ المترجم)، وقد أضر ذلك بالفلاحين العرب بالدرجة الأولى، إذ نُهبت مخازن الحبوب وصُودرت المواد الغذائية، وكذلك الحيوانات والمواشي لمصلحة الجيش التركي، كما تسببت المجاعة وتفشي وباء التيفوس بأعداد لا تحصى من الموتى. ففي عام 1917 فقط توفي 10% من سكان سوريا بسبب الجوع والمرض وتوفي عشرات الألوف من ولايتي الموصل وبغداد، وأصيب الاقتصاد بانهيار شبه تام.

وفي مجال الإجراءات الاقتصادية الإرغامية ، حدث إرهاب لا مثيل له ضد السكان العرب، وقامت السلطات التركية بنفي آلاف العوائل التي تتعاطف مع حركة الاستقلال، فقد أدانت المحاكم العسكرية التركية عام 1916 أكثر من 800 من عناصر التحرر بالسجن، وبأعمال العقوبات وشنق المئات من الوطنيين العرب كما أن الحملات التأديبية للقوات التركية كانت تعامل السكان في مناطق الانتفاضات بكل قسوة في جبال حوران وفي شمال العراق.

وكانت سياسة التتريك تطبق في جميع الولايات العربية للإمبراطورية العثمانية بوحشية, و كان من الممكن أن يطول إرهاب تركيا الفتاة من زبانية جمال باشا، حتى مواقع القيادة العسكرية الألمانية. وكانت التعليمات قد وصلت من برلين بالتعامل مع العرب بصورة مزدوجة وضيعة: ففي الوقت الذي كانوا يأملون حشد القوى العربية تحت راية الإسلام ضد الإنكليز، كانت حركة التحرر العربية تعاني في ذات الوقت من الطغيان والإرهاب التركي. وعن هذه الإجراءات كتب رانزي Ranzi القنصل العام للنمسا والمجر في دمشق " إن تيار القومية والوطنية العربية واللامركزية أصيبت في جذورها واختفت على المدى المنظور".(6)

وتحت هذه الظروف بدأت في الولايات العربية موجة حقد وكراهية عامة ضد سياسة القمع والاضطهاد التركية. ويقدر تقرير كُتب في تشرين الأول ـ أكتوبر/1915 أعداد الهاربين العرب من الخدمة الإلزامية من الجيش العثماني بأكثر من 10 آلاف رجل. ويكتب مرة أخرى القنصل رامزي إلى حكومته في فيينا قائلاً:" إن الأمر لا يتعلق بحالات فردية، بل عن قرى ومجاميع كاملة يرفضون أداء الخدمة العسكرية ".(7)

وقد برز ممثلون اشتهروا كممثلين لحركة الاستقلال العربية مثل: الدكتور الشابندر، وانتشرت بين المواطنين العرب كمسلمة: أن الإرهاب التركي لم يعد محتملاً ولم يعد هناك قواعد للتفاهم مع الباب العالي , ومع بدء عام 1916 بدأت تتضح صورة الإخفاق العسكري للقوى

الوسط(ألمانيا وحليفاته) في مسارح القتال الدولية، وأن عملية تداعي الإمبراطورية الألمانية قد بدأت ترسم معالمها.

وكانت الدبلوماسية البريطانية الشرقية منذ عام 1914 مهتمة بأن تزج السكان العرب في مساهمة نشيطة في الأعمال الحربية ضد القوات الألمانية ـ التركية. فيما بدأت تتكاثف الجهود على تأسيس منظمات ذات نشاط سياسي ونفوذ وفاعلية تعمل من أجل حركة الاستقلال في المشرق العربي. وفي هذا الإطار بدأت المفاوضات بين ممثلي اللامركزية وسكرتير القوميسارية العليا البريطانية في القاهرة رونالد شتورس Ronald Storrs، إذ عقدوا اللقاءات في الأشهر الأولى للحرب ولكنها ظلت دون نتائج. مقابل تنامى الحماس المعادي للأتراك بفعل الأعمال الوحشية لجمال باشا التي أدت إلى تجدد المحادثات صيف عام 1915، وتلك كانت من جملة عوامل التشتت ومعوقات حركة الاستقلال العربية في المشرق العربي.

وفي مثل هذه الظروف الصعبة برزت ضرورة وجود شخصية قيادية يستطيع أن يمثل وجهات نظر وقرارات كافة المنظمات العربية، وكان خيار القوميين في سوريا قد وقع على شريف مكة الأكبر حسين الذي كان يدير عائلته على أسس العقيدة الدينية وعلى السنة النبوية. ووفق هذه الرؤية فإن مكانته بين المسلمين السنة كانت عالية، كما كانت له صلاته العائلية مع السياسيين والقياديين من جماعة اللامركزية وجماعة الفتاة. وكان الشريف حسين يأمل إقامة دولة عربية موحدة ثيوقراطية(دولة دينية ـ المترجم)بقيادته وعبر عن استعداده لتمثيل المصالح العربية تجاه الحكومات البريطانية، وقد أرسل ولده فيصل إلى دمشق لإجراء تحضيرات واستطلاعات مع مجاميع (الفتاة)، و(العهد)، و(اللامركزية)، ومع الدكتور الشابندر، وكذلك مع رئيس أركان الجيش التركي الثاني عشر ياسين الهاشمي(عراقي ـ المترجم) من أجل العمل على تكوين موقف تفاوضي عربي للمحادثات مع بريطانيا.

وكانت المطالب التي تباحث بصددها القوميين العرب مع فيصل تتمثل بالمطالبة باستقلال الأقطار العربية، وإنهاء الاستسلام وإقامة صلات دفاعية للدولة العربية المقبلة مع بريطانيا العظمى، واقتصادية هي في غالبيتها أيضاً لمصلحة التجارة البريطانية الشرقية. وتخدم هذه النقاط في البرنامج الأهداف والمصالح البريطانية في الشرق الأوسط، ولكنها كانت ملائمة أيضاً لطموحات الشريف حسين في حكم هذا الجزء من العالم العربي، كما تعني أيضاً اندلاع حركة الاستقلال العربية الإسلامية عن الباب العالي.

وابتدأ حسين وبناء على هذه القاعدة بالمطالبة في محادثاته صيف 1915 مع كبار موظفي الإدارة الاستعمارية البريطانية. ومن نتائج تبادل الرسائل هذه مع القوميسار البريطاني الأعلى في القاهرة مكماهون MacMahon من تموز- يوليو/1915، وحتى آذار- مارس/1916، أن أعلن عن موافقته في توجيه النداء إلى السكان العرب للقيام بالانتفاضة بوجه قوى الاحتلال التركية- الألمانية، وقد أعطى هذه الإشارة بعد استجابة مكماهون للمطالب العربية في دعم البريطانيين لقيام دولة عربية موحدة جنوب خط عرض 37 بعد نهاية الحرب العالمية وقد أعقب إعلان مكماهون هذا موافقة تامة من الحكومة البريطانية في لندن، من دون أن يفكر أحد بالحقيقة أن اتفاق الحسين ـ مكماهون لم يكن وفق قواعد القانون الدولي في عقد اتفاقية صالحة بين الحكومة البريطانية والحسين، وكان تقدير الموقف هو وعد من الحكومة البريطانية للعرب.

وفي مطلع عام 1916 اجتمع فيصل مع القادة القوميين السوريين وشيوخ البدو، وتباحث معهم عن الانتفاضة التي اندلعت في 5/حزيران ـ يونيو/1916 في الحجاز، وقد تركزت الفعالية

العسكرية لانتفاضة الصحراء التي دخلت التاريخ، في العمليات العسكرية لا سيما التي قام بها فيصل والجاسوس البريطاني السيّء الصيت العقيد لورنس في قيادة جيوش البدو، وقد فشلت محاولات الضباط العرب الوطنيين في بناء جيش نظامي ذي قدرة قتالية ضاربة، بسبب التناقض مع القيادة العسكرية البريطانية العامة، والرجعية العربية الإقطاعية. فيما كانت القيادة السياسية والعسكرية لانتفاضة الصحراء بشكل جوهري بيد الحسين وولده فيصل.

وعلى الرغم من الحالة هذه فإن الدبلوماسية البريطانية وضعت الفعاليات العربية تحت سيطرتها، وأعاقت تجذر الحركة العربية من أجل الاستقلال في سنوات الحرب وكانت تعني لحظات إيجابية في المزيد من التطور لحركة الاستقلال العربية، كما عجلت الانتفاضة من التداعي والانهيار السياسي والعسكري للطغيان العثماني، وشددت من وعي العرب وقادت إلى سلسلة من النهوض للجماهير العربية ضد سلطات الاحتلال التركية.

وهكذا فقد نهض الدروز صيف عام 1916 في منطقة جبال حوران في انتفاضة قوية أدت إلى سلسلة من ردود الأفعال في المناطق المجاورة، ثم نهضت انتفاضة في آب ـ أغسطس /1916 معادية للعثمانيين في مناطق كربلاء بقيادة محمد علي أفندي، حيث امتنعوا عن تسليم الفارين من الخدمة العسكرية إلى القيادة التركية. وكانت الجاسوسية البريطانية وراء هذه الحركات ثم تحركت قبائل شيعية في الحلة والنجف والكوفة والشامية وفي مناطق أخرى، كما شنت الجماهير في الحلة في كانون الأول ـ ديسمبر/ 1916 هجوماً على معسكرات الجيش التركي للاحتجاج على حملات التأديب العسكرية. وفي شهر آذار- مارس/1917 نهضت انتفاضة الفلاحين بقيادة الشيخ صالح العلي في منطقة جبال العلويين في سوريا واتخذت حركة النضال في عموم سوريا ضد الاستعمار طابعاً جماهيرياً، إذ كانت المنشورات توزع في الجوامع وهي تدعو إلى إنهاء عهد الإقطاع التركي وطرد الألمان الدخلاء، وقد جاء في إحدى تلك النشرات:" أن الألمان قد جاؤوا إلى تركيا من أجل إخضاعنا فقط، وليس من أجل إبداء المساعدة. وهم يزدادون وقاحة ويصعب احتمالهم".(8)

وتواصلت بعد خريف عام 1917 الهجمات على القواعد الألمانية والتركية، إذ أعلن الزعيم الدرزي سلطان الأطرش في 25/ أيلول ـ سبتمبر/1918 بعد الاتفاق مع فيصل بن الحسين، الكفاح المسلح ضد القوات الألمانية / التركية.

د : خيانة السياسة البريطانية للعرب :

ساهمت الشعوب العربية في الأحداث الحربية إلى جانب دول الوفاق(بريطانيا وحلفائها ـ المترجم)على أمل أنها ستنال استقلالها التام بعد قرون من السيادة الأجنبية التركية. ولكنهم خُدعوا في ذلك بل وخانوهم حتى قبل أن يقاتل الجنود العرب والإنكليز ضد القوات التركية / الألمانية. ويؤكد لاحقاً لورنس بكل صراحة، بأن لندن لم تفكر في أي لحظة من لحظات تعاونها مع القوميين العرب وحسين بتنفيذ وعودها. كما يكتب لورنس قائلاً:

" لقد استطعت أن أتعرف بسهولة أن في حالة انتصارنا، فليس هناك أكثر من قصاصة ورق لما قدمه العرب من أجلنا، ".(9)

وتجد اللعبة الشيطانية المزدوجة تأكيدها الرسمي في الاتفاقية السرية سايكس ـ بيكو السيئة السمعة بتاريخ 16/أيار ـ مايو/1916. فقد حددت الحكومتان البريطانية والفرنسية ما كانتا قد خططتا له من مناطق نفوذ استعمارية لهما في الشرق الأوسط كل حيال الآخر. وفي ذلك فإن بلاد النهرين (عدا الموصل) وما عرف عنه لاحقاً، شرق الأردن، والموانئ الفلسطينية: حيفا وعكا، والمناطق الصحراوية شمال شبه الجزيرة العربية، وكذلك مناطق السواحل العربية

المطلة على الخليج العربي والبحر الأحمر، للبريطانيين. فيما استأثرت فرنسا بسوريا ولبنان ومنطقة الموصل شمال العراق الثرية بالنفط. أما بالنسبة لفلسطين فقد ارتأت بريطانيا وفرنسا أن يكون لها وضع دولي خاص. أما الدولة العربية المستقلة في هذا المخطط الذي أعدته كلتا القوتين الأوربيتين ضمن مواقع النفوذ الاستعمارية، فلم يكن في تلك الظروف سوى وهم وخيال وتلاعب منافق بالألفاظ والكلمات.

ولم تكن اتفاقية سايكس بيكو منتهى خيانة السياسة البريطانية للعرب، بل أن الدبلوماسية الشرقية البريطانية كانت تحضّر لطعنة غدر أخرى ضد حركة الاستقلال العربية، فقد كانت مرتبطة بالصهيونية العالمية، وبذلك كانت مسؤولة عن بدء التطور السياسي الذي تعاني من آثارها الشعوب العربية حتى اليوم.

وكانت الصهيونية السياسية تقف على أرضية التحولات الاجتماعية/ الاقتصادية والسياسية من خلال تفتّح وانطلاق أساليب الإنتاج الرأسمالية منذ بدء القرن التاسع عشر. وفي مرحلة التحول من الرأسمالية إلى الاستعمار وتحت تأثير العداء للسامية في أوربا ولا سيما في روسيا القيصرية وبولونيا، بدأ مثقفو البورجوازية اليهودية ومنذ نهاية القرن التاسع عشر بطرح هذه الخلاصة: أن معاداة السامية هي ليست مشكلة اجتماعية وإنما هي مشكلة قومية، ولا يمكن أن يكون هناك حل إلا بالاستناد إلى الصهيونية الدينية، ويروجون لذلك " تأسيس مركز قومي في إسرائيل".(10)

وفي المؤتمر الذي عقد في بازل من 27 إلى 31/ آب ـ أغسطس / 1897 وفيه أسست الصهيونية الأوربية ما يسمى" المنظمة الصهيونية العالمية" التي يتضمن برنامجها " خلق وطن شرعي آمن للشعب اليهودي في فلسطين"(12). ولم تظهر النتائج مباشرة إذ لم تكن القوى الاستعمارية وتركيا والبرجوازية اليهودية في غرب أوربا والولايات المتحدة على استعداد لدعم المساعي الصهيونية.

ولم يتغير الوضع إلا في غضون الحرب العالمية الأولى، أي بعد الاجتماعات التي تمت بين نائب رئيس المنظمة الصهيونية العالمية حاييم وايزمن مع ممثلي المال البريطانيين والأوساط التجارية العليا, ثم أكدت الحكومة البريطانية في رسالة لوزير الخارجية البريطانية جيمس بلفور بتاريخ 2/ تشرين الثاني ـ نوفمبر/1914 إلى المصرفي الإنكليزي البارز روتشيلد Rothschild، دعمها للخطط الصهيونية في فلسطين وبذلك كانت الشراكة بين الإمبريالية والصهيونية ضد حركة الاستقلال العربية قد تأكدت.

ثم بدأت المرحلة الأخيرة والحاسمة على مسرح العمليات الحربية في الشرق الأوسط في مطلع عام 1917، ففي 11/ آذار- مارس/ احتل الجيش البريطاني بغداد وفي الأسابيع اللاحقة، وفي تقدم سريع تم احتلال الجزء الأعظم من بلاد الرافدين، وبذلك دخل العراق عملياً تحت السيادة البريطانية.

أما على جبهة سيناء فقد تحول البريطانيون كذلك إلى الهجوم المقابل الحاسم. ففي تموز- يوليو /1917 استلم هنا الجنرال اللنبي Allenby القيادة العليا للقوات المسلحة البريطانية، وسوية مع القوات العربية بدأ العمل ضد القوات الألمانية ـ التركية، وتم طردهم من يافا في 16/ تشرين الثاني ـ نوفمبر/1917، وفي نفس اليوم من القدس، كما سقطت بيروت في 8/ تشرين الأول ـ أكتوبر/ 1918، وطرابلس وحمص في 18/ تشرين الأولـ أكتوبر/1918. وسقطت مدينة حلب بتاريخ 26/ تشرين الأول ـ أكتوبر/1918. وكانت قوات عربية بقيادة فيصل قد

تمكنت من احتلال مدينة دمشق بتاريخ 30/ أيلول ـ أغسطس/1918، وبذلك انهارت الجبهة التركية ـ الألمانية بصفة نهائية، وبدأ الصليب الأحمر بالعمل بين الجنود الألمان والنمساويين وفي آخر تقرير لهم أبلغ سفراء كلتا الدولتين: ألمانيا والنمسا حكومتيهما في برلين وفيينا:
" أن الجنود ينتخبون حسب النموذج الروسي مجلساً للجنود، ويطالبون بسحب الضباط".(12)

وفي 30/ تشرين الثاني ـ نوفمبر/ 1918استسلمت القيادة التركية العليا بالقرب من مودروس Mudros وكفّت الإمبراطورية العثمانية عن الصمود، وبات السكان العرب الذين ساهموا في هزيمة القوات المسلحة الألمانية ـ التركية في المشرق العربي يأملون الآن بعد 400 سنة من السيادة الأجنبية التركية بنيل الاستقلال. ولكن القوى الاستعمارية المنتصرة: بريطانيا العظمى، فرنسا اللتان قادتا الحرب من أجل تحقيق ما كانت قد خططت له طويلاً في توسع استعماري لمنطقة الشرق الأوسط.

هوامش الفصل الخامس

Rahtmann, L, : Stoßrichtung Nahost 1914-1918 Berlin 1963 (1)
Pomiankowski , J. : Der zusammenbruch des Osmanischen Reiches, (2)
Erinnerungen an die Türkei aus der Zeit des Welkkrieges. Zürich – Leipzig – Wien 1928, S. 12, 51 , 99
Österreichische Staatsarchiv (ÖSA) Wien, Allgemeines, Vol. 944 (3)
Türkei
Ebenda.(4)
Ebenda, S. 946 (5)
Ebenda, S. 944 (6)
Ebenda, Vol 946 (7)
Lawrence, T. E, : Die Sieben Säulen der Weisheit, Leipzig 1936, S. (8)
325
Hess, M. : Rom und die letzte Nationalitäten frage. Wien – Berlin (9)
1919, S. 40
Dubnow, S. : Weltgeschichte des Jüdischen Volkes, Jerusalem (10)
1919, S.548
ÖSA, 1 Allgemeines, vol 946 (11)

ساهم في تحرير الجزء الثاني

الفصل الأول : غيرهارد هوفمان

الفصل الثاني : يورغن براندت.
الفصل الثالث :
يورغن براندت.
لوثر راتمان.
غيرهارد هيب.
يورغن براندت.

الفصل الرابع :
يورغن براندت.
يورغن براندت.
يورغن براندت.
لوثر راتمان.
أرمين برنر.
لوثر راتمان.
يورغن براندت.
يورغن براندت.
يورغن براندت.

الفصل الخامس:
تحرير مشترك : لوثر راتمان
يورغن براندت

دليل الخرائط

البلدان الإسلامية عام 1300

البلدان الإسلامية في 1400
الأقطار العربية في القرن السادس عشر والسابع عشر.
الأقطار العربية في نهاية القرن 18 وبداية القرن 19
نضال الشعب المصري ضد الغزو البريطاني(تموز حتى أيلول / 1882)
الاحتلال الفرنسي لأقطار المغرب وحركة النضال ضد الاستعمار حتى الحرب العالمية الأولى
السياسة الاستعمارية للقوى الأوربية العظمى وحركة الاستقلال في المشرق العربي حتى عام 1914
معاهدة سايكس بيكو (فيما يخص المناطق العربية فقط)